ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان

حنطة

شهرية تصدر عن شبكة حنطة للدراسات والنشر

العدد 29 - 15 آذار 2017

لافتة نظري

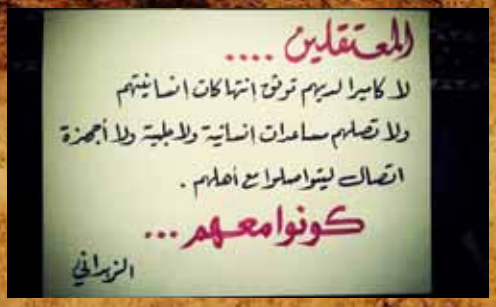

شاركَ في هذا العدد

ملف العدد
«نحو مشروعٍ وطني سوري»

أحمد عيشة
أكرم حسين
جبر الشوفي
حسن النيفي
رعد أطلي
ماجد كيالي
منير الخطيب
مروان عبد الرزاق
وسيم حسّان

عالبيدر

ليندا بلال

حصيدة

أغيد الخضر
حسن ممس
عباس علي موسى
كفاح عباس
محمد حاج قدّور

جرن حنطة

راتب شعبو
جمال الجميلي
لونا صفوان

حنطة جلب

عروة الحلاق

خميرة

سرمد الجيلاني
علي صدر الدين حمودي

الفنانون

أنس سلامة
علي حمرة
منتهى سلات
Julie Larah Moore

هيئة التحرير

رئيس التحرير: ناجي الجرف
مديرة التحرير: بشرى قشمر
إشراف عام: مروان عبد الرزاق
سكرتير التحرير: عروة الحلاق
مشرف تقني: بحر عبد الرزاق
علاقات عامة: جمال حسون
تصميم: جورج أسود

الغلاف الأمامي: لوحة أنس سلامة

الغلاف الخلفي: لوحة Julie Larah Moore

الآراء الواردة في مجلة حنطة لا تعبر بالضرورة عن رأيها

www.hentah.com
hentah.magazine@gmail.com

افتتاحية العدد

اللغة والثورة

بشرى قشمر

لا تكاد تخلو مقدمةٌ في مداخلةٍ أو مقالةٍ يفيد بها إعلاميٌّ من إعلاميي الثورة السورية من عبارة (ميليشيات النظام وعصابته المجرمة) وفي الأذهان الكثير الكثير من أفعال هذه العصابة وتجليات وجودها في سورية، وبالطبع لا يخفى على الكثيرين آليات عملها وتسمياتها، لكن اختصار واقعٍ مخيفٍ في اصطلاحٍ كهذا، ثم شرعنة تداوله في سياق التوصيف أو الشتيمة، لم يُفِد سوى بإلغاء واجب البحث والعلاج.

(وأداته المجرمة عصابة الإخوان المسلمين العميلة) ردّد الأطفال في سورية منذ الثمانينات هذه العبارة كلّ صباح، منهم من كان يتمتم بها دون أن يفهمها، ومنهم من رفع صوته بها لأنه وجد فيها من البلاغة والرفض ما لاءم مزاجه الحماسي.

بعد التمعن في العبارتين السابقتين ربما علينا أن نسأل أنفسنا: «بعد عشرين عامٍ من الآن، هل سيكتب باحثٌ ما أن الثورة السورية استطاعت خلق خطابها الحرّ الذي يشبه مطالبها؟»

أظن أنه يتوجب علينا منذ الآن البدء بحذف الكثير.

نشوء عقدٍ ضمنيٍّ بين كاتب وناطق العبارة أو الشعار وبين متلقيه، يجعل ذهن المتلقي أكثر كسلاً واستسلاماً لرنة العبارة ومحتواها، وما تضمره من مواقف نهائيةٍ مغلقةٍ على الأسئلة والنقد. وبالطبع فإن عبارةً دسمةً ك(الأسد أو نحرق البلد) ومقابلتها (يلعن روحك يا حافظ) ستفقدنا شهية البحث عن طريقةٍ أخرى لصوغ الحقيقة حين نكون في الأصل لا نحمل دوافع أو طرقاً للبحث.

إذاً، لم يجدِ التمادي في تكريس بعض العبارات والتسميات في خطاب الثورة السورية بشكلٍ عام، إلاّ تكراراً لشكل الخطاب الذي اقترحه نظام حافظ الأسد وابنه من بعده، إن لم يكن في مواقع كثيرة رداً مأزوماً بنفس الداء الذي ينطلق منه خطاب النظام ومؤيدوه.

المشكلة هنا ليست أزمةً في التوصيف أو نقصاً في المفردات، بل هي ركونٌ فطريٌّ للسهل الجاهز، مدعومٌ بموتٍ سريريٍّ لعلاقتنا كمواطنين بقضايانا، ونقصٌ فاضحٌ في حرية القول والتعبير، ينفجر فجأةً لدى سماعنا أغنيةً مترجمةً لا تتحدث أبداً عن عذابات وسعادات الحب، ولا تمجّد طاغيةً أو ترفضه.

(مع اندلاع شرارة الثورة السورية) و(كانت انطلاقة الربيع العربي) و(قصف النظام الأسدي المجوسي المجرم) هنا يستطيع أيّ محررٍ في أية وسيلةٍ إعلاميةٍ معارضةٍ أن يقول الكثير عن تجربته الخاصة المرهقة مع هذه العبارات في بداية كلّ مقالةٍ أو خبر، وربما سيعترف بأنه مؤخراً أصبح يتركها على حالها كطابعٍ بريدي يدل على وجهة ونوعية العلاقة بين الكاتب والمتلقي، مختصراً على نفسه عناء «إعادة تربية الكاتب»، هذا إن لم تكن الوسيلة نفسها تطرب لتكرار ذات الشعارات.

(النظام المجوسي الكافر) رسالةٌ كاملة العناصر، لا ينقصها النداء أو النية أو حتى نظامٌ داخليٌّ وحشود، أطلقها عبرنا وحولنا الكثيرون، وسواءٌ قمنا بتمريرها عنوةً أو طواعيةً لا فرق، فقد وصلت وارتدت دماءً فحسب. وهنا تماماً يتوجب علينا التساؤل عن مصير أولى شعارات الثورة ونداءاتها (واحد واحد واحد.. الشعب السوري واحد)، أين اختفى؟ كيف؟ ومن قام بتجريده من شرعيته وأحلّ محله أسماء المناطق والمدن، في سياق تلبية الاستغاثة، أو إعلان التضامن! هل هي الدماء ومصائر السوريين الفجائعية؟ أفيون التمويل؟ المال السياسي؟ الإسلام السياسي؟ المخططات الخارجية؟ التحزّبات؟ انعدام الوعي السياسي؟ ألا يمكننا تحديد الفاعل؟

ما حدث حقاً هو أننا وعلى الصعيد الإعلامي ومن بعده كافة الصعد، صنعنا وساهمنا في صياغة قاموسٍ جديدٍ من الأفكار المغلقة والمسلمات، وقبلنا تعميمه على كافة جوانب خطابنا قيداً جديداً، بدل أن نترك للغتنا أن تكون حاملاً لحرية أفكارنا وسلامتها.

بين النقاش اللازم المضني للجوانب النظرية المحيطة بالثورة، وبين عباراتها الجاهزة القاتلة هذه، وبين الحلم بلغةٍ حرةٍ تطرح ببداهة طفلٍ كلّ الأسئلة والأجوبة دون شعاراتٍ ودون قوالب، يمكن التفكير بلغةٍ أكثر نقديةً وأكثر تجرداً من المسلمات، لها أن تتركنا مع متعة إيجاد الخطاب الحر الذي يعبّر عن مشروع وجودنا كسوريين كما نتمناه.

نحو مشروع وطني ديمقراطي سوري

هيئة التحرير

لوحة للفنان أنس سلامة

تقوم الوطنية على أركانٍ ثلاث، الأرض، والشعب، والدولة التي تعبّر عن الإرادة العامة للشعب، وتمثّل سيادته على أرضه التي يعيش عليها.

وقد واجهت الوطنية السورية تحدياتٍ وإشكالياتٍ منذ أن تمّ رسم حدودها من قِبل القوى الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى، وتقسيم بلاد الشام إلى خمسة أقطارٍ عربية، مرتبطةٍ بمشاريع إقليمية ودولية متصارعة على المنطقة.

لم يُكتب النجاح لدولة الاستقلال الوليدة لبناء الأسس الضرورية كي تدوم وتنضج وتجمع الإيديولوجيات المتناحرة تحت راية الوطنية السورية الموحدة، إلى إن جاء انقلاب البعث الذي سيطر على الوطن بالحديد والنار، ووضع الوطن على فوهة البركان.

وكان لابد للبركان إلا إن ينفجر. وكانت انطلاقة الثورة في (٢٠١١)، محاولةً كبرى لإعادة بناء الوطنية السورية من جديد، على قاعدة الحرية والكرامة «للشعب السوري الواحد».

أفرز انفجار المجتمع إلى السطح كل المكبوت الداخلي التاريخي، وانقلب التنوع الاجتماعي الجميل إلى صراعاتٍ دموية، أعادت المجتمع ووطنيته إلى ما تحت الصفر. وحلّت التوصيفات الطائفيّة والقومية والعشائرية والمناطقية، محل الوطنية السورية، وفقد السوريين قرارهم الوطني المستقل بكل اتجاهاتهم. ليواجه الشعب من جديد الإرادات الإقليمية والدولية لإعادة تشكيل الوطن السوري من جديد.

لذلك يصبح العمل على المشروع الوطني السوري، المهمة المركزية للسوريين المتواجدين في كلّ مكان، إذ يتوجب على المثقفين والسياسيين إعادة البحث والتنقيب، بعد مراجعةٍ نقديةٍ عميقة، توضّح الإشكاليات التي رافقت التحولات في مسار الوطنية السورية، وإعادة إحياء أهداف الثورة، وإرادة العمل الوطني الثوري المشترك.

المشروع الوطني السوري!

أحمد عيشة

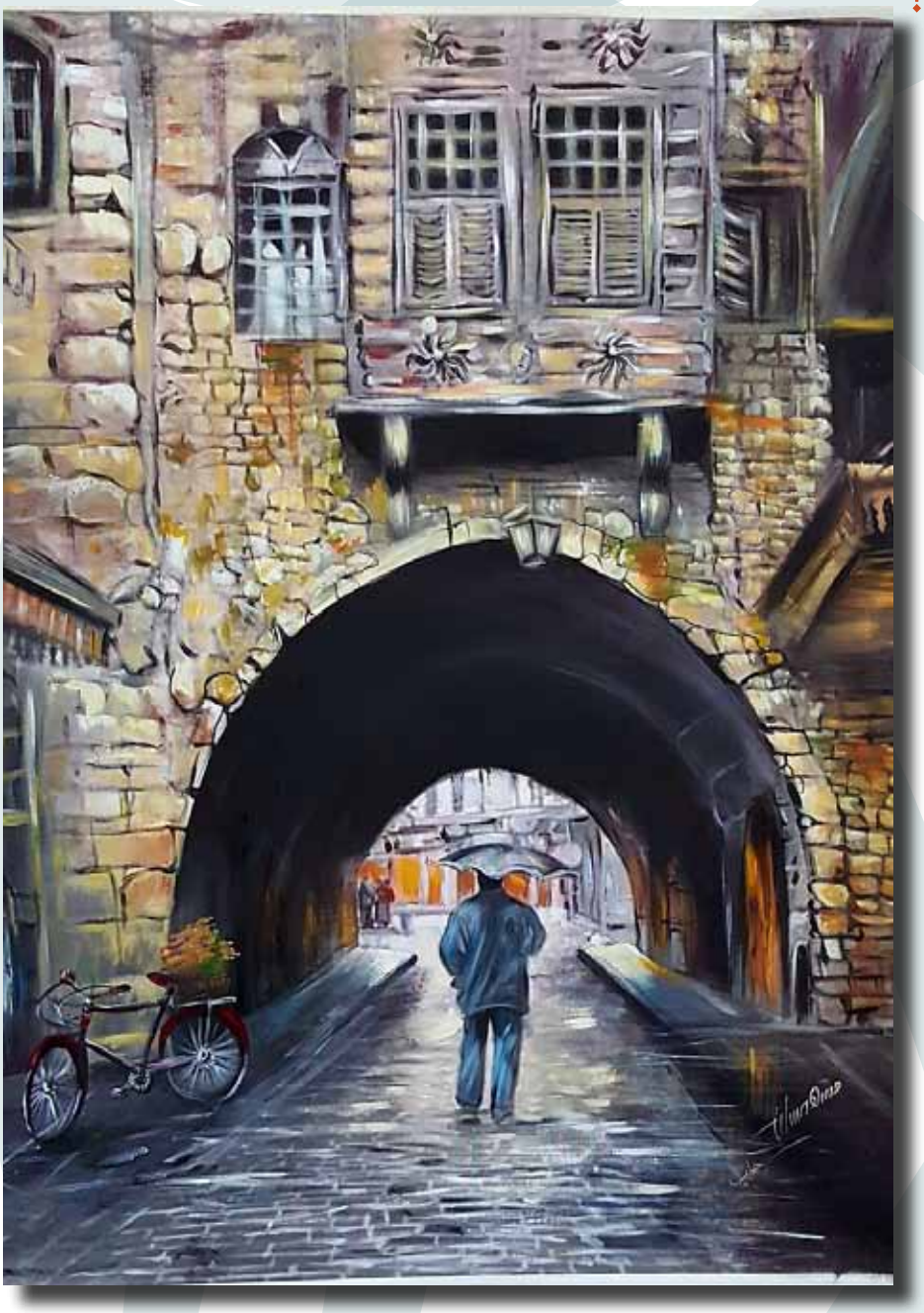

لوحة للفنانة منتهى سلات

يعود المفهوم بالنشأة إلى بدايات القرن العشرين، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وهزيمة الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تُعرف وقتها بالرجل المريض، كمبررٍ لتقاسم تركتها من القوى الاستعمارية وخصوصاً فرنسا وإنكلترا.

تركّز المشروع الوطني عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية في الاستقلال وبناء الدولة السورية المنشودة، والتي تُبقي على علاقاتٍ حسنةٍ مع الجوار، هذا المشروع كان موزعاً بين دعاة الاستقلال، وإعادة التوحّد مع تركيا عقب انكشاف ملفات الاستعمار واحتلال البلاد من جديد، بحيث لم تُعط البلاد فرصةً لبلورة مشروعٍ وطني عماده بناء الدولة السورية الجديدة، الذي أعلن عنها الملك فيصل عقب دخوله مع الجيش العربي إلى دمشق عام ١٩١٨، حيث أعلن سورية مملكة، وتم وضع الدستور السوري الأول عام ١٩٢٠، لكن القوى الاستعمارية اجتاحت البلد عقب الاتفاق المعروف سايكس-بيكو، لتدخل البلاد في مرحلة النضال من جديد بغاية الاستقلال من الاستعمار الفرنسي.

استطاع السوريون بفضل نضالاتهم بعد عشر سنواتٍ من انتخاب جمعيةٍ تأسيسية (١٩٢٨) تحت سلطة الاحتلال، التي قامت بتعديل الدستور (١٩٣٠) والانتقال من الملكية إلى سورية الجمهورية، لكن تحت إشراف المندوب السامي.

تكثر في سورية الجماعات العرقيّة والدينيّة، رغم أن الغالبية العظمى من سكانها من عرقٍ ودينٍ واحد(حوالي ٧٥-٨٠ في المئة)، وتحضر حالة غياب الدولة الضامنة لحقوق الجميع، ناهيك إن كان هنالك استراتيجيةٌ تعتمد التفريق بين هذه الجماعات، وهو الأمر الذي اعتمده الفرنسيون للنجاح في تجزئة السوريين؛ خاصةً عند تأسيس ما عُرف وقتها بـ (جيش المشرق) والذي بقي نواةً عند تأسيس الجيش بعد الاستقلال، الأمر الذي أعاق وخلق رواسب ما زالت مستمرةً إلى يومنا هذا تعرقل المشروع الوطني الذي يمكنه بناء هويةٍ جامعة لكنها تتيح كامل الحرية للخصوصيات وللجماعات القائمة، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى لدينا سيادة عقليةٍ دينيةٍ تنسب لجماعةٍ ما الأفضلية على الآخرين، مما يقلل من فرص التقارب.

ورثت البلاد بعد الاستقلال تركةً ثقيلةً أهمها الجيش المشكّل حديثاً والمعتمِد على جيش المشرق الفرنسي، حيث الدور المميز للأقليات، لكنها شهدت تجربة انتخاباتٍ برلمانيةٍ شاركت فيها شخصياتٌ مستقلةٌ ومن العشائر، إضافةً للأحزاب الحديثة التأسيس، حيث صاغت الجمعية التأسيسية حينها الدستور الشهير للعام ١٩٥٠.

في ذات الوقت لم تتوقف حركة الانقلابات في سورية، حيث وقعت ثلاثٌ منها في العام ١٩٤٩، والرابع عام ١٩٥١، والخامس عام ١٩٥٤.

رغم الانقلابات العسكرية تلك، لكنها كانت فترة نشاطٍ وتأسيسٍ للأحزاب وحضور دورٍ واضحٍ للبرلمان والحكومة وغيرها من مؤسسات الدولة، حيث برز في تلك الفترة خطابٌ عروبي إيديولوجي، على يد ميشيل عفلق من طرف، ومن طرف آخر على يد أكرم الحوراني، والذي يعتبر بحق مهندس دخول الخطاب الشعبوي إلى الحياة السياسية، وعرّاب العسكر في الحياة السياسية.

أسس الخطاب الإيديولوجي العروبي لسلوكٍ عدائيّ تجاه الأقليات الأخرى في المجتمع عبر أجهزة الدولة والأحزاب القومية وقتها، فكان ردُّ بعض الأحزاب وخاصةً الشيوعي متجاوزاً للمشكلة نظرياً بطرحه فكرة الأممية، كنظيره في الجهة المعاكسة (الإخوان المسلمون) حيث وجدوا حلّها ضمن (الأمة الإسلامية)، وباختصار كانت تلك المشاريع بمجملها ما فوق واقعية، بمعنى أنها تجاوزت الواقع والحاضر لتطرح تصوراتٍ مستقبليةٍ مغرقةٍ في الوهم، وتستند لإيديولوجياتٍ شتى، مما أسس تماماً لغياب المشروع الوطني السوري.

الانقلاب الأخير في سورية على يد حافظ الأسد عام ١٩٧٠، استثمر الحالة بمجملها، لكنه أسس جدياً لتفتيتٍ وطنيّ حقيقي، فاعتمد على شبكات المحسوبية لدى الجماعات والطوائف غير الطائفة العلوية، التي اعتمدها كقاعدةٍ اجتماعيةٍ ومن ثم اقتصاديةٍ في حكمه المخابراتي.

بعد ثلاثين عاماً من حكم الأسد الأب، وعشرة أعوامٍ من حكم الابن-الوريث، كانت سورية شظايا متفرقة تجمعها قوة المخابرات وقوانينها الاستثنائية، فبمقدار التبعية لهذه السلطة الخفية، تبرز الجماعة أو الطبقة، وأصبح مقدار الولاء معادلاً لحالة الصعود، لدرجةٍ صار واضحاً وحقيقياً أن سورية هي مزرعةٌ لآل الأسد وزبانيته المقربة، فالمجال الاقتصادي صار مستملَكاً بنسبةٍ كبيرة، والنسيج الاجتماعي ممزقٌ لحد الرماد، أما الحياة السياسية فتشبه الغيتوات، إلى أن انفجرت الثورة السورية، كحالة رفضٍ لكل هذا البؤس والاستعباد من دون حسابٍ لأية نتائج، سوى الرغبة الشديدة بالخلاص من آل الأسد وزبانيتهم.

ساهم الرد المفرط في وحشيته سواء بالاعتقالات أو بالنار وبالمعاملة المهينة لكلّ من تمرّد في وجه الطاغية، في تفتيت الجماعات السورية، وأبرز إلى السطح مسألة الهويات من جهة، كدلالةٍ على أزمةٍ عميقةٍ تنخر جسد المجتمع، تفرض من جهة أخرى على الجميع ضرورة العمل من أجل مشروعٍ وطنيّ يجمع السوريين.

فمن الجهة الأولى، أدى هذا الاستقطاب نتيجة العنف وانسداد أفق الانتقال نحو نظامٍ ديمقراطي، إلى تشكّل هويةٍ جديدةٍ لجماعاتٍ مذهبية، وأقصد الجماعة الشيعية التي استطاعت إيران عبر مسيرةٍ طويلةٍ من اقتلاعها من هويتها الأصلية، وربطها فقط بمصيرها، بحيث أصبحت إيرانية الهوى والعقل، ومستقبلاً لربما في اللسان.

كما كان لانكفاء الجماعات الأخرى، ووضع مصالحها الخاصة أولا، (وهو ما يُعتبر بداية الطريق نحو الهاوية)، السبب الذي دفع الجماعة التي تلقت الاضطهاد الأكبر، إلى مواقف معادية تجاه الجماعات الأصغر، ناهيك عن الأساس العقائدي الذي يبرر مثل هذا التمايز، فاكتسبت العلاقة بعديها: السبب والنتيجة، مما حول الجماعة الأكثريّة إلى أن تنتج خطاباً طائفياً متوتراً في كثيرٍ منه، وهو ما يشكّل الخطر الأكبر على البلد.

كان لسلوك الجماعة الكردية ووفقاً لحساباتٍ مصلحيّةٍ ضيقة، بعد أن انخرطت بشكلٍ مباشرٍ في عملية النضال من أجل حرية المجتمع، وكردٍّ طبيعيّ لكنه خاطئ على سلوكٍ قومي عصبوي لأحزابٍ سلطوية، أن اتخذت موقفاً سلبياً بأن جعلت الاعتراف بحقوقها وتميُّزها شرطاً لانخراطها ومشاركتها في الكفاح المشترك من أجل الحرية وزوال الاستبداد، الأمر الذي وضعها في موقفٍ تشارك فيه في عملية قهر السوريين، عبر القوة العسكرية الأكثر تنفذاً بين الجماعة الكردية ككل، ومساهمتها في طرد السكان وتهجيرهم وفرض أنظمةٍ بوليسية، مما وضعها في حالة عداءٍ مع جيرانها وشركائها في البلد.

هذا التشظي المرعب، والحال الذي وصلت إليه الثورة بعد سنواتها الست المرعبة، حيث سادت خطاباتٌ طائفيةٌ وأخرى عرقية، كما أن حال البلد المدمر بنسبة تصل إلى نصفه، وارتهان قضية السوريين والسوريين ذاتهم لمصالح الدول المختلفة، جعل من العودة إلى الناس ومشاركتهم في البحث عن مصيرهم ومصالحهم أمراً يقع في أعلى قائمة الأولويات، بمعنى أن تكون العودة للمشاركة المدنية السياسية متركزةً حول تشكيل مشروع خطابٍ وطنيٍ يقوم على التركيز على بناء الدولة التي تساوي بين مواطنيها وتكفل حريتهم، ومن جهةٍ أخرى يقوم على العدالة والتسامح ومحاسبة المجرمين أياً كانوا، وخلق مجالٍ تسوده الحرية بحيث تستطيع الجماعات والأفراد تقرير مصيرهم دون اللجوء إلى نزعاتٍ انتقاميةٍ وعدائية، الأمر الذي يؤمّن الأرضية المناسبة لعملٍ سياسيّ مدني، و بمثابة هو نزع فتيل التطرف والحدّ من لهيبه الذي إن استمر سيحرقنا جميعاً.

الخطاب الوطني شرطه الأول التسامح وتحقيق العدالة، وهدفه خلق المجال العام الذي يكفل للجميع المشاركة في تطويره والدفاع عنه، ومهامه تحفيز الجميع على العمل والمشاركة في بناء الدولة بديلاً لدولة المخابرات، ووضع دستورٍ يكفل حريّات الناس جميعها، من حريّات الرأي والمعتقد والتظاهر وغيرها، بحيث ننتقل من حالة التنافر والاقتتال إلى حالة الحوار، وبالتالي التوافق، مما يفسح المجال للشريحة الكبرى لممارسة حقها والدفاع عنه وعن مصالحها وفق الآلية الديمقراطية اللازمة للعملية السياسية السورية.

لا شكّ أنّه يبدو من الصعب حتى مجرد التفكير فيه، ولكنه بالتأكيد ليس مستحيلاً، إذ لا يوجد طريقٌ آخر لإنقاذ البلد، دونه لن يكون هنالك إلا مزيدٌ من الاقتتال المذهبي والعرقي والدمار.

التقارب نحو التسوية التي تنسجم مع الطموحات الوطنية وأكثرها أهميةً الخلاص من الاستبداد، والانتقال لحالةٍ من الحريات، مهما بدت صعبةً على البعض إلا أنها هي المطلوبة نحو نهوضٍ وطنيٍّ حقيقي.

قراءة سريعة في مسار الثورة السورية

أكرم حسين

لا يخفى على أيّ متتبعٍ لمسيرة الثورة السورية وخاصةً عند انطلاقتها، العفوية والاندفاع والتسرّع في مطالبها وأهدافها، وتجاوز حجمها لكثيرٍ من القوى السياسية الكلاسيكية المعارضة وتوقعاتها، وبالتالي لم تتمكن هذه القوى نفسها من الإحاطة بها أو قيادتها، ولاقت صعوبةً كبيرةً في الانخراط والتفاعل معها، فبرزت مخاطر جدية وحقيقية في انحراف هذه الحركة ضمن الظروف القائمة آنذاك، وتوزّعت خريطة الثورة بين قومياتٍ مختلفةٍ وعقائد دينية منغلقة وطوائف مبعثرة، رغم أن بداياتها لم تشهد أو تتخذ أيّ مظهرٍ من مظاهر الطائفية أو الصراع السياسي التقليدي، فجماهير الثورة لم تكن تطمح إلا في بعض التنازلات من النظام الاستبدادي كحرية العمل السياسي، وإلغاء قانون الطوارئ والاحكام العرفية وحرية التظاهروالتعبير، لقناعتها التامّة بصلابة هذا النظام وتماسكه، والكلفة الباهظة لإسقاطه بالتالي، حيث كانت تجربة الثمانينات وما فعله بحقّ الإخوان ماثلةً في الأذهان وأمام الأعين، واستنادا لكلّ ذلك لم تكن الشعارات الأولى للانتفاضة تتجاوز المطالبة بالحرية والكرامة ووحدة الشعب السوري، ودعم درعا والمدن الثائرة، لمعرفة الثوار بأن تغيير النظام أو اسقاطه يتطلب مشاركةً أوسع وفعاليةً أكبر تتجاوز المئات ممن يخرجون للتظاهر، كما يحتاج في الوقت نفسه إلى موقفٍ داعمٍ من القوى الإقليمية والدولية. ومع ارتفاع الأعداد المشاركة وارتفاع منسوب التصريحات الإقليمية والدولية، بعد مشاركة السفير الأمريكي والتركي في مظاهرات حماة، ارتفع سقف الشعارات ووصل إلى المطالبة بإسقاط النظام دون أن تعي بأن هذه المشاركة قد تكون كافيةً لإحداث تصدّع أو شرخٍ في بنية النظام السوري المتفسّخ أصلا، لكنها لن تكون كافيةً لتأمين القوة اللازمة للاستمرارية والاتساع بالمقدار الذي يمكّنها من إسقاط النظام، والإتيان بالبديل الوطنيّ الديمقراطي، كل ذلك أدى إلى ذعر النظام وخوفه من نشوء حركةٍ ثوريةٍ قادرةٍ على تغييره، والزج بقياداته في السجون والمعتقلات. وسرعان ما عمل على ضبط الأوضاع وإعادة الثوار إلى «الصف» وإلى الصراع التقليدي مما جعل رأس النظام يستقبل وفوداً شعبيةً من أغلب المحافظات السورية، لتجديد ولائها وتحميلها رسالة تهديدٍ ووعيدٍ واتهام لكلّ من يخرج للتظاهر بالإرهاب ومعاداة الوطن، ورفع شعار«الأسد أو نحرق البلد » لكن لا السلطة ولا المعارضة كانتا تعيان أن ما يحدث في سورية يشير الى بدء مرحلةٍ جديدةٍ من الصراع، اخترقت فيه للمرة الأولى الإطار التقليدي الذي كان يتحرك فيه، ويشترط قواعد جديدة للاشتباك، ومهماتٍ تتناسب مع حجم المشاركة الشعبية الواسعة في طابعها التغييري، لجهة بدء عملية الانتقال السياسي وإقامة البديل الوطني الديمقراطي، ولهذا كان على المعارضة إن تتوحد وتعمل في إطارٍ جديدٍ ومغايرٍلما كانت عليه في الماضي. حركةٌ جديدةٌ في شعاراتها وأدواتها ودرجة تمثيلها لأوسع الفئات والقطاعات الشعبية، بمعنى آخر كان على المعارضة أن تتوحد في حركةٍ جديدةٍ تختلف كليّاً أوجذرياً عمّا كانت عليه السلطة السابقة، وما مارسته من موبقاتٍ وفسادٍ واستحواذٍ واستفرادٍ وفئوية. إلّا أن هذه المعارضة واجهت منذ البداية خطراً يهدد وجودها ويلغي كيانها، تمثّل هذا الخطر في العفوية وغياب التنظيم والقيادة، وضعف تماسكها السياسي والإعلامي والإيديولوجي، فانتشرت الأطر والهيئات التي ادّعت تمثيلها وقيادتها للثورة دون أن تكون في حقيقة الأمر كذلك، الأمر الذي مكّن النظام من النجاح في خلق عوائق بينيةٍ ورئيسيةٍ بين مكونات الشعب السوري، وتعامل مع كلٍّ منها بطريقةٍ مختلفة، ورسم لكلٍّ منها سياسةً خاصة، ففي البداية حاول استمالة الكرد بتجنيسهم وإعطاء مزايا ومكاسب لبعض القوى، ودعوتهم إلى لقاء رأس النظام، كما استطاع استمالة الطائفة التي ينتمي إليها من خلال تخويفها وترويعها من خطر الإرهاب، وبأن جوهر الصراع هو صراع وجود أو لا وجود. وقد سهّلت المعارضة مهمة النظام في توجهاته الطائفية هذه من خلال خطابها الذي استعدى المكونات، وافتقد إلى اللغة الوطنية الجامعة، واصطدم بعائق القومية والطائفية والإسلام الجهاديّ مما وضع قسماً كبيراً من السوريين في خدمة الثورة المضادة وأدّى إلى خروجهم من دائرة المواجهة، وتكشّفت المواجهة بين القوميّ والطائفي في أكثر من مكانٍ وموقع، وتعمّد النظام تكريس هذه المواجهة في محاولةٍ منه لكسب الأقليات وإظهارنفسه كحامٍ لها من التيارات الأصولية والجهادية، وعمل في الوقت نفسه على إبقائها أسيرةً لعلاقات الولاء والتبعيّة السابقة.

لقدرعى النظام الإرهاب والتطرف، وتحوّل من شكله الديكتاتوري إلى شكله الفاشيّ، حين عجز عن استمرار سيطرته وتأمين هيمنته الكاملة على المجتمع بالطرق التقليدية في نظام ديمقراطيته الشكليّة، لذلك ارتدّ ضد هذه الديمقراطية الجوفاء، وعمل على تعميم القمع والإرهاب مستنداً إلى قطاع الجيش والدولة والفئات الشعبية البسيطة، وإلى دعم إيران وروسيا وميليشيات حزب الله وبعض الدول الأخرى، وحاول تحويل الصراع القائم إلى صراعٍ طائفي، وسعى إلى ضرب المكونات ببعضها، معتمداً الحلّ الأمني والعسكري، بتشجيعٍ ودعمٍ من القوى الإقليمية المتحالفة معه وخاصةً إيران.

أخيراً يجب الإقرار بفشل قوى الثورة في إظهار حقيقة الصراع القائم كصراعٍ بين موقعٍ وطنيّ تمثّله هذه القوى، وبين موقعٍ فاشيٍّ تمثله قوى السلطة والإرهاب والفساد، وفي فهم حقيقة الثورة السورية التي كانت ستشكّل انعطافاً ونقطةً مفصليةً في تاريخ سورية والمنطقة والعالم.

سورية التي ماتت،
سورية التي يجب أن تعيش

جبر الشوفي

كاريكاتور علي حمرة

واقعياً دشّن السقوط المدويّ لمدينة حلب، وعملية تفريغها من سكانها التاريخيين، سقوط الوطنية السورية التي كانت، ثمّ تهالكت وانهارت هي وكلّ مرجعياتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وأثبتت الوقائع أننا جميعاً على طرفي الصراع (نظام وقوى ثورية مضادة) لم نكن إلا قُرباً نُفخت في الهواء الحزين، لتغدو مساحةً للعبث والخيبة والمرارة والانكسار، فهل آن الآوان لإعادة بنائها من حجارتها نفسها؟ ولكن بهواءٍ جديدٍ وحرفيّةٍ مهنيةٍ تتطلّع إلى وطنيةٍ سوريةٍ أخرى، تبنى على أنقاض قرن (سايكس بيكو) وكل ما مثلته من تجارب الحبّ والحرب والبناء، التي كانت أساساً للتهالك والخيبات المتراكمة، حتى أفقدتنا كلّ نواةٍ صلبةٍ وضروريةٍ لبناء سورية المستقبل، في سبيل تحويل خيباتنا المتكررة حافزاً وعملاً يومياً، لمجاوزة التحسّر والندم على الماضي المهزوم، وفي سبيل بناء وطنيةٍ حضاريةٍ متقدمةٍ وجديدة!

نعم قد يقف النجاح في بناء الوطنية السورية الجديدة على قمةٍ من فشلٍ نوعي، تراكم حتى صار دالةً على غياب الإرادة الحرّة الموحدة للسوريين، وعلى ضعف إمكانياتهم في بناء عملٍ مؤسسيّ ممنهج خلف رؤيةٍ نظريةٍ متكاملة، رغم ما عُرف عن امتلاك شبابهم طاقاتٍ مهنيةٍ وعلميةٍ هائلة، وروحٍ شبابيةٍ خبيرةٍ فائرة، ولكنها وعبر التجربة ظلت طاقاتٍ فردية مهدورة، راحت تعبّر عن نفسها وتؤكد وجودها في محاولاتٍ للتسابق والتشاطر، ولذا لم تستطع أن تنهض بعمل الجماعة ولا بروحها، لتخرج من حالة التشتت والتنازع وتورُّم الأنا الفردية والفئوية الحزبية والطائفية والإثنية. على حين أجاد الغرب استغلال طاقاتهم وتنظيمها واستثمارها في ماكينته الإنتاجية، من دون أية مشكلاتٍ من هذا النوع الذي يظهر عندنا، مما يدلّ على أنّ غياب منهجية العمل المنظم وإرادة تنفيذه، لهما الدور الأكبر في هذه النتيجة المخيبة.

يسهل علينا أن نحمّل المسؤولية لطبيعة الأنظمة المستبدة، التي حوّلت المؤسسات الوطنية والعاملين فيها إلى أدواتٍ تابعةٍ وظيفياً وإدارياً لوظائفه الأمنيّة.

ولكن هل يعفينا هذا من البحث الجادّ عن أسبابٍ ذاتيةٍ أخرى؟

قد تكمن هذه الأسباب في فساد معايير الشفافية الاجتماعية والسياسية وغياب روح المسؤولية في أسرنا ومدارسنا وجامعاتنا، التي ظلت تكرّر أجيالنا المتلاحقة على نفس وتيرتها ونمطيتها، من دون تربية وجدانها الوطني العام، إن لم يكن بالضدّ منه، ثمّ أورثت كل أمراضها لنا كلنا، على تباين اصطفافاتنا، حتى في مؤسسات المعارضة التي يفترض أنها ثارت على نظام الاستبداد، وبنت بديلاً يتمتع بالكفاء والقدرة وروح التشارك والشعور بالمسؤولية العالية والتفاني في خدمة مصالح هذه المؤسسات على اعتبارها مؤسساتٍ ثورية، تنطوي على الأهداف الوطنية الديمقراطية العليا، ولكن الواقع أثبت أنها لا تقلّ استهتاراً ولا ضعف مسؤوليةٍ وفوضى وفساداً عن المؤسسات التابعة للسلطات المستبدة الفاسدة، إن لم تتفوق عليها، لعدم وجود أيّ ضابطٍ معياريّ وقيميّ، وجهاز مراقبةٍ ومحاسبةٍ يدقق في أعمالها ونتائجها وأخلاقية القيّمين عليها.

وإذا كان النجاح ضرورتنا الوحيدة، للنهوض الوطني الديمقراطي، فإنّ هذه الضرورة، لاتقوم إلا على مشروعٍ وطنيّ جامعٍ وشامل، يُبنى على التشارك التام والمسؤولية والمرجعية الواحدة والنظر لكل السوريين أفراداً وجماعاتٍ إثنية ودينية، بوصفهم كوادر وطنية بنّاءة، ترتبط أهميتها وتميّزها بما تمتلكه من إمكانياتٍ وقدرات، وبما تبذله من جهودٍ وتضحيات في سبيل ذلك.

إذ لم يعد مقبولاً أن يصنِّف العالم المتحضر الفردَ المواطن باعتباره رأس المال الوطنيّ الأثمن والأهمّ، ويظل عندنا أداة ابتزازٍ أخلاقيّ وسياسيّ وثقافي، وأن نربط تميّزه وارتقاءه،بمقدار ما يقدّمه من خدماتٍ للسلطة أو لهذه الجهة المستبدة الفاسدة أو تلك!

يفترض بالسوريين المعنيين ببناء الهوية المستقبلية الجامعة اليوم، أن يتوحّدوا خلف مشروعهم الوطنيّ الجديد، بعد أن أيقظتهم سكاكين الطغاة والمحتلين، وفرّغت مدنهم من سكانها، وهم بنية استقرارها وتوازنها وقوة صمودها، في وجه التغيير الديمغرافي والخضوع السياسي لصالح مشروعٍ فارسيّ، أداته نظامٌ لم يعد يخجل من إعلان تابعيته الكاملة لإيران، ودفع ثمن هذه التابعية من حقوق السوريين في أمنهم واستقرارهم وظروف عيشهم وثروات بلادهم، حتى جرّدهم من كل عوامل صمودهم المادية والمعنوية والنفسية، فوجدوا أنفسهم عراةً في الساحة الدولية بين أيدي دولٍ تتنازعهم، وتستثمرهم كرؤوس أموالٍ خاصة في ماكيناتهم الإنتاجية، وأوراق ابتزازٍ في بازارها السيسيو دبلوماسي، من دون أيّ حسابٍ لمصالحنا الوطنية، حتى بات دم السوريين مادةً للمقايضة الرابحة في أيديهم الماكرة.

لقد بات واضحاً أنّ الردّ الوحيد والممكن على كلّ ذلك، يكمن في وضع سورية المستقبل كمشروعٍ وطنيّ شاملٍ وجامعٍ أمام أعيننا، وأن نلتف ونتشارك عرباً وكرداً وآشوريين وتركمان وغيرهم، وأن نتفاعل جميعاً في سبيل إنجاحه، لأن في نجاحه نجاح إعادة انتمائنا لسوريتنا كهويةٍ جامعةٍ مانعة، ومن أجله بل من أجلنا يجب أن نعيد بناء استراتيجياتنا الوطنية بمشاركةٍ فاعلة من جميع المؤمنين بسورية وطناً للتشارك القومي والديني والاجتماعي، وأن يترافق ذلك مع خطةٍ منهجيّةٍ مبرمجةٍ للتحوّل السياسي نحو الديمقراطية، بكل ماتحتاجه من بنى وأسس بناء اقتصادية وثقافية تنويرية، تحقق إزاحة (التابو) الاجتماعي والديني والسياسي الأمني، عن مناقشة قضايا الفكر في مشكلاتٍ لا زالت تتحدى وعينا وإرادتنا وتقف عقبةً في طريق نهوضنا، وأهمّها في المرأة والدين والسياسة، وبما يقيم أود الاجتماع الوطنيّ الحداثي، على أقانيم الحرية والديمقراطية في دولة المواطنة، بوصفها هويةً سوريةً يتشارك في صيانتها وتعزيزها الجميع، على تنوع ثقافاتهم ومعتقداتهم، وبممارسة حرياتهم الشخصية والعامة، برعاية الدولة الحداثية الحيادية والمحتكرة الوحيدة للعنف المبرمج، في خدمة المصلحة العامة للمجتمع.

كان غياب هذا المشروع الوطني الجامع من الأسباب الرئيسية التي أضعفت القوى الثورية السياسية، فبعد أن ذهبت القوى العربية إلى تأسيس المجلس الوطني السوري ٢٠١١، التفّت كثيرٌ من القوى الكردية حول مشروعهم الكردي الخاص لفترةٍ من الزمن، فلحق الضرر الكبير بالمشروع الوطني المشترك، كما لحق بمشروعهم الخاص بنفس القوة والإضعاف، وإن غيابه أوتأجيله في الوقت الحالي، ينعكس سلباً على الانتماء الوطني، إذ لا وطنية حقيقة بلا مشروعها الوطني أو خارجه أو بديلاً عنه، ذلك لأن غيابه وتمييعه أواحتكاره من فئةٍ تدّعيه دون غيرها، لا يصبّ إلا في خانة الأعداء الداخليين والخارجيين، ولا يعبّر إلا عن فشل السوريين في معركة التحدي الشرس الذي يواجهونه، إذ أن بديله هو أن يتحول السوري إلى غجريّ هذا العصر، ويتجول منبوذوه في الأصقاع والبلدان بلا هويةٍ ولا انتماء.

أثر الإيديولوجيا على إخفاق المشروع الوطني في سورية (ملاحظات أولية)

حسن النيفي

لوحة للفنانة منتهى سلات

ثمة ما يوجب الحديث عن أزمة (مشروع وطني سوري) يحمل تطلعات السوريين ويجسّد نزوعهم نحو التحرر ونيل الحقوق المهدورة، ويرسم لهم سبل العيش الكريم في وطنٍ يتمتع جميع أفراده بذات الحقوق والواجبات، ولعلّ من أهم هذه الموجبات مرور ست سنواتٍ على انطلاقة الثورة السورية التي كانت غنيةً جداً بكشوفاتها الثقافية والمعرفية، ولكن دون أن يكون لهذا الغنى المعرفي تفاعلٌ حقيقيٌ مع المسار الثوري، بل ظلّ في غالب الأحيان نشاطاً نظرياً محايداً خارج السياق الاجتماعي للواقع، ولم يتحوّل إلى حوامل حقيقية لمشروعٍ وطنيٍ عام.

ربما تتعدد الأسباب التي حالت دون تأطير نضالات السوريين وتضحياتهم في مشروعٍ جامع، مما يجعل الحديث عنها مجتمعةً مُتعذراً في ورقةٍ كهذه، لعلّ هذا ما يجعلنا نفرد الحديث حول ظاهرةٍ واحدة، نعتقد أنها من أهم معوّقات المشروع الوطني في سورية، وهي:(الإيديولوجيا) بتجلياتها المختلفة والمتنوعة، وكما مارستها القوى والأطراف الحاملة لها، مع التأكيد الدائم على أن أزمة الإيديولوجيا ليست راهنة الولادة، بل هي امتدادٌ للأزمة ذاتها التي بدأت ملامحها بالتشكّل في بداية القرن العشرين، ثم تبلورت في ما بعد مرحلة الاستقلال، ومازالت تداعياتها حاضرةً حتى وقتنا الراهن.

ثمة بنى فكريةٌ أربع، شهدت سورية تجلياتها منذ بداية القرن العشرين، تتمثل بالآتي:

١- **(الإسلاميون)** لا يرون سبيلاً للنهوض إلّا ببناء دولةٍ قائمةٍ على الاحتكام للشريعة الإسلامية.

٢- **(القوميون)** يعتقدون أن العائق الأكبر في طريق نهضة الأمة هو التجزئة، والردّ الأمثل على هذا العائق لن يكون إلّا بقيام الوحدة العربية الشاملة.

٣- **(الماركسيون)** وجدوا في الاشتراكية التي تضمن حقوق المنتجين كما تضمن التوزيع العادل للثروة، سبيلا لبناء مجتمعٍ مثالي.

٤- **(الليبراليون)** يرون أن الديمقراطية وحقوق الفرد هي المشروع المنقذ من القمع والتهميش والاستعباد والظلم.

ما يَسِمُ خطاب هذه البنى مجتمعةً هو نبرةٌ وثوقيةٌ يقينية لا تحتمل النسبية، تدّعي امتلاكها المطلق للحقائق، وهذا ما يجعلها لا تتأسس على بناءٍ معرفيٍ فحسب، بل على إيمانٍ عقائديٍ غالباً ما يستند إلى مرجعيةٍ نصّيةٍ مقدّسة. بل غالباً ما أدّى طغيان الجانب العقائدي على الجانب المعرفي إلى غياب أي حسٍّ نقديٍ يتيح للمرء القدرة على المراجعة الذاتية وإعادة النظر في مجمل التصوّرات القارّة في الذهن.

أزمة (الآخر)

ثمّة رغبةٌ شديدةٌ لدى هذه المنظومات الأربع في تحصين الذات من أيّ مؤثّرٍ خارجيٍ قد يؤدّي إلى اختراق النسق العقائدي الذي يرفض التفاعل والتلاقح إلّا بمقدار ما يخدم هذا التلاقح القناعات المسبقة لديها.

لقد أبدى القوميون والماركسيون انفتاحاً ثقافياً على الغرب، إلّا أن هذا الانفتاح كان مسكوناً بعداءٍ سياسيٍ شديد، فالغرب هو الاستعمار الذي هو أصل البلاء والتجزئة بالنسبة إلى القوميين،

وكذلك هو النظام الرأسمالي العدوّ الأول للاشتراكية عند الماركسيين. أمّا الإسلاميون فوجدوا في الموروث الإسلامي ما يغنيهم عن أية إضافةٍ خارجية، بل نظروا إلى أي وافدٍ ثقافيّ غربي نظرةً ملؤها الريبة والشك لأنه وباعتقادهم يهدف إلى اختراق وخلخلة بناءٍ ثقافيّ فكري يقترب من التقديس، فبات الدفاع عن الموروث دفاعاً عن الدين الذي هو المُستَهدف **الأول** من جانب الغرب وفقاً للإسلاميين، وعلى نقيض ذلك، يبدي الليبراليون مناهضةً شديدةً لمجمل البنى التراثية الفكرية والثقافية والدينية، ليقينهم أن معطيات الحداثة إنما انبثقت من مصدرين اثنين، الأول: اقتصاد السوق. **والثاني:** الديمقراطية، وكلا المصدرين هما من منتوج الغرب الثقافي والسياسي، فضلاً عن كونهما الضامنين الحقيقيين لبناء دولة التقدم والحضارة، أمّا الموروث العربي الإسلامي بمعظم جوانبه فوجوده أو استلهامه ليس أمراً نافلاً فحسب، بل عائقٌ أساسيٌّ من عوائق النهضة وفقاً لليبراليين.

الحوامل السورية للإيديولوجيا

لقد ظهرت هذه الإيديولوجيات الأربع في سورية على تفاوتٍ نسبيٍّ من حيث الأسبقية، إلّا أنها اتخذت درجة التبلور فيما بعد مرحلة الاستقلال، واستمرّت في مسارٍ تناحريّ حيناً، ومتهادنٍ حيناً آخر، وذلك بحسب المصالح والتحالفات السياسية التي تقتضيها مصلحة كلٍّ منها، موازاةً مع عدة عوامل أسهمت في استنباتها، ومن ثمّ استمرارها إلى بداية السبعينيات، ولعل من أهمّ تلك العوامل:

١- حدوث النكبة عام ١٩٤٨، فالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أحدث انعطافاً هائلاً على المستوى الفكري والسياسي لدى الشعوب العربية والإسلامية على السواء، إذ نظر إليه العرب على أنه تهديدٌ مباشرٌ للذات القومية، وخاصةً على ضوء السياسات الإسرائيلية التي أفصحت منذ بداياتها عن نزعتها الاستعمارية التوسعية (حدود اسرائيل من النيل إلى الفرات).أما المسلمون فقد كان احتلال فلسطين لا يعني لهم عدواناً على الأرض فحسب، بل عدواناً على الدين باعتباره عدواناً على المقدسات، فضلاً عن مجمل النصوص القرآنية التي تجعل من اليهود عدوّاً يجب قتاله.

٢- ظهور الاتحاد السوفياتي كقوّةٍ عالميةٍ كبرى، ودعمها ومساندتها لحركات التحرر في دول العالم الثالث، جعل العديد يعتقدون بقدرة الإيديولوجيا الشيوعية بوصفها (نظرية كونية) على إيجاد حلولٍ لمجمل المسائل الوطنية والاجتماعية.

٣- ظهور اتفاقية سايكس بيكو التي عملت على تجزيء الوطن العربي، وغذّت شعوراً قويّاً لدى العرب بضرورة الردّ الذي اتخذ شكل الدعوة إلى الوحدة العربية.

كما يمكن التأكيد على أن مجمل العوامل السياسية التي تلت الحرب العالمية الأولى لم تسهم فقط في دفع هذه الإيديولوجيات إلى الظهور، بل أسهمت أيضاً في توفير الطاقة التعبوية والدعوية لها أيضاً، ذلك أن نشوء الأحزاب القومية وحصولها على المدّ الشعبي آنذاك قد حصل نتيجةً لحالة تماهي تلك الأحزاب في حركة التحرر العربي ومقاومة الاستعمار الغربي، وهذا ما جعل المشروع القومي في اعتقاد أنصاره مشروعاً مزدوجاً من الناحية الوظيفية، فهو يهدف إلى التحرر من الاستعمار من جهة، كما يهدف إلى نهضةٍ عربيةٍ شاملة من جهةٍ أخرى. في حين وجد الإسلاميون أن الخطاب الديني النهضوي الذي ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتهى إلى الفشل بسبب نزعته الإصلاحية وافتقاده الجانب الثوري، وبخاصة أن الغرب المسيحي صاحب الحضارة التي نادى الإصلاحيون باستلهامها والتصالح معها، بات هو مصدر خطرٍ وتهديدٍ وجوديّ في نظر الإسلاميين، وبهذا يكون الردّ الأمثل على هذا الخطر هو ما سنّه (سيّد قطب) وقبله (أبو الأعلى المودودي) في مفهوم الحاكميّة، ومن ثم إقامة الدولة الإسلامية وتحكيم شرع الله في وقتٍ أصبح العالم كله سوى سيد قطب ومن تبعه في جاهليةٍ عامة. هذا النزوع الحاسم في الخطاب الديني وازاه نزوعٌ لا يقل حسماً في الأوساط الشيوعية التي لم ترَ في جهود الإسلاميين سوى خطابٍ ماضوي ذي مرجعيةٍ ميتافيزيقيةٍ ليست باطلةً فحسب، بل يجسّد وجودها والالتزام بها إحدى العوائق الهامة لعملية التقدّم. ولا يختلف الأمر كثيراً وفقاً للشيوعية حين لم ترَ كذلك في الدعوة القومية سوى تكريسٍ لسلطة البرجوازية التي يجب التخلص منها للانتقال إلى الاشتراكية. في الوقت الذي أصرّ فيه الليبراليون على وضع الدين والعلم في (ثنائيةٍ ضدّية) لا بدّ أن تنتهي بانتصار العلم.

لقد عبّر هذا الصراع الإيديولوجي عن ذاته أنصع تعبيرٍ في نهاية الأربعينيات، وحتى قيام دولة الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨، وذلك من خلال قوىً سياسية باتت واضحة التأثير على الواقع السوري وهي(جماعة الإخوان المسلمين- الحزب الشيوعي السوري- حزب البعث العربي الاشتراكي- بالإضافة إلى قوىً أقلُّ تأثيراً كالحزب القومي الاجتماعي، والحزبين التقليديين كالحزب الوطني وحزب الشعب).

يرى الكثيرون من الشيوعيين خاصةً أن قيام دولة الوحدة بين مصر وسورية قد أوجد مخرجاً لأزمةٍ سياسيةٍ حادة في سورية، وهذا المخرج كان نافذة الخلاص للبعثيين الذي قبلوا حلّ حزبهم لقاء قيام الوحدة، ولكن مهما كانت صحة هذا الرأي أو بطلانه، فإن قيام دولة الوحدة لم يُسهم في تخفيف حدّة الصراع الإيديولوجي، بقدر ما كرّس هذا الصراع، ذلك أن قرار قيادة دولة الوحدة بمنع نشاط الأحزاب لا يعني قناعة معتنقي هذه الأحزاب بالتلاشي والتماهي مع ما تريده السلطة، بقدر ما كان شعوراً بالإقصاء والاستفراد بالقرار، ومصادرةً للحياة السياسية.

وكما لم يكن قيام الوحدة مصدر حلٍّ للصراع الإيديولوجي في سورية، كذلك لم يكن الانفصال الذي وقع بعد ثلاث سنوات ١٩٦١ وما تبعه من أحداث، إلا عاملاً آخر في تأجيج الصراع وبلورته، إذ كان انقلاب الثامن من آذار ١٩٦٣ إيذاناً شديد الوضوح باستمرار نهجٍ سياسي لم يكن مقطوع الصلة بمرجعياته الإيديولوجية. أعني أنه من الضروري جدّاً التأكيد على أن مصدر العقم والخطأ في الإيديولوجيات التقليدية التي سادت في سورية لا يكمن في ممارساتها أو تجلياتها السياسية فحسب، بل في منظوماتٍ وبنىً فكريةٍ كانت قد تكوّنت ليس نتيجةً لتراكمٍ معرفيّ حاول استقراء الواقع،

بل نتيجةً لهواجس سياسية ربما كان لها ما يبررها في ذلك الحين، ولكن العمل على استمرارها وتأبيد مفاهيمها فيه الكثير من إلغاءٍ للتاريخ والفكر ولسنن التطور البشري.

لم تعد الدعوات الإيديولوجية في عقدي الخمسينيات والستينيات في سورية مجرّد نشاطٍ إعلاميّ يهدف إلى حيازة حاضنةٍ جماهيريةٍ فحسب، بل حاول التعبير عن نفسه من خلال جهدٍ فكريّ نظري وذلك من خلال نمطين:

١ - **نمطٌ مؤسَّس (بفتح السين)**: ويتمثل في مجمل النتاج الثقافي الذي اعتمد على مرجعياتٍ سابقة باعتبارها (نظريات كونية) قادرة على تقديم إجاباتٍ وحلولٍ مستدامة لكل مستجدّات الواقع، فالإسلاميون لا يرون في الدين طقوس عبادةٍ فحسب، بل دستوراً حياتياً متكاملاً، صالحاً لكل زمان ومكان. إلّا أن انهماكهم الفكري واشتغالهم على القضايا والمستجدّات السياسية والاقتصادية المعاصرة كان محكوماً بسلطة النصوص المرجعية المقدّسة، ممّا جعل معظم جهودهم تنصرف نحو التأصيل الذي استنفد منهم الكثير، وانتهى في حالاتٍ كثيرةٍ إلى نتائج فيها الكثير من العسف والخلط، كما أنّ جهودهم الفكرية التي تحمل في ملامحها نزعةً اجتهاديةً كانت تصطدم على الدوام بمنظومةٍ فقهيةٍ تنتمي إلى عهودٍ سحيقة، قلّ من استطاع من المفكرين الإسلاميين خلخلتها أو إعادة إنتاجها وفقاً للمعطيات الحياتية المعاصرة، الأمر الذي يجعل رجالاً كأبي الحسن الأشعري والغزالي وابن تيمية، ثم من بعدهم أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، تخوماً مرجعيةً يصعب أو يستحيل تخطّيها. ثمة إشكاليتان مازالتا موضع جدلٍ و وخلافٍ دائمين في أوساط التيار الإسلامي في سورية، وهما (الخلافة وأصلها الشرعي، الحاكمية) وغالباً ما يتم الالتفاف عليهما دون صدور موقفٍ واضحٍ وناصع، أمّا على المستوى الضمني للخطاب الإسلامي في سورية فغالباً ما يطغى الزخم السياسي دون عنايةٍ كافيةٍ بالشأن الاقتصادي أو التنموي أو الاجتماعي كشؤون المرأة وسوى ذلك.

يكاد يكون مبدأ (الحتمية) قاسماً مشتركاً بين الإسلاميين وخصومهم الماركسيين، وذلك وفقاً لشمولية وكونية النظريتين، فالماركسية وفقاً لمعتنقيها، منظومةً شاملةً غير مرتبطةٍ أو مقرونةٍ بتجربةٍ تاريخية محددة، وعلى هذا الأساس يمكن استلهامها وتطبيقها في أيّ حيّزٍ كونيٍّ من الأرض، وهذا ما أدّى إلى معاينة الواقع من جانب القوى الشيوعية معاينةً ذهنيةً أدت في كثيرٍ من الأحيان إلى تفصيل الجسد على الثوب وليس العكس. فلم تظهر في سورية برجوازيةٌ وطنيةٌ كما كانوا ينتظرون، وكذلك لم تظهر طبقة (بروليتاريا) لتقوم بمهمة الانتصار على رأس المال.

٢- **النمط المؤسِّس (بكسر السين)**: على الرغم من التأثّر الواضح لروّاد الفكر القومي العربي بنشوء القوميات في الغرب، وبخاصةٍ النظرية الألمانية في نشوء الأمة، إلا أن ثمة جهداً كبيراً قد بذله بعض المفكرين القوميين العرب من أجل تكييف المعطى الثقافي الغربي مع الواقع العربي الراهن، بغية إنتاج تصوّراتٍ حاضنةٍ لنهضةٍ عربية مأمولة. وهذا ما مارسه بحق أبرز مثقفي التيار القومي بشقيه البعثي والناصري في مرحلة ما بعد الخمسينيات، ولئن كان ميشيل عفلق في قد أرسى في كتابه (في سبيل البعث) دعائم الفكر الانقلابي، فإن نديم البيطار في كتابه (الإيديولوجيا الانقلابية) مضى ليؤكد على هذا النهج من التفكير، إذ يرى كلاهما أن الثورة إنما تعني عمليةً سياسيةً جامحةً تقوم بأدائها مجموعةٌ من(الصفوة) وتكون هي القائدة للمجتمع، ولم تكن عملية التغيير لديهما قائمةً على وعيٍ اجتماعيٍّ حقيقي يدرك طبيعة المعوّقات الكابحة للتغيير المنشود. فالثورة هي فعلٌ برّانيّ يقوم به أناسٌ معدودون وليست حراكاً اجتماعيا ينبثق من داخل المجتمع، وربما هذا ما أجاز من وجهة نظرهم لمن يقوم بالعملية الانقلابية احتكار السلطة، باعتباره (الصفوة) التي نهضت بالانقلاب. ولعلّ هذا التفكير المُستساغ هو ما دفع نديم البيطار إلى طرح نظريته المعروفة حول الوحدة العربية في كتابه -من التجزئة إلى الوحدة-(الشخصية الكارزماتية - إقليم القاعدة).

وعلى امتداد عقودٍ من الزمن، يبقى الحديث الزاخر بالعنفوان عن الوحدة العربية الشاملة مقروناً بتحرير فلسطين ومقاومة الاستعمار وهموم الأمة، هو الخطاب المهيمن على منطق الإيديولوجيا القومية، موازاةً مع غيابٍ شبه كامل للحديث عن مفهوم الدولة، وغياب الحريات وضرورة الديمقراطية ووجوب البحث في سبل التنمية الاجتماعية، وحقوق الأفراد ومسائل تداول السلطة سلمياً، الأمر الذي أدى بهذا الخطاب إلى أن يكون مهاداً نظرياً مناسباً للحكم الشمولي والاستبداد.

لقد انتهت معظم هذه الإيديولوجيات إلى الانفجار، وعوامل انفجارها كانت من داخلها في الغالب الأعم (الماركسية- القومية)، وما بقي منها فإنه في حالة تشظٍ وانفلاتٍ فكري لا تخفى على أحد (التيارات الإسلامية). لقد آذن فشل هذه الإيديولوجيات جميعها إلى ظهور مجمل موبقاتها ولوثاتها التي انعكست على الثورة السورية، فالقوميون(الممانعون) الذين رفعوا شعار الوحدة العربية الشاملة انتهوا إلى تحالفٍ مع ميليشياتٍ طائفيةٍ لقتل شعوبهم في سبيل البقاء في السلطة، والماركسيون مصرّون على إفراغ الثورة من مضمونها القيمي وجعلها ثورة جياع ليثبتوا حتمية انتصار البروليتاريا، والليبراليون ماضون في ممارسة ترفهم الثقافي والفكري الذي لا يقبل النزول من برجه العاجي ليستبصر تجليات الواقع كما هو، أما الإسلاميون فقد عاجلوا إلى افتراس الثورة من بداياتها، فأزاحوا بالقوة كل ملامح الحراك الثوري الشعبي لتحلّ محلّها تنظيمات وفصائل(القاعدة ومشتقاتها).

إنّ نقد الإيديولوجيا التقليدية لا يعني بحالٍ من الأحوال، أنها لم تقدّم أو تراكم كمّاً معرفياً أو إرثاً ثقافياً يمكن الاستفادة منه، بل ما قدّمته فيه الكثير من الفائدة لو أنه جاء في نسقٍ تكامليّ يُكمل بعضه بعضاً ولا يتصادم معه أو ينفيه. لقد برعت كلُّ منظومةٍ فكريةٍ في جانبٍ معرفيٍّ محدد، ولو كانت أبواب ونوافذ هذه المنظومات الأربع مفتوحةً على بعضها البعض لأنتجت بناء معرفياً جليلاً يمكن الركون إليه، واعتباره مدخلاً نهضوياً حقيقياً إلى عالم الحداثة والديمقراطية، وهذا ما ندعو إليه ونتمناه.

لماذا لسنا سوريين

رعد أطلي

كثُر الحديث في العام الماضي وما زال يطّرد في التوسع حول مفهوم المشروع الوطني الجامع، وأسس وحوامل وعوامل نجاحه، وكلّما أُشبع الحديث نقاشاً ظهرت فروقات أكثر بين جميع السوريين في تحديد ملامح المشروع الوطني ومبادئه ومرتكزاته الرئيسية، وترى الجميع يتفق على صياغاتٍ محددةٍ ومنمقةٍ ومثالية مرتبطةٍ بعموميتها بمفهوم دولة المواطنة المبنيّة على أساسٍ معرفيٍّ حداثي، ولكن يجري الحديث عن مبادئ توضّح دائماً مكتسبات دولة المواطنة، في حين يتمّ التغاضي عن استحقاقاتها حتى يبدو جلياً الخلاف على تلك الاستحقاقات ما إن يحاول الجميع وضع الخطوات الإجرائية.

إنّ تجارب الشعوب على مرّ العصور، وخاصةً منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى اليوم تمنح المهتمين في بناء الدولة المناسبة لإمكانيات وملكات وقدرات ومستويات الجماعة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية خميرةً واسعةً للمراجعة والدرس والتمحيص، ولكن في نهاية الأمر بناء الدولة هي تجربةٌ فردانيةٌ تعتمد على مواصفات الجماعة التي يتم السعي من خلالها لبناء دولةٍ ومجتمعٍ خاص بها وبظروفها، ولكن من كلّ التجارب عبر تاريخ تشكّل الدول بالمعنى الحديث كانت الهوية هي الأساس المركزي الذي يمكن أن تبني عليه الجماعات مشاريعها في قيام الدولة التي يسعون لأن يكونوا مواطنها، وفي كلّ المراحل التاريخية التي مرت بها سورية كانت هنالك أزمةٌ ما بين أفرادها حول هويتها، وتجلّت الأزمة بأوضح صورها وأبشعها في الثورة السورية التي انطلقت منذ ست سنوات، فالحرب بطبيعتها تستدعي البحث عن الأمان، أو في حال انعدامه تماماً عن الأقل خطراً، وبذلك لا تبرز الهوية باعتبارها حمائيةً فحسب، وإنما أيضاً باعتبارها تملك أولويةً لدى الفرد والجماعة الذين هم بطبيعة الحال مركّبٌ من هوياتٍ متعددةٍ على مستوياتٍ مختلفة، يحدد أكثرها تأثيراً على الفرد، وشعوراً بالانتماء إليها حالة التباين بينه وبين الآخر في تعريفه لنفسه، فيصنف نفسه سورياً، أو عربياً، أو كردياً، أو علوياً، أو مسيحياً، أو درزياً أو سنياً، إلى غير ذلك من الهويات التي تشترك في تركيبة الفرد. ولم يعد خافياً أنّ المجتمع السوري يعاني من حالة ضعف في الانتماء للهوية الوطنيّة السورية، أو من حالة غيابٍ كاملٍ لها إن تجرأنا على القول، ولا بدّ أن لذلك الغياب أسبابه الموضوعية والذاتية.

ناجي العلي

من أهمّ الأسباب الموضوعية هو الطريقة التي نشأت فيها الدولة السورية والمراحل التاريخية التي مرّت بها، وليس المقصود هنا ترسيم الحدود دون مراعاة التداخل العرقيّ والإثني؛ خاصةً في ظلّ ظلمٍ تاريخيٍّ وقع على الكرد أثناء تقسيم الدول ومنحها صفاتٍ قوميةٍ على الأساس العرقي، وإنما المراحل التاريخية وأنظمة الحكم التي مرّت بها الدولة السورية؛ مما منعها من التطور الطبيعي لبناء مواطنها هويتهم السورية الخاصة بهم كما جرى مع التجارب المماثلة في الغرب، فمفاهيم الوطن والمواطن بمعناه الحديث وسيادة الدول والدولة القوميّة كانت قد توضّحت وترسّخت في العالم مع ثبات الحدود في أوروبا المتحاربة إثر صلح (وستفاليا) الذي رسم حدوداً سياسيةً واضحةً لها حرمة «سيادة الدولة» لأوّل مرةٍ في التاريخ، وكما أنّ الدول في شرق أوروبا والشرق الأوسط نشأت عن سقوط السلطنة العثمانية واضمحلالها، كان الأمر كذلك في أوروبا بعد اضمحلال الإمبراطورية المقدسة والملكيات الإقطاعية لصالح الدولة القومية، ولم تولِ معاهدة (وستفاليا) أية قيمةٍ سياسيةٍ خارجية للتكوين الديموغرافي أو الانتماء الديني والقومي، فمن الممكن أن ترتبط مجتمعاتٌ عدّةٌ بروابط قومية أو دينية أو إثنية، ولكنها باتت تعيش في كياناتٍ منفصلةٍ سياسياً، وبذلك لم يعد الدين أو العرق روابط ذات جدوى ومعنى سياسي، ولعل بلجيكا وهولندا أكبر مثالٍ على ذلك.

تطورت الدولة القومية التي تشكّلت حينها، والتي ساهم توالي المراحل التاريخية عليها في تكوين خبراتٍ واحتياجاتٍ معينة من الدولة القومية الشمولية إلى القومية الإصلاحية فالديمقراطية، ومن ثمّ دول المنفعة العامة، لتصل إلى دولة المواطنة والرفاه الاجتماعي، وترسّخت فكرة علاقة المواطن بالوطن التي انطلقت منذ الثورة الفرنسية وقبلها الأمريكية وإلى اليوم على مجموعة الحقوق والواجبات الدستورية التي تشكّل العقد بين المواطن والدولة التي ينشأ فيها، ونمت تلك العلاقة على حساب الإيديولوجيا الناتجة عن البنى الطبيعية الدينية أو العرقية، أو فيما بعد المبنية على السيادة الشعبية «إرادة الأمة» ليكون للقانون سيادته، وللعمل والأداء الركيزة الأساسية في بناء الهوية. في سورية نرى أن الأمركان مختلفاً منذ البداية، فقد نتجت الدولة السورية أولاً نتيجة سيطرة القوات العربية على دمشق وإعلانها استقلالها عن الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى، وكان الدستور الأول للمملكة العربية السورية يحدد هوية الدولة السورية بالعربية، ووضحت رغبة سياسيةٌ بإيجاد دولةٍ واحدةٍ تضمُّ كل الولايات العربية وتشكل دولةً قوميةً عربية، ولكن جاء الفرنسيون ونفذوا مع البريطانيين «سايكس-بيكو»، فنشأت دولة سورية بحدودها السياسية الحالية، ولكن باضطرابٍ في الهوية يعتبر الكيان السياسي القائم ليس سوى نتيجة مؤامرة، ومن ثم مرحلةً مؤقتة في الوصول للدولة القومية، ومن ثم وبعد تقسيم الدولة السورية ذاتها إلى دول «حلب، دمشق، اللاذقية، جبل العرب، لبنان» وعودتها عدّة مراتٍ في ظل الوجود الفرنسي خلق ذلك

أيضاً تمايزاً أكبر لدى الجماعات الإثنية رغم تشكّل ملامح هويةٍ وطنيةٍ سوريةٍ في مهدها بدت واضحة في دستور ١٩٢٨، ولكن وبعد الاستقلال وبتأثير النكبة عادت القومية العربية كردّ فعلٍ قوي على سرقة المجتمع الدولي لفلسطين وتنحيلها باسم اسرائيل، ترافق مع ذلك ظهور استراتيجيةٍ جديدةٍ في التعامل مع المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، ففي فترة الاستعمار حرصت الدول الأوروبية على السيطرة على المنطقة والاستثمار في الاستقرار، في حين تستثمر الولايات المتحدة الزعيم الجديد للعالم حينها في التوتر ، وبذلك بدأت تظهر بقوةٍ وبدعمٍ دولي مشكلة الأقليات في العالم عموماً، وفي الشرق الأوسط خصوصاً. هذان السببان أدّيا إلى انتكاسةٍ في الهوية الوطنية السورية وظهور هويات ما فوق أو ما دون تلك الهوية.

أما عن الأسباب الذاتية، فهي تلك الأسباب الناتجة عن رغبة أنظمة الحكم العسكريّة التي مرّت على سورية في تفعيل إيديولوجياتٍ وسياساتٍ ترسّخ سيطرتها وتمنح خطابها الديماغوجي شرعيةً ومتلقين، وكان أكثرها ثقلاً وتأثيراً فترة حكم نظام الأسد، الذي عمل على تشويه كل الحوامل والعوامل الدافعة لبناء الهوية السورية الجمعية، بل ووفر كل العوامل التي تؤدي إلى خلق ردات فعلٍ عدوانية للجماعات المكونة للشعب السوري، فالمنطلق الرئيسي لأيّ جماعةٍ في تحديد هويتها هو تاريخها، وهذا التاريخ ليس مجموعة تلك الأحداث التي حدثت في فترةٍ سابقة، وإنما رؤية الجماعة لتلك الأحداث، وهنا تأتي مهمة الدولة في بناء تاريخ الجماعة، وبالتالي تحديد مرتكزات هويتها، فالدولة لا تكتب تاريخاً، وإنما خطاباً تاريخياً يتناسب والحاجات الراهنة والموضوعية لمجتمعها القائمة عليه، من يقرأ تاريخ الولايات المتحدة في كتبها المدرسية، ليس كمن يقرؤه من كتب حتى مؤرخين أمريكيين على سبيل المثال، وبنظرةٍ سريعةٍ للتاريخ الرسمي لسورية يمكن للمرء ملاحظة مركزة التاريخ حول الأسد باعتباره الأمين ليس على الأمة السورية، وإنما الأمة العربية، وتجاهل كل الرموز الوطنية التي من شأنها أن تشكّل عاملاً آخر في تدعيم الشعور بالهوية، حيث أن فقدان الجماعة للزعامة الكاريزمية التي تحقق للجماعة وحدتها وتماسكها في السعي لهدفٍ مشترك يؤدي إلى إصابة الهوية الجمعيّة في مقتل، وقد قضى النظام على تلك الزعامة إما من خلال تجاهلها والتعتيم عليها تاريخياً، فلا ترى تركيزاً على زعماء الاستقلال كرموزٍ مشتركةٍ للجماعة السورية، فترى على سبيل المثال تأريخاً للشهيد عمر المختار بشكلٍ أكبر من شكري القوتلي أو أحمد مريود أو سطان باشا الأطرش، وعمل النظام أيضاً على ضرب أية محاولةٍ لظهور زعيمٍ ورمزٍ وطنيّ أثناء سيطرته، ولعل هذا أكثر ما تعاني منه الثورة السورية. يلعب التبخيس أيضاً دوراً مهماً في تفسّخ الهوية الجمعية، فتقدير الذات يأتي في صلب الشعور المركزي الخاص بالقوة الحيوية للشعور بالهوية، وبذلك يجعل التبخيس الجماعات ذات طابعٍ عدوانيّ وفي حالة حساسيةٍ وتعبئةٍ مسبقة، وقد عمل النظام على ذلك دائماً من خلال تبخيس جماعاتٍ على حساب جماعاتٍ أخرى في المجتمع السوري من خلال توزيع المهام وصناعة القرارت في الدولة أو عمليات الاستلاب الثقافي من خلال تغليب ثقافةٍ على ثقافةٍ أخرى عبر الهيمنة والإكراه، الأمر الذي نتج عنه ردُّ فعلٍ ظهر واضحاً في الثورة ولكن ليس تجاه النظام فحسب، ولكن تجاه المكونات بعضها البعض، وحتى على الناحية الاقتصادية اتبعت دولة الأسد سياساتٍ في العمل أدّت إلى عدم تنظيمه وانتشار البطالة، وقد أكّدت الدراسات السيكولوجية حول البطالة والعنف على أهمية الاندماج المهني في تكوين الهوية.

يرى ميكيشيللي أن الشعور بالهوية ينطوي على مجموعةٍ من المشاعر المختلفة منها: الوحدة والتكامل والانتماء ، ويحدّد عالم الاجتماع جورج جرفيتش الجماعة بأنها تقوم على أساس مواقف جمعيّة مستمرة ونشطة، وتسعى لتحقيق هدفٍ مشترك. فما هو الهدف المشترك للجماعة السورية؟ إن ما سبق من معايير ومرتكزات للهوية من خلال الوحدة والتكامل والانتماء يعطي مفهوماً وتعريفاً واضحاً لقوى وجماعات فاعلة في سورية، ولكن ضمن مكوناتها الفوق أو التحت سورية، وبالتالي ضمن محيط هويتها الذي تعرّف من خلالها نفسها، وليس من خلال الهوية السورية، وبذلك تتباين وتتضارب الأهداف في ظل ضعف الهوية الوطنية أو انعدامها. مشكلة الوطن السوري أنه في نظر الكثير من أبنائه ليس سوى كيانٍ سياسيّ مؤقت، فهو قطرٌ من أقطار الوطن العربي، أو يحوي على جزءٍ من الأرض التاريخية للشعب الكردي، أو أرضٍ مسلوبةٍ من قبل المسلمين العرب، أو ولايةٍ من ولايات الخلافة، وليس وطناً نهائياً لكل السوريين، هو في أحسن الأحوال نتاج «مؤامرةٍ» حيكت من مائة عام، ولم يكن يوماً لدى كثيرٍ من السوريين وطناً نهائياً لهم جميعاً.

مما سبق كيف يمكن للمشروع الوطني أن ينجح في غياب المواطنين، المواطنين المنتمين إليه والمعنيين به. نعم قد ينجح إذا ما وقف السوريون أمام أنفسهم مرةً وأدركوا أنهم يملكون هدفاً مشتركاً وعناصر وطاقاتٍ حيويةٍ يمكنهم الاعتماد عليها، تلك الطاقات التي لم يمض سنواتٌ على تهجير السوريين من أوطانهم وهاهي تبرز وتتميز في مختلف أنحاء العالم.

علينا جميعاً حتى ننجح أن ندرك أننا لا نمتلك الركيزة الأساسية التي يمكن أن ننطلق منها في بناء مشروعنا الوطني، الهوية الوطنية الجمعية، وأن ننطلق من خلال معطيات واقعنا، أي أن ننطلق من ذواتنا وإرادتنا في بناء تلك الهوية، من خلال بناء خطابٍ تاريخيٍ جديد، ونظامٍ ثقافيٍ ومعرفيٍ للسوريين يكوّن هويتهم الوطنية في الدولة القادمة، وأن نعي أن أحلامنا الإيديولوجية قد ترضينا حيناً، لكنها لن تصل بنا إلى ما يهدف له كل السوريون في نهاية المطاف «الأمان، الحرية، الكرامة، المساواة»، لذا علينا أن نرمي بكل ما آمنا به سابقاً بعيداً مقابل الإيمان بإمكانية بناء هويةٍ وطنيةٍ من خلال المشروع الوطني، وليس البحث عن تلك الهوية لبناء ذلك المشروع، لأنها غير موجودةٍ أو ضعيفة مقابل المستويات الهوياتية الأخرى، مما يستدعي تغييراً في الخطاب والمواقف وبنية التفكير لدينا جميعاً.

مناقشة أولية في ماهية المشروع الوطني الديمقراطي

ماجد كيالي

لوحة للفنان أنس سلامة

ما المشروع السياسي؟ ثم ما هو المشروع السياسي للسوريين أو لأغلبيتهم؟

في محاولة الإجابة على هذين السؤالين ثمة وجهات نظرٍ عديدة يتمّ تداولها في أوساط المعارضين والمثقفين السوريين، لذا فإنني في هذا الشأن أودّ التأكيد على المسائل الآتية:

أولاً، إن المشاريع السياسية الكبرى لا تتحدّد بناءً على ما تعتزم القيام ضده أو القيام بهدمه، على أهمية ذلك، بقدر ما تتحدد، أيضاً، بناءً على ما تنوي إقامته، أي مشروعها للمستقبل. بمعنى أن النظرة لأيّ مشروعٍ سياسيٍّ أو لأيّ معارضةٍ لا تتحدد بدلالة الموقف من النظام القائم، فحسب، بقدر ما تتحدد بدلالة رؤيتها لحقوق شعبها، والمستقبل الذي تعده به.

ثانياً، لا تنبثق المشاريع السياسية من رؤى رغبويةٍ أو ادعاءاتٍ إيديولوجية، وإنما من الواقع الموضوعي لمجتمعٍ متعيّن، في نظامٍ سياسيٍّ متعيّن، في مرحلةٍ تاريخيةٍ معينة، أي نسبةً إلى مستوى التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلد المعني.

ثالثاً، في المشاريع السياسية الكبرى لا يجوز لطرفٍ إقصاء أطرافٍ أخرى تجد نفسها معنيّةً بالمشروع المطروح، مع تفهّم أن قوةً معينةً قد تفرض ذاتها، أو تعمّم خاصّيتها، كطرفٍ مهيمن، بحكم صدقيتها الفكرية والسياسية ومكانتها في المجتمع ودورها في عملية التغيير.

رابعاً، المشروع الوطني الديمقراطي، يتم تعريفه إزاء المشاريع الأخرى، مثلاً: القومي، الإسلامي، الطبقي، دون أن يكون على خصومةٍ معها بالضرورة، حيث كلٌّ منها له أجندته ورؤاه وأولوياته، لكنها كلها لا تضع المشروع الوطني الديمقراطي كأولويةٍ لها، أي أنها لا تضع مصلحة شعبها، في بلدٍ معين، على رأس الأولويات، من الناحية العملية. في الإجابة على سؤال ما المشروع السياسي للسوريين يمكن القول، وفي نظرةٍ موضوعية، أي من دون إسقاطاتٍ رغبويةٍ أو إيدلوجية، بأننا إزاء ثورةٍ وطنيةٍ ديمقراطية، بمعنى الكلمة، دون أن يعني ذلك نفي طابعها الطبقي.

هذا المشروع في شقه الوطني يعني:

أولاً، إننا إزاء ثورةٍ سياسية، تبتغي استعادة الدولة والسيادة للشعب، وتأكيد حقوق المواطنة، أي أننا إزاء مشروعٍ تتموضع فيه مجمل مكونات الشعب السوري، في إطار هذه الثورة، بهذه الدرجة أو تلك، وتبعاً لعوامل أخرى، بحكم مصالحها، تُستثنى من ذلك الطغمة الحاكمة، والقوى المؤيدة لها، وهي قوى لا تقتصر على فئاتٍ أو مكوناتٍ بعينها.

نحن إذاً إزاء ثورةٍ وطنية، لأنها تواجه نظاماً جعل نفسه خارج الشعب، أو خاصم أغلبية الشعب، باعتبار سورية خاصته، وفقاً لشعاره: «سورية الأسد إلى الأبد»، أو «سورية الأسد أو لا أحد»، فهو لا يعترف بوجود شعبٍ له حقوق، ولا بمواطنين أصحاب حق.

أيضاً؛ هذه ثورةٌ وطنيّة لأن النظام تعامل مع ثورة السوريين كأنه خارج، أو كسلطة احتلال؛ إذ لم ينتهج طريق المساومة، أو الحلّ السياسي، وإنما ذهب مباشرةً إلى أقصى الحلول الأمنية، باستخدامه الجيش، وسلاح الطيران. معلومٌ أن سلطة الاحتلال تكون غريبةً عن المجتمع، تقتل أو تقمع شعباً أخر، في حين يفعل النظام أكثر وأخطر من ذلك؛ لأنه يقمع ويقتل في شعبه، أو ما يُفترض أنه شعبه. مثلاً، وبحسب إحصاءات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، نحو ٩٣ بالمائة من الضحايا المدنيين، منذ ٢٠١١، سقطوا على يد النظام، ٥٠ بالمئة منهم تقريباً ذهبوا ضحية القصف بالصواريخ والبراميل المتفجرة وقذائف المدفعية والدبابات.

أخيراً، هذه ثورةٌ وطنيّةٌ بمعنى الكلمة؛ لأن النظام فتح البلد على مصراعيه أمام القوات الأجنبية، الإيرانية والروسية؛ ما يعني أن سورية أضحت تقبع تحت احتلالٍ من دولتين، هما روسيا وإيران، وهاتان الدولتان تتحكمان بمصير سورية وشعبها، وبقرارات النظام كذلك.

لذا فإنّ من مصلحة الثورة أن تخاطب جميع الفئات، بغضّ النظر عن انتماءاتها الطبقية أو الطائفية، أو الإثنية أو المناطقية أو السياسية أو الإيديولوجية، وأن تعبّر عن تطلعاتهم، في نظامٍ يكفل حقوقهم.

ثانياً، يفيد ذلك، أيضاً، أننا لسنا إزاء ثورةٍ ذات طابعٍ قومي، لأن الأمر يتعلق بسورية، والنظام والشعب والبلد. كما يعني ذلك أننا لسنا إزاء ثورةٍ إسلاميةٍ أو مذهبيةٍ كما يروّج البعض، عن حسن أو سوء نية، عن بساطةٍ أو عن تقصّد، لأن الأمر يشمل كلّ الشعب السوري، بكلّ مكوناته، وذلك من حيث المصلحة الموضوعية، بغض النظر عن أخذ هذا المكون أو ذاك إلى اتجاهاتٍ أخرى، مترددة أو محايدة أو موالية. لذا فإنّ من مصلحة الثورة استقطاب هذه المكونات، وتعزيز الثقة لديها بالمستقبل المشترك، لا تركها للنظام يتلاعب بها ويستثمرها لصالحه.

وأخيرا فإنّ هذا يعني أننا لسنا إزاء ثورةٍ ذات طابعٍ طبقي، من حيث الأهداف المطروحة، والقوى المشاركة، وإن كان الوضع يتطلب الأخذ بالاعتبار واقع هيمنة النظام على الموارد، وإفقاره المجتمع، بسبب سياسات الليبرالية المتوحشة التي انتهجها بطريقةٍ مافيويةٍ وتخريبية، ما يتطلب وضع هدف العدالة الاجتماعية على رأس الأجندة.

ثالثاً، على نحوٍ خاصّ، فإن هذا المشروع بشقه الوطني يركّز على مفهوم المواطنة، إذ لا يمكن الحديث عن وطنيةٍ، بدون الاعتراف، في نص في الدستور، بالمكانة القانونية والحقوقية للمواطنين، الأحرار والمتساوين والمستقلين (عن أية انتماءاتٍ قبلية) واعتبار المواطنين كأفرادٍ يمثلون الشعب، بحيث يغدو شعباً بمعنى الكلمة، بالضد من مفهوم الجمهور أو الجماهير، الذي جرى ابتذاله ولا يفيد إلا بالطواعية والخضوع للسلطة وانتفاء المواطنة والتغطية على إطاحة الحق بالمشاركة السياسية. ومن نافل القول هنا؛ أن الوطن والوطنية يتأسسان على المواطنين، كما ذكرنا، وأن ثمة ابتذالٌ وديماغوجيا وتلاعبٌ في الحديث عن وحدة الأرض، أو وحدة سورية، من دون وحدة شعبها، الذي يتألف من مجموع المواطنين الأحرار المتساوين والمستقلين، من كلّ المكونات. لذا فهي ثورةٌ وطنية؛ لأن وحدة سورية، التي يتحدث عنها الجميع، تتأسس على وحدة السوريين، بكلّ تنوعاتهم؛ إذ لا وحدةً جغرافية بدون وحدةٍ مجتمعية؛ ولأن مهمة الثورة السورية صياغة الإجماعات الجديدة للسوريين، أي صياغة هويتهم، ورموزهم، ودستورهم، وروايتهم التاريخية.

أمّا المشروع الوطني في شقّه الديمقراطي، فهو ينطلق من:

أولاً، أن الديمقراطية ليست هوية، أي أنّ معنى عبارة (لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين) أن هؤلاء يتمثلون ذلك في الممارسة في السياسة وفي المجتمع، لأن الديمقراطية هي رؤيةٌ لإدارة العلاقات والتوازنات في المجتمع، وبين المجتمع والدولة، أي أنها جملة تصوراتٍ تُحدد ممارسات وسلوكيات وآليات عملٍ معينة.

ثانياً، أن المقصود تحديد مستقبل سورية في الانتقال إلى نظامٍ سياسيٍ يكفل مشاركة المواطنين بتقرير مصيرهم، والمشاركة في القرارات المصيرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإدارةٍ أفضل للعلاقات بين مختلف المكونات والأحزاب بغض النظر عن اختلافاتها الإيديولوجية والسياسية.

ثالثاً، الفكرة هنا أن النظام الديمقراطي، الليبرالي الطابع (من ناحية الحقوق السياسية وحقوق المواطنين)، هو البديل لنظام الاستبداد، فهو الذي يكفل أوسع حقوقٍ وحرياتٍ للمواطنين، وأوسع مشاركةٍ لهم وللقوى التي تمثلهم، وفي هذا النظام لا تغدو الانقسامات في البلد ذات طابعٍ عمودي (أي: هوياتي إثني أو طائفي)، وإنما تصبح انقساماتٍ ذات طابعٍ أفقي، أي على الحقوق والمصالح، بغضّ النظر عن الاختلافات الهوياتية والإيديولوجية، وفي هذا النظام لا يعود ثمة أكثرياتٌ وأقليات من نوعٍ هوياتي، وإنما من نوعٍ سياسي، وتبعاً للمصالح والرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هكذا، ففي النظام الديمقراطي يجري حلّ الخلافات بالوسائل القانونية، وفقاً للدستور، وعلى أساس الفصل بين السلطات، واحترام إرادة الشعب في الانتخابات، وليس بالقوة والعنف والتسلط.

رابعاً، في النظام الديمقراطي، نظام المواطنين الأحرار المتساوين، لا تغدو الهويات أحاديةً وإقصائية، وإنما تغدو مركّبةً وتكاملية، فالفرد يمكن أن يكون عربياً أو كردياً وبنفس الوقت يمكن أن يكون يسارياً أو قومياً أو متديناً مثلاً. كما يمكن أن يكون متديناً، وفي ذات الوقت قومياً ويسارياً. فالإنسان في الحقيقة كائنٌ معقدٌ ومركّبٌ من هوياتٍ عديدة، وفقط فإن الصراعات على السلطة، وعلاقات القوة والسلطة، هي التي تبرز مكوناً هوياتياً معيناً دون غيره، وهذا ما يحول دون تحوّل شعوبنا إلى شعوبٍ حقاً، يفاقم من ذلك غياب الدولة، أو تحوّلها إلى سلطةٍ قهريّة؛ وهذا ما يحاول المشروع الوطني الديمقراطي تغييره.

خامساً، ما يجدر التنويه إليه أن المشروع الوطني الديمقراطي لا يعني التقليل من الطابع الطبقي المتضمّن في الثورة السورية، التي قامت ضد نظامٍ انتهج الليبرالية المتوحشة، في نظام مافياوي، اعتمد الفساد والإفساد، وامتلك موارد البلد، وهيمن على قطاعاتها الاقتصادية، وهشّم بناها الإنتاجية (بدعوى التأميم)، وعمّق تبعيتها للخارج، وأعاق تطورها. والمعنى أن هذا المشروع هو المعبَر إلى أيّ تغييرٍ مقبل؛ لأنه يفترِض تكاتف معظم قطاعات الشعب لإنجاز هذه المرحلة الضرورية، التي لا بد منها، للولوج بعد ذلك، وفي إطار النظام الديمقراطي، في المهمات التالية التي تتعلق بالبناء الاجتماعي، وشكل النظام الاقتصادي، وكيفية إدارة البلد، ما يتطلب وضع هدف العدالة الاجتماعية ضمن محددات العمل من أجل سورية المستقبل، أي سورية الأفضل لجميع مواطنيها.

هذه إذاً ثورةٌ وطنيةٌ ديمقراطية، وكونها كذلك؛ فهي تحتاج إلى تضافر كل القوى المعنية كما تحتاج إلى كياناتٍ وخطاباتٍ وحوامل سياسية تتلاءم مع ذلك، بيد أن طرح الرؤية وتوضيحها هو ضروري، مع فهمنا أن أيّ هدفٍ قد لا يتحقق دفعةً واحدة، وأنه يحتاج إلى تدرجات، وإلى مزيدٍ من التطورات والمعطيات المواتية.

على الصعيد العملي يتطلب الأمر الاشتغال على جانبين:

أولهما، بناء كيانٍ سياسيٍ جمعي–جبهوي للسوريين، تعترف الكيانات المشكّلة له ببعضها، بمشتركاتها واختلافاتها، وتجتمع على الهدف الأساسي للثورة، بغضّ النظر عن الخلفيات الفكرية، وبعيداً عن العصبيات الإيديولوجية أو الهوياتية أو الدينية. والمعنى أن على هذه الكيانات أن تشتغل في الإطار الجمعي كجبهة، على أساسٍ تكامليّ وتعاضديّ، وليس على أساسٍ تنافسيّ أو ضديّ، على ما جرى في تجربة كيانات المعارضة، من المجلس الوطني إلى الائتلاف الوطني.

وثانيهما، بلورة تيارٍ وطنيٍ ديمقراطي، بحسب طبيعة الثورة، خاصةً وأنّ هذا التيار يكاد يكون غائباً أو مفتقَداً، إذ على الرغم من وجوده حالةً، إلا أنه لم يستطع العمل بوصفه كتلةً صلبة، أو بوصفه تياراً بمعنى الكلمة، باستثناء وجود شخصياتٍ ديمقراطيةٍ مؤثّرة، لها تاريخها ومكانتها، عبّرت عن مواقفها النقديّة بصراحةٍ في وسائل الإعلام، وحتى في بعض هيئات المعارضة.

الفكرة الأساسية هنا:

أولاً، إن مجرد وجود ديمقراطيين لا يكفي؛ لأن المسألة ليست هوياتية، إذ على التيار الوطني الديمقراطي، أن يؤكد على طابعه هذا من خلال أطروحاته أو رؤاه السياسية، بحيث يفرض ذاته من خلالها، أي من خلال قوة أفكاره، التي تحوله من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، أي أنها تضعه في حيّز الممارسة.

ثانياً، حتى يمكّن هذا التيار ذاته ويعزز وجوده، يفترض أن يشتغل على فرض ذاته من خلال تمثُّله للديمقراطية في علاقاته البينية، وعلاقاته مع مجمل الكيانات السياسية القائمة، ومع مجتمعات السوريين في الداخل والخارج، وفي إيلائه حقوق ومصالح شعبه الأولوية على أيّ شيءٍ آخر.

ثالثاً، هذا التيار لا يقوم على أساسٍ إيديولوجي، وإنما على أساس الأفكار التي تجيب على أسئلة الواقع، وتهتمّ بحقوق ومصالح وأولويات السوريين، وتأخذ في اعتبارها طابع الثورة الوطنية الديمقراطية.

رابعاً، هذا التيار يقوم على الاعتراف بأن المنتمين إليه لديهم مشتركاتهم، كما لديهم اختلافاتهم، التي تفرضها تعقيدات القضية والثورة والمعطيات المحيطة، وأن ما يجمعهم هو الهدف المشترك.

خامساً، إن إقامة التيار الوطني الديمقراطي هي عمليةٌ لا تتأسس على الاحتكار، أو الوصاية، أو ادعاء القيادة، وإنما تحتاج إلى كلّ الجهود، وإلى الإخلاص للفكرة، بعيداً عن الحسابات الفصائلية والشخصية، كما تحتاج إلى التدرّج وتوليد الديناميات التي من شأنها بلورة هذا الاتجاه وتعزيز مكانته في مجتمع السوريين وثورتهم.

إشكاليات قابعة في الخلفية الهشّة للوطنية السورية

منير الخطيب

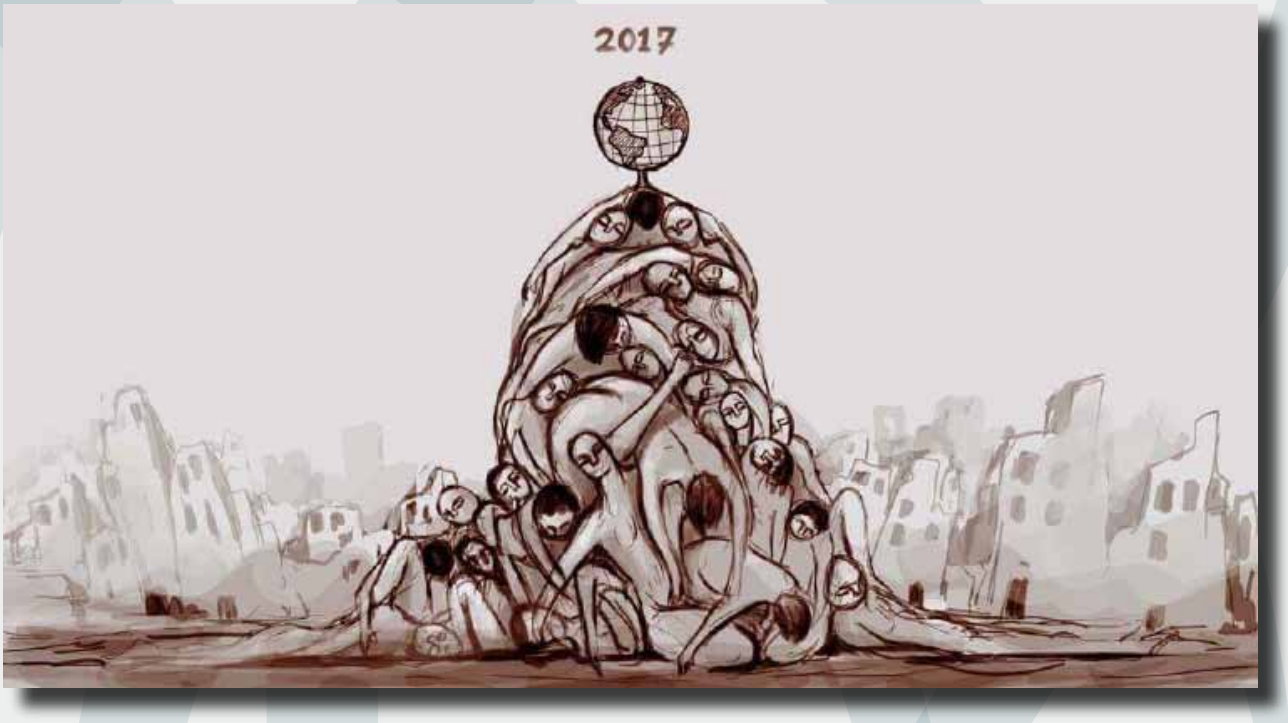

لوحة للفنان أنس سلامة

وضعت ثورة الشباب السوري في بداياتها السلميّة في أفقها المسألةَ الوطنية السورية، وما تنطوي عليها من مضامين عدّة: كالدولة الوطنية، الاندماج المجتمعي، سيادة القانون، إدارة التعدد والاختلاف المذهبي والإثني والطائفي وفق ثنائية (مجتمع مدني/ دولة وطنية) ..إلخ. وكان واضحاً في البدايات في أذار ٢٠١١ طموح الثورة السلميّة إلى إعادة الاعتبار للسياسة، بوصفها فاعليةً مجتمعيةً هادفةً لبناء مجالٍ وطنيٍّ عام، يتم في سياقه نقل سورية سلمياً إلى وضعٍ ديمقراطي، ينفي وضعية الاستبداد المديدة.

وغنيٌّ عن القول:

إن إغراق ثورة السوريين السلميّة باستدعاء الهويّات ما دون الوطنية، واستقدام إيران والنظام عناصرَ الحرب الداخلية الثاوية في البنى المجتمعية والثقافية والسياسية والعسكرية، بهدف القضاء على المنحى السلمي للثورة، أدّى إلى انبعاث قيعان المجتمع التقليدي، التي عبّرت عنه فوضى الفصائل الإسلامية المسلحة، التي لا تكترث للمسألة الوطنية السورية، وبالتالي طُردت الكتلة التاريخية السورية (الفئات الوسطى، التنسيقيات، الفئات المتعلمة، الطلاب، المهنيون، الفعاليات الاقتصادية....) إلى خارج المجال السياسي، إلى الهوامش، وهذه الكتلة هي حاملة المشروع الوطني السوري.

ولابد من القول أيضاً: لولا هشاشة «الاجتماع الوطني السوري»، لم يكن باستطاعة القوى الهوويّة المحلية، المنجدلة على حبال القوى الإقليمية والدولية المتصارعة في الجيوبوليتيك السوري، طرد تلك الكتلة المجتمعية حاملة الفكرة الوطنية إلى وضعيّة اللافاعلية والهامشية السياسية.

هناك حزمةٌ من العوامل تقبع في خلفيّة هشاشة الوطنية السورية، من أبرزها:

أولاً، ظل الكيان السوري الحالي، منذ تشكله بعد اتفاقات سايكس–بيكو، كياناً عابراً ومرذولاً. وأيضاً، ظلت «الوطنية» السورية المعبرة عنه وطنيةً جريحةً وهشة، لم تستطع التعافي من جرحها النرجسي، الذي صحت عليه لحظة تحوُّل الشام التاريخية التي كانت ترتبط بها مدن وموانئ الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط قاطبة، إلى دمشق العاصمة شبه الصحراوية التي تقف على حدود بادية الشام، وقد فقدت فلسطين ولبنان ولواء اسكندرون.

لم تتخلص دمشق، يوماً، من عقدة الحنين، الوهميّ بالطبع، للعودة إلى لعب الدور المتخيل عن الشام التاريخية. كما لم تتخلص غالبية السوريين من عقدة الكيان العابر والدولة العابرة، فظلّت تلك العقدة تزن بقوّة على وعيهم وعلى ضمائرهم، وكانت أحد أسباب نكوص الوطنية السورية الوليدة.

لقد تكونت النخب السياسية السورية قومياً واشتراكياً وإسلامياً، وبالتالي كان مصطلح «دولة ما تبقى»، يدغدغ العقل الأيديولوجي المنفصل عن الواقع لهذه النخب، كون تلك «الدولة العابرة» التي لا تكتسب شرعيةً قوميةً أو إسلاميةً أو يساريةً هي «دولةٌ قُطريّة» راحلة.

إن نزعة الازدراء تلك أضعفت فكرة الدولة وفكرة الوطن النهائي.

ثانياً، الانقلاب البعثي على مكتسبات المرحلة الوطنية في العهدين الكولونيالي والاستقلالي. حيث كان السوريون في هذين العهدين يتشكّلون كشعبٍ وكدولة، وأنتجوا «جنين دولةٍ وطنية»، وأيضاً أنتجوا «جنين مجتمعٍ مدني». بعد الانقلاب القومي، عدنا إلى «الدولة التسلطية»، وإلى مجتمع الجماهير، وبالتالي تمّ اغتيال الفكرة الوطنية من تحتها ومن فوقها، من تحتها مذهبياً، ومن فوقها قومياً وشعبوياً.

ثالثاً، بعد تصفية آثار المرحلة الوطنية، أُعيدت هندسة «السوسيولوجيا» السورية وفقاً لمنطق «تراصف الملل والنحل» العثماني، بما يخدم آليات الإخضاع والغلبة المذهبية للسلطة، فبقي «الإجتماع السوري» في مرحلة البعث في حالة تساكنٍ للهويات. ثم انقلب هذا التساكن إلى انفجارٍ بعد القضاء على الثورة السلميّة، حيث كانت العودة إلى ما قبل تاريخ سورية الكولنيالي بمثابة عودةٍ إلى ما قبل تاريخها الوطني، فنقص «الاندماج الوطني» في مرحلة البعث علامةٌ فارقةٌ على نقص الوطنية.

رابعاً، الانقسام العامودي في بنية النظام السياسي بعد تصفية «جنين الدولة الوطنية»، وإعادة إنتاج العلاقات الطائفية والإثنية في الأطر والمؤسسات «الحديثة»، وذلك بعد أن عقد النظام مصالحةً إيديولوجية مع التقليد، وأسقط، كلياً ونهائياً، العلمانية والديموقراطية من فكره وممارسته، وأسس متعمداً، ابتداء من انقلاب ١٩٦٦، نظاماً يستند إلى شكلٍ من «المحاصصة» القسرية، زاوج فيه ما بين «ثوريته القومية والاشتراكية» شعاراتياً، وعصبويته الطائفية فعلياً، كعصبويةٍ مقررةٍ لنظامٍ متعدد الصفات والوجوه. فرضت هذه «المحاصصة القسرية» انشطاراً في بنية «الدولة التسلطية»، حيث احتكر الضباط العلويون الهيمنة على وسائل العنف المادي (الجيش والأجهزة الأمنية)، فيما تركوا وسائل «الهيمنة الناعمة» (مؤسسات الدين الوضعيّة، الحزب القائد، المؤسسة الإعلامية، النقابات والاتحادات والجبهة الوطنية التقدمية...) لباقي طوائف «المجتمع» السوري وفئاته.

لم يكن بمقدور هذا النظام المنشطر توليد علاقاتٍ ذات طابعٍ وطني، إن كان في حيّز السلطة أو في المستويات المجتمعية الأخرى، فبات السوريون أمام بنيةٍ سلطويةٍ مولّدة للعلاقات الطائفية من الأعلى إلى الأسفل. ولم يكن بمقدور «قوى الهيمنة الناعمة» أو «قوى الهيمنة الرمزية» في النظام التأثير على نواته الصلبة، حيث كانت في موقع التبعيّة الذليلة والانقياد التام لتلك النواة. كذلك حكمت هذه البنية على النظام بعدميّة القابليّة للإصلاح في مرحلتي الأب والابن. والبنية ذاتها خيبت آمال المراهنين على تغييرٍ سياسي ينتهي إلى وضعٍ ديموقراطيٍّ في المرحلة السلميّة للثورة.

لم تقتصر الإشكالية الطائفيّة المتولدة من هذا التركيب القسري لبنية السلطة، على اختلال موازين القوى اختلالاً ساحقاً لمصلحة هيمنة «قواها العنفية» ذات الطابع الطائفي الصارخ، بل تعدتها إلى توليد بنى وعلاقاتٍ طائفيةٍ في قيعان «المجتمع» السوري. فالأكثرية السنيّة التي وُضعت في موقعٍ أقلوي سياسياً، وشعرت بالاستلاب الوجودي إزاء تواطؤ نخبٍ دينيةٍ ومدنيةٍ سنيّة بإعطاء شرعيةٍ زائفة لنظامٍ متعدد الصفات، لكن الصفة الطائفية هي الحاكمة على صفاته الأخرى، انسحبت كتل وازنةٌ منها إلى الظلّ لتحتمي بالتقليد وما يفرزه من إيديولوجياتٍ سلفيّة.

إذ بدأت تتشكل على مدى عقود أرضيةٌ موضوعيةٌ لنمو قوى الإسلام السياسي المتطرفة، بفعل آليات اشتغال الاستبداد ذاته، الذي لم يكن له من هدفٍ سوى الاستمرار في السلطة.

خامساً، الدور الإقليمي لسورية المستند إلى الإيديولوجية القومية، أولاً. وإلى الحنين الوهمي لدور الشام التاريخي ثانياً. وثالثاً، إلى التماهي ما بين الاستبداد والدور الإقليمي وكريزما القيادة التاريخية. لقد كان دور سورية الإقليمي الذي مارسه النظام في لبنان وفي العراق ومع الفلسطينيين، متعارضاً مع المشروع الوطني السوري. فكرة الدور الإقليمي فكرةٌ طاردةٌ للفكرة الوطنية السورية، الدور الإقليمي متمحورٌ حول الخارج، فيما الوطنية السورية متمحورةٌ على الداخل: على قضايا التنمية الاقتصادية، الديمقراطية، قضية المرأة، الدولة، المجتمع المدني...

لقد عانى السوريون مرتين: مرةً أثناء صعود دور سورية الإقليمي، ومرةً أثناء سقوطه الذي حولها إلى «الوطن– الساحة»، إذ أن التدخّلات الإقليمية الحالية في سورية تأتي على أنقاض دورها الإقليمي المنهار.

وأخيراً، فإنني أعتقد:

هناك لحظتان في تاريخ سورية الحديث يجب استعادتهما لإعادة تأسيس الوطنية السورية، اللحظة الأولى هي اللحظة الليبرالية قبل الانقلاب البعثي، واللحظة الثانية هي الثورة السورية السلميّة آذار ٢٠١١. الوطنية السورية خيارٌ ليس حتمياً، لكنه ممكنٌ وواجب.

المشروع الوطني السوري

مروان عبد الرزاق

جدارية لـ غويا

-١-

يُشير العنوان إلى أن السوريين لم يُنجزوا مشروعهم الوطني، بعد قرنٍ من استقلالهم عن الإمبراطورية العثمانية وحتى الآن، وأنه مازال مشروعاً قيد الإنجاز. والوطنية السورية التي عبّر عنها النضال الوطني السوري ضد الاستعمار الفرنسي، ورداً على التقسيم الطائفي لسورية، لم تنضج إلى حد اعتبار الهوية السورية بالحدود التي رسمها الاستعمار هي الحدود النهائية للوطن. وكانت هناك عوامل موضوعيةٌ وعوامل ذاتية شكّلت عائقاً أمام نموّ الولاء الوطني لسورية كوطن.

وكانت الفرصة الأولى عندما نالت سورية استقلالها عن الاستعمار الفرنسي عام (١٩٤٦). حيث ورث السوريون «دولةً في كثيرٍ من النواحي، دون أن تكون أمّة. فكانت كياناً سياسياً، دون أن تكون مجتمعاً سياسياً». كما لاحظ «نيقولاوس فان دام» في كتابه «الصراع على سورية».

كذلك ورثت حكومة الاستقلال مجتمعاً متنوعاً دينياً ومذهبياً وقومياً وعرقياً. وهو مجتمعٌ تتوزّع أقلياته كجالياتٍ مغلقةٍ على نفسها، وكما وصفها «جاك ويلرس» بعقدة الأقليات بأنها «ذات حساسيةٍ جماعيةٍ مرضية، تجعل أيّ تحرّكٍ لجاليةٍ مجاورة يبدو وكأنه خطرٌ محقق، أو تحدٍّ لهذه الجالية، فتقوم بتوحيد كلّ مجموعةٍ بالكامل أمام أدنى هجوم، أو تعدٍّ يُرتكب ضد أيٍّ من أعضائها».

بالإضافة إلى أن المدن مثل دمشق وحلب وحماه واللاذقية ودير الزور كانت تشكّل وحداتٍ شبه مستقلة، وكانت مراكز للنشاط السياسي. «وكان الاتصال بين هذه المدن ضئيلا للغاية»، و «إن الكثير من الأحزاب السياسية السورية قد عكست مصالح إقليمية، وتركّزت في مناطق معينة، مثل حزب الشعب الذي كان يمثّل وجهاء في حلب وحمص، ويقابله الحزب الوطني في دمشق، وأكرم الحوراني في ريف حماه. وقد تكوّنت هذه الأحزاب من خلال قنواتٍ اجتماعيةٍ تقليدية. وهذا الأخير بالأخصّ كان مسؤولاً إلى حدٍّ كبيرٍ عن استمرار وجود الولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية في الحياة السياسية السورية».

وبالتالي كانت تتنازع الطبقةَ السياسية الولاءات تحت الوطنية الإقليميّة المناطقية، والدينيّة، والمذهبيّة، والعرقيّة، والولاءات ما فوق وطنية، مثل القومية العربية الداعية إلى وحدة الأمة العربية، والقومية السورية الداعية إلى وحدة الهلال الخصيب، إضافةً لولاء الاسلاميين للأمة الإسلامية، والشيوعيين للأمميّة العالمية، وهذا أعاق نموّ الوعي الوطني السوري.

يُضاف إلى ما سبق، أن الاقتطاعات والتقسيمات الفرنسية لسورية مثل، إعطاء لواء اسكندرون لتركيا، وفصل لبنان، ووعد بلفور الذي أعطى فلسطين للصهاينة، ثم قيام دولة إسرائيل بعد هزيمة العرب في حرب(١٩٤٨)، جعل سورية مقصوصة الأجنحة، وبالتالي كان التوجّه نحو الهوية العربيّة لتصبح أقوى من الهوية السورية، كما تجسّد في دستور(١٩٥٠) الذي نص للمرة الأولى على أن «سورية جمهوريةٌ عربية، والشعب السوري جزءٌ من الأمة العربية». في حين كانت الدساتير السابقة، منذ دستور(١٩٣٠)، ودساتير الانقلابات العسكرية كلها تنصّ على «الجمهورية السورية» دون الإشارة إلى العروبة أو الاسلام. وبعد ظهور جمال عبد الناصر، وقيام الوحدة السورية-المصرية تمّ إجهاض الوطنيّة السورية الجنينية، والحياة السياسية السورية بالكامل.

للأسباب السابقة، كانت الطبقة السياسية هشّة، أفسحت المجال للانقلابات العسكريّة المتتالية بعد الاستقلال، ومن جهةٍ ثانيةٍ كانت عاجزةً عن الاستجابة لاستحقاقات الداخل السوري وأهمها؛ المسألة الزراعية، والانتقال من مجتمعٍ واقتصاد إقطاعي، أو شبه إقطاعي، إلى مجتمعٍ برجوازيٍّ ديمقراطي، ومن كيانٍ سياسيٍّ إلى دولةٍ وطنيةٍ ديمقراطية.

وأمام هذا العجز، ومع انهيار تجربة الوحدة، أصبح الجوّ ملائماً لنجاح انقلاب (١٩٦٣) الذي وضع الأساس لنظامٍ شمولي، «اشتراكي» على طريقة أوروبا الشرقية التي التحقت بالاتحاد السوفيتي، مستنداً إلى «الشرعيّة الثوريّة»، ثم الانقلاب العاشر بعد الاستقلال في (١٩٧٠)، وتصفية كلّ الأعداء وحلفاء الأمس، والتأسيس لنظامٍ أمنيٍّ وعائلي، مستنداً إلى «الشرعية الدستورية»، ووضع دستورٍ تم تفصيله ليضفي الشرعية على سيطرة (حافظ الأسد) المطلقة على الوطن. وأصبح الولاء للقائد بدلاً من الوطن، وأصبحت الوطنية السورية مرهونةً بهذا الولاء، وتحوّل الجيش من جيشٍ وطني، إلى جيشٍ عقائدي لحماية «الثورة» كما تمت تسميتها، وأغلقت الأبواب أمام الحياة السياسية بالكامل.

وأضافت سيطرة الطاغية (المأساة)، ومن بعده ابنه (المهزلة) خلال نصف القرن الماضي، إلى الوطنية السورية إسفيناً جديداً ذو حدين، مزّق النسيج الاجتماعي السوري، أولهما: تأسيس الطاغية لنظامٍ أمنيٍّ طائفي، علوي، بعد أن اعترف المجلس الشيعي بالعلويين كفئةٍ من الشيعة.

وهذا استثار بطبيعة الحال الطائفة «السنية» النقيضة تاريخياً «للشيعة»، ومهّد الأرض لصراعٍ طائفيٍّ مذهبي، كما حدث في أحداث (١٩٦٤)، ثم في الثمانينات والصراع المسلح الأخطر بين النظام و«الإخوان المسلمين»، حيث استباح النظام بأجهزته الأمنية الطائفية مدينتي حلب وحماه، و قتل عشرات الآلاف من الشعب. وبدون شكٍّ يتحمل النظام والإخوان مسؤولية اختراق الطائفيّة للوطنية السورية، والشرخ الاجتماعي العميق الذي حفروه في الجسد السوري، وأيضا بعض الأحزاب الوطنية التي وصفت حركة الإخوان آنذاك بالحركة الشعبية الوطنية.

وثانيهما: الاضطهاد القومي للأكراد، والذي تجلّى في العديد من ممارسات النظام مثل: نزع الجنسيّة، والحزام الأخضر، ومنعهم من استعمال لغتهم وممارسة طقوسهم، وعدم قبولهم في المراكز الحساسة في السلطة. الخ. وهذا أدى إلى صراعٍ عربي-كردي، انفجر في (٢٠٠٤)، وتوضّح أكثربعد انطلاقة الثورة في (٢٠١١).

-٢-

بعد فشل المشروع القومي، وابتلاء الأقطار العربيّة بسلطاتٍ استبداديّةٍ حولت الأوطان إلى مزارع متحاربة خاصةٍ بهم. اقتنع الجميع بأن سورية بالحدود المرسومة حالياً هي الوطن النهائي لهم. وجاءت الفرصة الثانية للسوريين، أقصد الثورة السورية، لاستعادة الوطنيّة السورية التي احتكرها النظام الاستبدادي لمدة نصف قرن. هي مشروعٌ لإعادة بناء الوطنية السورية على أسس الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية. وقد تجسّد الشعار «واحد، واحد، الشعب السوري واحد» على الأرض في الأشهر الأولى من انطلاقة الثورة، ليعبّر عن وحدة الشعب في وجه الطاغية. لكن عنف النظام ضد الثورة، ثم تحوُّل الثورة إلى الكفاح المسلح، عمل على انفجار المجتمع على كافة الأصعدة، الذي أفرز مكوناته التاريخية ما قبل الوطنية. وكان الانقسام الديني والمذهبي هو الأخطر، إضافةً للانقسام الكردي-العربي. وظهرت الى السطح مفرداتٌ، مثل: العلوي، والسني، والدرزي، والاشوري، والتركماني، والمسيحي، والكردي، والتي عبّرت بعمقٍ عن الانتماء للجزء أي (الطائفة)، وليس للكل(الوطن). وبرزت عقدة «الأقليات» من جديد، والأكثرية، والمكونات، بدل الشعب السوري الواحد.

والإشكالية ليست في التنوّع في المجتمع، وهو جميلٌ ويعبّر عن الثراء الثقافي للمجتمع، إنما في الصراع الوجودي الدموي لهذه المكونات، والذي أصبح محكوماً بالصراعات الإقليمية والدولية على سورية. ولم يعد للسوريين، معارضة ونظام، أيّ قرارٍ مستقلٍّ على أرضهم. إنها عودةٌ لما تحت الصفر بكثير، بل وانتكاسةٌ عميقةٌ نحو الوراء، والغوص في الوحل التاريخي الغميق.

ورغم كلّ المآسي التي تعيشها «مكونات» الشعب السوري، وفظاعة عنف النظام، وأغلبية فصائل المعارضة العسكرية، وعقم المعارضة السياسية، تبرز الأسئلة من جديد حول الخروج من النفق المظلم، ومن أهمها: من نحن؟ وكيف نستعيد الوطنية السورية المبعثرة؟ ماهي الأسس التي ترتكز إليها، وآليات تحققها؟ إلخ لأسئلةٍ وأجوبةٍ لا تُحصى!

صحيحٌ أن المشروع الوطني يتحقق بإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة (دولة المواطنة). لكن هذا الترحيل للمستقبل ليس مفيداً، وإن هذه الدولة لن تهبط علينا من السماء، ودولة المستقبل ليس شعاراً نزيّن به جدران المنزل. صحيحٌ أيضا، أن الحرية هي البوابة الكبرى للعبور نحو المشروع الوطني السوري، وعودة الحياة السياسية والمدنية للمجتمع، هو الأساس الأوليّ لبناء الوطنيّة من جديد. لكن الواقع الموضوعي العياني يغلق كل المنافذ، في أرض النظام، وأرض المعارضة، الذين يحكمون الشعب بالحديد والنار، بالإضافة إلى تشرّد نصف الشعب داخل وخارج سورية. وسورية مقبلةٌ على مرحلةٍ خطيرةٍ حتى عندما يتوقف إطلاق النار، سمتها ليس التقسيم، إنما شرعنة نظام محاصصةٍ طائفية، على الطريقة اللبنانية، أو العراقية، وهذا يجعل الوطنية السورية في مهبّ الريح، لعقودٍ طويلة.

رغم هذا الانغلاق، تكثر المبادرات الوطنية، والمشاريع الوطنية، وهي بالعموم متشابهةٌ على الورق، والداعية «للإجماع الوطني»، أو«التجمع الوطني» الشامل، أو الجامع. إلّا أنه على الأرض لا يوجد فعلٌ حقيقي.والأسباب عديدةٌ أهمّها؛ أولاً: عدم وجود الإرادة للعمل الجماعي، ومازالت الشخصانية، والتسلّط الفردي من السمات العامة للأفراد العاملين في الحقل السياسي. وثانياً: عدم تقدير أهمية البناء التنظيمي على الأرض. وثالثاً: محاولة الجمع بين المتناقضات، وهي محاولةٌ فاشلةٌ منذ انطلاقتها (الجمع بين المتصارعين في سلةٍ واحدة).

إذاً فالقوى المضادّة للثورة لم تعد محصورةً في النظام فقط، إنما تمتد للعديد من قوى المعارضة التي لا تؤمن بالديمقراطية، ولا دولة المواطنة، وتدعو إلى الدولة الدينية. أيضا هناك قوى تعمل على تقسيم سورية مذهبيا وقومياً، وبالتالي ليس المطلوب الجمع بين قوى الثورة، التي تؤمن بالديمقراطية، وأن سورية موحدةٌ أرضاً وشعباً، ودولة المواطنة التي تعبر عن هذا الشعب بكل تنوعاته، والقوى المضادة للثورة، بتعدد أشكالها الدينية، والمذهبية، والقومية، إنما المطلوب هو الفرز بين هذه القوى.

والملاحظ بأن قوى الثورة هي الأكثر ضعفاً وتبعثراً، ولذلك يجب العمل على تأسيس الحامل السياسي للوطنية السورية، وبلورة تيارٍ أو تجمعٍ لقوى الثورة، في الداخل والخارج، وفي أرض المعارضة، وأرض النظام، ليكون العمود الفقري للحامل الاجتماعي المدني للمشروع الوطني السوري. وأمام هذا التيار صراعاتٌ حادّةٌ وطويلة، وتحتاج لكوادر شجاعة تحمل لواء الثورة وأهدافها، إذا لا تتحقق دولة المواطنة ودولة الحرية بدون أحرارٍ وديمقراطيين على الأرض، وأن يكونوا منظّمين ويعملون وفق برنامجٍ عمليٍّ يجعلهم قريبين من الشعب وتعميم المصالح الوطنية فوق مصالح «المكونات» المغلقة.

نحو مشروعٍ وطنيٍّ جامع في الأسباب والظروف

وسيم حسان

لوحة للفنان أنس سلامة

معلومٌ أنّ المشاريع السياسية الكبرى في مرحلةٍ تاريخيةٍ ما، لا تنبثق من الرغبات والإيديولوجيا، وإنما من حاجات الواقع الموضوعي، أي وفقاً لمستوى التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمعٍ محدد، واستجابةً لاستحقاق التاريخ وموجاته التي لاتحدث اعتباطاً بالتأكيد، يمكننا تلمّس المعطيات الراهنة في الواقع السوري، والتي تدفع السوريين اليوم للسير قدماً في بناء المشروع الوطني الجامع (موج) حيث نوجزها بما يلي:

١-الفشل التاريخي لأنظمة الاستبداد الشمولي في المنطقة وما حكم سورية خلال نصف قرنٍ، وما نجم عنه من تنافر ألوان اللوحة السورية المختلفة، وتناحر الهويات الجزئية التي كانت مقموعةً ومغيّبةً خلال عصر الاستبداد.

إن الهويات الجزئية العابرة للوطنية أوما تحتها (المناطقية، الطائفية، العشائرية، العرقية، القومية) شجّعت أقرانها في الإقليم للتواصل معها ومآزرتها وبالتالي إنعاش آمالها الضيقة.

فالشيعة والعلويون في إيران وتركيا اصطفّوا لنجدة نظام الأسد، والدروز في لبنان وفلسطين أعادوا مدد دروز سورية، والأكراد في تركيا والعراق مدّوا أكراد سورية بالدعم، وكذلك نشط السنة في المحيط لنجدة إخوانهم، كما تعالت أصوات الترك لمدد تركمان سورية مما أثخن جراح البلد وفاقم فرص التقسيم.

٢-الفشل الفصائلي والتحولات التي ابتلت بها الثورة السلمية المدنية بعد استثمارها الظالم من قِبل تشكيلاتٍ إسلاميةٍ مسلّحة، فضلاً عن اختطاف تمثيلها السياسي ومنذ الساعات الأولى من قبل تيار الإسلام السياسي وحلفائه في الخطّ المعارض الانتقامي من معارضةٍ تقليديةٍ منقسمةٍ ومتحاجزة.

٣-انسداد الطريق أمام أيّ حسمٍ عسكري في ظل تعدّد الفصائل المسلحة وغياب وحدة ومركزية العمل العسكري الثوري، مع تراجع منسوب البندقية الوطني، ومع غياب الإرادة الدولية الداعمة لذلك البعد الوطني الموحّد، فضلاً عن تشتت مصادر الدعم وتعارضها المزمن، والذي ترجم اقتتالاً دموياً بين الفصائل في الميدان.

٤-استغلال تنظيم القاعدة والجهادية التكفيرية لتطورات الأرض السورية وبتواطؤٍ مكشوفٍ وترتيباتٍ من أجهزة السلطة الأسدية والباسيج الإيراني، إذ وقعت التشكيلات المسلحة المعارضة في حبال السلطة الأسدية الطائفية حين ارتدت ثوب النزعة الإسلاموية مبكراً فالمتشددة والإرهابية، وهذا ما سهّل شيطنة الثورة بعد أن حظيت بتأييدٍ عالميٍّ جديٍّ كبير في مراحلها الأولى السلمية.

٥-جاء وجود «داعش» و «جفش» ليحقق المبرر الأهم في تدخل الدول في الأرض والمسألة السورية، بهذا المعنى كان تمدد «القاعدة» للأرض السورية ضرورةً تحتاجها الدول الصديقة والمعادية للتدخل وتمرير سياساتها ومصالحها في هذا الصراع.

٦-كانت قوى المعارضة المتصدرة للمشهد (مجلس– ائتلاف..) والتي بنت تشكيلاتها على أسسٍ فرديةٍ وغير جامعة، فأخذت معظم شرعيتها بالاعتماد على الدعم الخارجي السياسي والمادي، الأمر الذي أصابها بالعبثية واللاعقلانية والعجز في الكثير من المواضع والمفارق، بالتوازي مع غياب الأداء الإعلامي الذي يتبنى الشفافية والحقيقة – وهي الثورية دوماً- وفقدانه الرؤية والدور الموجه للرأي العام والمرشد لعمل تلك البنى والتشكيلات والشخصيات الفاعلة السورية، حيث لم يكن إعلامنا المحسوب على الثورة يوماً موضع احترامٍ وثقة السوريين فضلاً عن غيرهم.

٧-تشتت الخطاب مع غياب الرؤية الوطنية الجامعة لكل السوريين ترافقاً مع انقسام الشارع المبتلي بالاستبداد الأسدي المعبئ بالخطاب الممانع والمدعي حماية الأقليات، وبين فتاوى المشايخ المتنافرة والمتصارعة التي عززت دور الظلاميات التكفيرية الوافدة.

٨-تراجع وفقدان الثقة بإدارة الفصائل للمناطق التي خرجت عن سيطرة الأسد، والتي استمرت ترزح تحت ضربات القصف الأسدي والروسي المتوحش من جهة، وقمع وإرهاب عناصر ومحاكم القاعدة وشقيقاتها من الجهة المقابلة.

٩-تدهور الحالة المعيشة والأمنية لعموم السوريين في كافة المناطق، وتراجعها إلى مستوياتٍ غير مسبوقةٍ سواءً للمحاصرين في الداخل أم المهجّرين في المنافي، وانسداد آفاق الحلّ القريب أو الفرج.

١٠-فقدان السيطرة على القرار الوطني والسيادة السورية لدى طرفي الصراع (لا سيما بعد الآستانة)، إذ تبدّت سيطرة الدول على السيادة السورية فوضع ذلك أتباع كلا الطرفين في استحقاقٍ واحدٍ وهو الرغبة في استعادة السيادة المسلوبة، وهذا من شأنه مآلاً أن يجمع مناصري الفريقين السوريين المتصارعين في معركةٍ واحدةٍ جوهريةٍ ومصيرية سمّتها استعادة السيادة المسلوبة.

وفي قراءةٍ سريعةٍ أيضاً لمحيط المسألة السورية السياسي نجد أنه:

١-لم يقدّم «أصدقاء الشعب السوري» أية حلولٍ جديّةٍ قابلةٍ للتطبيق بسبب اندماج معظم تلك الحكومات خلال الأعوام السابقة باللاموقف الأمريكي خلال إدارة «أوباما» المنقضية، ومن غير المرجح التغيّر في هذا المستوى.

٢-على المستوى الإقليمي فإن إيران ومليشياتها الطائفية متعددة الجنسيات التي تدعم بلا حدود سلاح بشار الأسد وتوحّشه باسم الممانعة والشرعية القانونية (حيث جاء حضورها بزعم تقديم استشاراتٍ لل«الجيش العربي السوري») راحت تواجه متغيراتٍ مهمة في الموقف الأمريكي الجديد بعد صعود «ترامب»، والتفاهم الروسي التركي المستجد.

٣-لا زالت روسيا تدعم النظام السوري ولكن من منطق الدولة العظمى التي قد تقبل أخيراً وليس الآن بتغييراتٍ تطال رأس السلطة، لكن مع تأمين وجود البديل الذي يحقق مصالحها، وبالطبع يمكن المراهنة جزئياً على التفارق النسبي بين الموقفين الإيراني والروسي واحتمالات تناقضهما في بعض المفارق.

٤-فقدت أوروبا القدرة على التأثير الجديّ الفاعل في الحل السوري على الرغم من تضررها المباشر من تداعيات هذه القضية وليس أقلّها تفاقم أعداد اللاجئين ومشاكلهم، وانعكاسات التطرف والإرهاب على الأرض، وتضررها المحتمل من التفاهمات الروسية الأمريكية المحتملة، وتبقى المراهنة على تفعيل دورٍ ما للاتحاد الأوربي المتضرر من واقع الحدث السوري لرفع فاعليته في صالح قضية السوريين الوطنية.

٥-لم تكن الولايات المتحدة الأميركية (الدولة العظمى الأقوى) حليفاً جدياً للشعب السوري، وتطلعاته نحو الحرية وبناء الدولة الوطنية، واستمرت سياساتها غير مهتمةٍ بإيجاد حلٍّ جذريّ للقضية السورية، بل تركت المنطقة حلبةً للصراعات، تستنزف الآخرين خلال الحقبة الأوبامية، ولكن الرئيس الجمهوري «دونالد ترامب» جاء ليفرض تغيراتٍ نوعية على السياسات الخارجية عموماً والشرق أوسطية خصوصاً، مما يقتضي الإعداد المناسب لتلقي هذه المرحلة بالجدية والمسؤولية المطلوبتان.

ختاماً: إن حالة فقدان ثقة السوريين بالطرفين المتقاتلين بسبب ارتهانهما لإرادة الخارج، بينما تسدد الفاتورة من دماء السوريين في صراعهم المأجور والمفتوح، دفعت السوريين واقعياً للمطالبة بوجود بنيةٍ سياسيةٍ مدنيةٍ جديدة، تكون وطنيةً جامعةً تتجاوز أمراض المعارضة فتسقطها مع إسقاط الأسد، وتردّ على جناحي الموت والطائفية (الأسدي الإيراني المستبد والقاعدي الإسلاموي الظلامي) مع استمرار الدعوة إلى حلٍّ سياسيٍّ وتسويةٍ تغلِق مرةً وإلى الأبد شلالات الدماء وتلك الفظائع، بل تصوغ عقداً اجتماعياً جديداً يعيد ثقة السوريين بسورية ويضمن فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وحتى الإعلامية، ويسمح باستدامة التداول السلمي للسلطة وبقاء السوريين بنسيجهم المتعدد الثري في وطنٍ يضمن نماءهم فيه كمواطنين أحرار كرماء متساويين.

عن رؤية الشباب الثوري لدورهم في المشروع السوري

لقاء ليندا بلال

اختلفت الآراء حول مشاركة فئة الشباب في الحياة السياسية بما يخص مستقبل سورية الديمقراطي، بين داعمٍ لهذه الفئة العمريّة وما تمتلكه من أدواتٍ معرفيّةٍ حديثة، ورافضٍ لوجود جيلٍ شابّ يفتقر إلى الخبرات العمليّة فيما يتعلقّ بالشأن السياسي والتفاوضي، حيث أن فئة الشباب حسب رأيهم لاتمتلك مشروعها المكتمل للمساهمة في بناء مستقبل سورية وفق المتغيرات السياسية المتسارعة اليوم.

وبين التمثيل الشكليّ عن فئة الشباب السوري في التشكيلات السياسية، والتواجد الفعليّ لهذه الفئة على الأرض، تولد العديد من الأسئلة.

التقت حنطة مجموعةً من القيادين الشباب والعاملين في مجالاتٍ مختلفة، منها منظمات المجتمع المدني والتي تشكّل نواةً لسورية المدنية والديمقراطية حسب آرائهم، ومنهم من يعمل في الحقل السياسي، أو كان قد عمل مع الأجسام السياسية التي نشأت بعد الثورة.

نور برهان
مديرة شبكة «أنا هي» النسائية

- المشروع الوطني هل ترين أنه بات يُطرح اليوم في المشهد السوري؟

-لايوجد بالفعل مشروعٌ وطنيٌّ واضح، وهناك منظماتٌ تعمل على هذا المشروع، ولكن الأمل يُعتبر ضعيفاً في الوصول إلى ذلك، لأن الجهود مبعثرة، وكلّ منظمةٍ تعمل على مشروعها الخاص ومكتسباتها الخاصّة.

هناك سيطرةٌ كبيرةٌ للرؤى السياسية غير القريبة من المشروع الديمقراطي، وهناك جهودٌ كبيرة يبذلها العاملون في منظمات المجتمع المدني، حيث تُركّز منظمات الداخل السورية على التنمية ورفع القدرات، دون وجود رؤيةٍ بعيدة المدى حول مستقبل سورية. بعضٌ منها منظماتٌ مؤدلجة دينياً، وبالتالي لايمكن التعويل عليها في مشروع سورية الديمقراطية مستقبلاً.

- كيف ترين دور الشباب السياسي في مستقبل سورية؟

توجد مشاركةٌ واسعةٌ من قِبلهم في العمل السياسي، تتنوع فيها الآراء والوجهات، ولكن يمكن أن نعتبره تنوعاً صحياً إلى حدٍ ما، لكن هذا لا يكفي.

نشهد دراساتٍ عن المستقبل السوري، ولكن دورها لم يتخذ الشكل الأكثر فاعليّةً بعد، وبالتالي هي غير مؤهلةٍ بعد للضغط على الجهات السياسية التي تذهب للتفاوض في مستقبل سورية على سبيل المثال.

تحوّلت الجهات السياسية في المشهد السوري إلى جهاتٍ سياسيةٍ مفاوضة وممثلة لنا، لكنّها تفتقرلدور الشباب، لكن الجهات السياسية لن تتأثر إلا إذا كان هناك مصالح، وهنا يجب على الشباب أن يتدخل لتبيان هذه المصالح، ومن أولوياتها سورية الديمقراطية. كلّ ما يجري اليوم في سورية يُبنى على المصالح، وأنا أركّز على دور الشباب والشابات أيضا، يجب عليهم إقناع الجهات العسكريّة بأهمية الوصول إلى سورية الديمقراطية، فيما تريد الجهات العسكرية المفاوضة لتحقيق المكاسب. نحن نفتقد لحالة التوازي مع الجهات المدنيّة والديمقراطية من جيل الشباب لأخذ مكاسب من خلال الالتزام بالحقوق والالتزام بالديمقراطية، وفعلى سبيل المثال يمنع التيار الإسلامي في الداخل السوري اليوم إقامة مشروعٍ سوريٍّ ديمقراطي.

أنا ضد التفريق بين الداخل والخارج، هناك شبابٌ وشاباتٌ في الداخل السوري يحاولون أن يأخذوا دورهم في الحياة السياسية، ويحاولون الضغط باتجاه المشروع الديمقراطي، الفرق الوحيد هو أننا اليوم ضمن حالةٍ من الضغط من جميع الأطراف لقمع الأصوات الديمقراطية الشابة، كما هو الحال في مناطق النظام، إذ نشهد اليوم قمعاً من نوعٍ معارضٍ مختلفٍ يتّجه نحو تحقيق مكاسب سياسية عسكرية آنية، وبالتالي يصبح الصوت المنادي بالديمقراطية السورية في المستقبل خجولا نوعاً ما، كما تلعب الظروف المحيطة بهؤلاء الشباب دوراً سلبياً (الخوف من الاعتقال، التصفية، التضييق) هؤلاء الشباب كانوا فعّالين وتم الضغط عليهم وتهميشهم، أسوةً بما فعل النظام ولو بنسبةٍ أقلّ قليلاً. أعلم أن عناصر الفصائل في غالبيتها من الشباب، ولكن هؤلاء الشباب يختلفون في الرؤى، وهذا الاختلاف أدّى لتشتّت الجهود المبذولة سواءٌ في الداخل أو الخارج، بين إسلامي، ديمقراطي، وإسلامي ديمقراطي، وجميعنا يحاول أن يعمل على رؤيته الخاصة، على سبيل المثال:» أنا لي رأيي السياسي الخاص ولكنني لا استطيع أن أخرج من تحت كنف الجهة التي تقوم بدعمي».

- كيف تشكّلت رؤيتك للحالة السياسية السورية لفئة الشباب اليوم من خلال عملك؟

لمستُ ذلك من خلال التجربة في إحدى ورشات التدريب التي أعمل عليها، فعلى سبيل المثال كان هنالك مؤتمرٌ يجمع بعض منظمات المجتمع المدني مع قادةٍ عسكريين، وتركّز النقاش في البداية على أهمية مشاركة النساء في الحركة السياسية والتفاوضيّة، كان تقبُّل الحاضرين من قادة الفصائل على أنها أمرٌ ثانوي، ومن المبكر الحديث عنه في ظلّ التغييرات الملحّة الحاصلة اليوم في المشهد السوري. وعندما انتقلتُ بالحديث إلى العسكرة ومفاوضات الزبداني، وكفريا والفوعة، ودخلتُ بشكلٍ أعمق إلى البعد السياسي، أصبح تجاوب الحاضرين أكبر، وأصبح النقاش يتحمّل الندية، وهذا يُلفت الانتباه لضرورة تمكين المرأة السورية سياسياً ومعرفياً لتكون أكثر فهماً وقرباً من الواقع السوري السياسي، عندها سوف تجد من يسمعها كمفاوضةٍ وسياسيةٍ وممثلةٍ لا تقلّ كفاءةً عن نظرائها من الرجال.

ما من فئةٍ تمتلك مفاتيح الحلول، لأن المناخ العام لا يسمح لعمل الشباب الديمقراطي، ولانستطيع التعميم، أضف إلى ذلك وجود هناك حالةٍ عامّةٍ من اليأس تسيطر على فئة الشباب.

- ما رأيك بالمشروع الوطني لسورية الديمقراطية في المستقبل؟ هل هو قابلٌ للتحقيق؟

في ظلّ كلّ ما حصل في سورية، وما تبع ذلك من ظهور الانقسامات الأفقية والعامودية في المجتمع، لانستطيع أن نتقدّم في سورية دون الديمقراطية والمواطنة المبنيّة على أساس حقوق الإنسان، لن تستطيع الناس أن تتعايش دون وجود طرحٍ ديمقراطيٍّ وعدالةٍ انتقاليةٍ حقيقية، وهذه هي الرؤية التي طالبنا بها منذ بداية الثورة، وأثبتت السنوات الست أنها الرؤية الوحيدة التي يمكن أن يبني عليها السوريون واقعاً متيناً جديداً.

ورد فراتي

«المدير السابق لعدّة مكاتب إعلامية تابعة لفصائل مقاتلة في حلب وريفها»

- هل اختلف دور الشباب السياسيّ السوريّ اليوم عن البارحة فيما يخصّ موضوع التفاوض وكيف؟

إذا أردنا التحدث عن المشهد السياسي اليوم فإننا نرى أن القرار السياسي الثوري بغالبيته موجودٌ بيد الفصائل العسكرية، بعيداً عن الأجسام السياسية، والسبب أن شرعيّة الثورة ارتبطت بالحالة العسكرية أكثر بعد التحوّل للعمل المسلح، وشرعية الثورة باتت مرتبطةً بالمناطق المحررة، وبالتالي بالفصائل العسكرية، ولذلك كان عمل هذه الفصائل تصاعدياً إذا ما قيس بالعمل السياسي المدني، بدأ هذا العمل بإدارت المناطق المحررة عن طريق المجالس المحليّة إن وجدت، ثم تم الانتقال لمرحلة العمل السياسي والتفاوضي. أمّا فيما يتعلّق بوجود الشباب في الفصائل الأساسيّة الفاعلة، فهو ملحوظٌ بشكلٍ كبير، وتجلّى ذلك في الوفود التي كانت حاضرةً من الطرف المعارض في مؤتمر أستانة، حيث كان هناك العديد من الشباب الممثّلة سياسياً لهذه الفصائل، وبالتالي دور الشباب اليوم لايستهان به في القرار السياسي.

ومن هؤلاء (أبو أمين ممثل صقور الشام) والذي كان الفصيل شبه الأساسي، بالإضافة إلى»أسامة أبوزيد» المستشار القانوني للجيش الحر وآخرين. ومن هنا أقول أن دور الشباب في العملية السياسية التفاوضية بات أكثر نضجاً.

- ماذا عن الأجسام السياسية الموجود أصلاً كالائتلاف والحكومة المؤقتة؟ ماهو دور الشباب في هذه الأجسام؟

لا أعتبر أن المجالس المحلية كان لها دورٌ كبيرٌ في التمثيل السياسي، كنّا نأمل أن يكون كذلك، ولكن للأسف لم يتمّ، واقتصر عملها على الجانب الخدمي. وبالنسبة للأجسام السياسية الموجودة مثل المجلس الوطني والائتلاف وهيئة التفاوض العليا، لم أشارك في أيّ منها ولا أعلم الكثير عن المطبخ الوطني الخاص بها. ما أعرفه أن نسبةً كبيرةً من الشباب كانت تعمل معهم، ولكن الائتلاف والمجلس الوطني كجسمين سياسين بالمجمل لم يستطيعا فعل الكثير، والسبب برأيي أن إنشاء هذه الكيانات كان يعتمد على (محاصصة) بين كياناتٍ لا تمتلك الثقل على الأرض، وهي أصلاً لم تؤسَّس بصورةٍ تعكس الواقع، ما سبّب الفجوة بين هذه الكيانات والواقع الحالي. اعتمدت هذه الأجسام في تأسيسهاعلى نوعٍ من التوافق بين أطرافٍ سياسيةٍ مثل الإخوان المسلمين وغيرهم، ويعتبر هذا هو السبب الأساسي لفشل الكيان.

هيئة التفاوض الأخيرة كانت حالةً فاعلة، سواءٌ في التمثيل السياسي أو العسكري، فهي تحتوي كوادر شابّة جيّدة.

- هل هنالك إمكانيّةٌ لتشكيل كيانٍ جامعٍ لفئة الشباب من المفاوضين العسكريين وبجهودٍ موحّدة؟

لا أعتقد ذلك لأن بداية الفرز في أية قضيّةٍ لايتبع الحالة العمريّة، بل يتبع الحالة الفصائلية أو الفكرية أو الإيديولوجية، وهذا يشمل أكثر من فئةٍ عمريّة.

إن تحدّثنا عن الأمر الواقع لنا أن نقول بأنّه لا يوجد طرحٌ يعتمد على العمر، إنما على التقسيم المناطقيّ والفكري. ملاحظٌ جداً أن كيانات المجلس الوطني والائتلاف كان الإشراف الأساسيّ عليها من الكهول، وكانوا بعيدين عن الأرض والفصائل العسكرية والتي ولدت من الأرض وحسب الحاجة لوجودها، وهذا ما أدّى للاعتماد على الشباب وعلى أساس حاجة الفصيل لبناء مكاتب إعلامية ناطقة باسمه.

- هل تعتقد أن لدى شبابنا السوريّ اليوم، القدرة على الممارسة السياسيّة مع عدم توافر الخبرات اللازمة لذلك؟

لاشك أن لدى الشباب طاقاتٌ هائلة، وتقع مسؤولية تأهيلهم سياسياً على عاتق أصحاب الخبرة. أرى أن العسكر لديهم ميزةٌ لدفع الشباب إلى الصفوف الأمامية في التفاوض والعمل السياسيّ. أما الحالة السياسية العامّة فلا تزال تُمارس فيها أدوار الوصاية، لعدة أسبابٍ أهمّها: «مبدأ المحاصصات السياسيّة، وبالتالي غياب دور الشباب حيث يرشّح كلّ طرفٍ من الأطراف شخصيةً يعرف عنها النضال السياسي لسنين طويلة، وبالتالي ظلّ الشباب بعيدين عن المشهد السياسي بالمجمل، ولذلك نستطيع القول أن شباب العمل السياسي الناتجين عن العمل العسكري كانت فرصهم أكبر، واكتسبوا خبرةً تفاوضيةً سياسيةً أكبر من اللذين كانوا مع هذه الكيانات السياسية.

- هل يمكن للمفاوض السياسي عن فصيلٍ عسكريّ أن يفاوض بصيغةٍ سياسيّةٍ صرفة بعيداً عن العسكرة؟

أعتقد أن دور العسكر سياسياً يتنامى على حساب كافة الأجسام السياسية الموجودة، والمكاتب السياسية للفصائل العسكرية أثبتت أنها أكثر وعياً ومسؤوليةً وأكثر قدرةً على تمثيل الثورة سياسياً.

كما أن الشباب السياسي العسكريّ المفاوض اليوم جيّد حسب مقتضيات المرحلة، لكن المشكلة تقع في قيادة المشهد الكليّ، إذ لم نستطع بعد كسوريين أن نكون قادةً سياسيين لمستقبل سورية، وهذا الكلام ينطبق على النظام، الطرفان يقاتلان فقط للمحافظة على المكتسبات.

- ما هي الصيغة التي يمكنك أن ترى من خلالها سورية مستقبلاً؟

بدايةً هل يمكننا أن نتّفق فيما إذا كنا سنشهد (سورية الديمقراطية الموحدة في المستقبل)؟ لا نعلم كيف سوف سيكون شكلها، وغير محسومٍ ما هو دور التمثيل الثوريّ. لا أعتقد أنّ أحداً منّا يمتلك خطّةً واضحة، لأننا غير فاعلين سياسياً بعد، لعدة أسبابٍ أولها أن الثورة السورية وقفت ميدانياً في مواجهة قوىً دوليّةٍ عظمى، وبالتالي بتنا نقبّل أيّة يدٍ ممدودةٍ لمساعدتها، وهذا لايعني أن السياسيين المعارضين يمكن أن يقدّموا تنازلات، وربما كانت مواقفهم صلبةً أكثر مما يلزم حسب رأيي الخاص، لكن هنالك قراراتٌ خارج سلطتهم. لا أحد يمتلك تصوراً كاملاً عن المشهد، ولم أسمع حتى اليوم عن وجود كيانٍ سياسيٍّ فاعلٍ في الثورة، الائتلاف مؤسسةٌ ميتة، والمجلس الوطني انقرض برأيي.

- هل تجد أن فئة (السياسيين القدامى) لم يفسحوا المجال لجيل الشباب في المشاركة ببناء سورية الديمقراطية، واكتساب مهارات التفاوض السياسي؟

أعتقد أنك عندما تطلب أن تكون جزءاً من العمل السياسي يجب أن تكون ممثلاً لكيانٍ ما. العملية السياسية في الثورة هي حالةٌ وليدة، وأعتقد أن الحالة السياسية للثورة بدأت منذ عامين لا أكثر، وأقصى الشباب أنفسهم عن العمل مع الفصائل العسكرية، وحسب تجربتي مع فصائل حلب، أنها كانت تبحث عن الكوادر الشبابية طيلة الوقت.

- لماذا رفض غالبية الشباب، في الوقت الذي قبلتَ أنت أن تعمل مع الفصائل؟

أظن أن الأسباب كثيرة، منها ضرورة التواجد على الأرض في حال كان الخيار هو العمل مع

الفصائل، وكونك تعمل ضمن فصيلٍ عسكريٍ وليد، وبالتالي يتطلب ذلك أن تكون صانعاً للحالة الإدارية والسياسية والإعلامية لهذا الفصيل، وأنت من يجب أن تصنع التغيير. هناك من هو من فئة الشباب رافضٌ بالمجمل للحالة العسكرية، ولكنها تحيا في (العالم الوردي)حسب رأيي، وحين أصبح وجود هذه الفصائل واقعاً يدير الحالة في الداخل فلا لايمكن أن أكون مؤثراً دون الانخراط في العمل العسكري.

- هل ترى أن الكلمة الفصل اليوم هي للجانب العسكري والذي انتقل للعمل السياسي بمشاركته في المفاوضات الأخيرة؟

أرى أن الأمور ذاهبةٌ لتعاظم الدور السياسي للفصائل العسكرية، والطرف السياسي الثوري غير قادرٍ بعد على قيادة الحالة السياسية، والسبب عدم القدرة على امتلاك مفاتيح أو طرح حلولٍ أو مشاريع تمثل كافة القوى والفئات، أضف إلى ذلك ضعف الإمكانيات الميدانية. أكثر مايمكن أن نطلبه من العملية السياسية اليوم هو الحفاظ على مكتسبات الثورة، وعدم قبول الطروحات التي يمكن أن تعيد المشروعية لنظام الأسد.

زين الملاذي
مديرة الشراكات مع منظمة «فسحة أمل»

- أين هو دور الشباب في الحياة السياسية في سورية وما هو دور منظّمات المجتمع المدني في سورية المستقبلية؟

الشباب موجودٌ ومندفع، وهو يعلم تماماً أن هناك قضايا يجب أن تتغير، وأنهم شركاء فيها، ولكن هم يريدون الوصول للنهاية دون السير على الطريق. دعوة الشباب ليكونوا موجودين يغلب عليها شكل الوصاية من السياسيين القدامى، سواء من الأجسام السياسية أو هيئة المفاوضات.

- فئة الشباب حاضرةٌ في غالبية الأجسام السياسية الموجودة في الجانب المعارض للنظام، ما رأيك في أدائها؟

عملتُ كعضوٍ للمجلس الوطني لمدة أسبوعين فقط، كنت مندفعةً للعمل في المجلس، وحاولت أن أحوّل العمل للشكل المؤسساتي، لكن ذلك قوبل بالرفض، ومع الأسف أي نقاشٍ سياسي من المجلس لم يصل للنور. برأيي أن مشاركة الشباب معهم، تُعتبر شكليّة، وأعتقد أنّ الثقة غائبةٌ بين الطرفين (الكهول والشباب) في هذه العملية.

-هل نمتلك برأيك مشروعاً وطنياً جامعاً لفئة الشباب بما يخصّ سورية؟

لا يوجد أيّ جسمٍ حاول أن يستوفي العناصر ليعمل في حكومة التكنوقراط بشكلٍ فاعل، سمعت في ٢٠١٣ عن جسمٍ شبابي (البرلمان الشبابي) وكان يعمل على ورقةٍ سياسيةٍ «ورقة الطريق» واندثرت بعد ظهور داعش.

يجب أن نلاحظ أن العنف الأكبر اليوم يقع على فئة الشباب، وتتضح للمراقب محاولة إبعاد الفاعلين جغرافياً في الداخل السوري، رؤية المكان للشباب غير قادرةٍ على جعلهم يفكرون من خارج الصندوق.

- حسب رأيك أن «السياسيين القدامى يسيطرون على كلمة الفصل سياسياً» كيف استطاعت فئة الشباب العاملة في هذه الفصائل المعارضة المشاركة؟

أراه تحصيلاً حاصلاً لأن هذه التشكيلات السياسية لعبت على توازنات قديمة، ولم تعمل على تغييرٍ حقيقي، وبالتالي فإنّ قوى المعادلة العسكرية يجب أن تكون موجودةً في المفاوضات، لم يكن هو طموحَ للشباب ولكنه تطورٌ حتميٌ لا أكثرولا أقل.

- هل نستطيع التعويل على فئة الشباب في مرحلة التفاوض السياسي التي تحصل اليوم؟

لم نفهم بعد حجم المسؤولة التي هي في انتظارنا في حال لاح أيُّ حلٍ سياسي، لم نزل نحبو باتجاه الخبرة المدنية، هناك العديد من ورشات العمل التي تطرح تصوّرات الناس عن مستقبل سورية، وماهي أولويات الشعب السوري، الجميع يقول في هذه الورشات أننا لانمثل الشعب السوري كله، بالإضافة لوجود ثوابت لا يمكن التفاوض عليها، أعتقد أننا بدأنا نسير باتجاه وعيٍ سياسيٍ ما، لكنه يفتقد لأجندةٍ واضحة.

- أخيراً، ما هي إمكانية تطبيق تجارب دولٍ أخرى للوصول إلى حالة الدولة المدنية الديمقراطية؟

نحن خلال الخمس سنوات التي مضت نجتمع ونتّفق، في المؤتمرات والاجتماعات، وعندما نخرج من الاجتماع ننسى. لدينا بالفعل ضعفٌ في تحمّل المسؤولية، وعدم استشراف حقيقية ما ينتظرنا من حجم عملٍ لبناء سورية المستقبل. أهم الأسباب انعدام الأدوات، لأن فئة الشباب مظلومةٌ إلى حدٍّ ما، وعملها يجيّر للقياديين السياسيين القدامى.

-يوجد عددٌ كبيرٌ من الأحزاب السياسية، ولكن دورها خجول، لماذا برأيك؟

هي تسمي نفسها أحزاب، للحزب رسالةٌ ورؤيةٌ وتوجّهات، وهذا لا يختلف من حزبٍ لآخر، وعنصر الجذب شبه معدوم، لا أحد يريد اليوم أن يكون ضمن حزب، والحالة الحزبية الحالية مقتصرة على الجانب المعارض، إن وجد.

بالطبع فإن التنوع حالةٌ مفيدة، لكن التنوع في الحالة الحزبية اليوم مقتصرٌ على تنوعٍ بالأسماء فقط.

كما أن ترتيب الأولويات للمجالس المحلية كان خاطئاً، لأنهم لم يستعينوا بعمل المنظمات الموجودة أصلاً على الأرض، وتحوّل وجودهم مع الوقت، مرتبطاً بالعمل الإغاثي فقط. نحتاج النضج في العمل المؤسساتيّ المدنيّ بشكلٍ عام.

- كيف ترين سورية في المستقبل؟

لديّ أملٌ كما معظم السوريين أن تبقى سورية موحدّة، أنا أؤمن باللامركزية في المحافظات، بالإضافة لوجود إداراتٍ حقيقيةٍ تلعب دوراً تنافسياً تكاملياً، كي نصل إلى المشروع السوري الديمقراطي. أؤمن بالعقول التي هاجرت، وآمل أن يكون دورها كبيراً في بناء سورية في المستقبل، كما أنني أثق بفئة الشباب، وأعلم أن الاندفاع الذي يمتلكونه كبير، وهذا ما أعول عليه.

مخيمات النزوح.. معتقلاتٌ في الهواء الطلق

أغيد الخضر

تميل النفس البشرية للسكينة، وربما من هنا أطلقت تسمية «مسكن» على المكان الذي يهرب إليه الإنسان ليحصل على السكينة والراحة. وبالطبع لم يكن نازحوا المخيمات السورية قبل أعوام يستطيعون تصور حياتهم دون منازل، لكنهم اليوم سجناء الخيمة وما تفرضه عليهم من قوانين لا تمت للحياة الكريمة بِصِلة.

وحدها الشدائد دفعت السوريين لترك ديارهم هرباً من الموت إلى مخيماتٍ تبعد عن مدنهم وقراهم عشرات الكيلومترات، لتصبح العودة إلى مسقط الرأس حلماً يرافقهم على مدى عدة سنوات، في مخيماتٍ كان الهدف منها حمايتهم من الموت وحفظ كرامتهم من ممارسات نظامٍ قمعي لم يتردد عن إظهار وجهه الوحشي الوحيد للعالم أجمع.

انتظارٌ عبثي

مازن، ربُّ أسرةٍ من محافظة إدلب، نزح مع عائلته إلى إحدى مخيمات النزوح في الشمال مع بداية عام ٢٠١٣، هرباً من القصف اليومي على قريته، وبحثاً عن مكانٍ مؤقتٍ يحميه معهم، ريثما يعود إلى داره، يقول: «حقيبةٌ وثلاث أكياس سوداء هي مختصر ثمانِ سنواتٍ قضيتها في منزلي مع عائلتي المكونة من زوجتي وطفلين، حملت معي الحاجيات الأساسية التي تخدمنا لبضعة أشهر ريثما نعود، لم أكن متفائلاً جداً بالعودة، فقلت في ذلك الوقت أننا سنمكث عدّة أشهرٍ وليس عدّة أسابيع كما قال غيري، وماهي إلا أيامٌ قليلةٌ تفصلني عن إتمام الأربع سنواتٍ في مخيم النزوح».

تُقسم المخيمات إلى مخيماتٍ نظاميةٍ تكفّلت منظماتٌ محليّةٌ ودوليّة برعايتها، وتقديم الحاجيات الأساسية لها، وتجمعاتٍ عشوائيةٍ أقامها الأهالي نتيجة الحاجة لتواجد مكانٍ آمنٍ يختبئون فيه، بعيداً عن دائرة المعارك والقصف، فاعتمد بعض الأهالي على الخيم القماشية، ومنهم من اتخذ المرافق العامة كالمدارس وغيرها ملاذاً له.

والأغرب من ذلك ذهاب الكثير من العوائل إلى المناطق الأثرية والكهوف للعيش فيها، خوفاً من غارات الطيران التي لحقت بهم حتى بعد نزوحهم، وليكون الكهف هو المأوى الجديد، ليدحضوا مقولة أن القرن الواحد والعشرين هو عصر التطور والتكنولوجيا، وليعود بهم الزمن إلى أيام وظروف رجل الكهف!

«السجن ليس ذلك المكان الذي تحدّه أربعة جدران، وترى فيه قضبان حديدية على شكل نافذةٍ تُسرّب لك صوت الجلاد، فالمخيم سجنٌ أيضاً ولكن دون جدرانٍ أو قضبان، والبرد والحر والجوع جميعهم جلادون. أن تحفر حفرةً لتخزّن بها الماء ذلّ، وأن تنسى معنى كلمة كهرباء هو أيضاً شكلٌ من أشكال الذلّ. أن تبحث لابنك عن طبيبٍ لعلاجه ولا تجد، لهو ذلٌ يدفعك للتفكير مجدداً حول صواب قرارك بالنزوح بهدف حمايتهم، إذ أنا عاجزٌ الآن عن تأمين الطبابة أو التعليم لهم».

قماش أم صاج؟ لا فرق

يتألف العدد الأكبر من المخيمات من خيمٍ قماشيّة، ونادراً ما تجد في مخيمات النزوح كرفاناتٍ مصنوعةً من مادة الصاج، وكلا النوعين لا يمنع حر الصيف وبرد الشتاء. أما المساعدات القادمة للمخيمات، فالنسبة الأكبر منها تتم بطريقةٍ غير دورية، فقد تمرّ أربعة أشهرٍ وأكثر دون دخول أية قافلة مساعدات لتلك المخيمات. كما تكون فرص العمل شبه معدومةٍ هناك، وتقتصر على بعض الأعمال البسيطة كبيع الخضار وجمع الأعشاب وبيعها، أو الأعمال اليدوية، وقد تدفعهم الحاجة إلى الأعمال غير الشرعية كالتهريب عبر الحدود؛ الأمر الذي يعرضهم لخطر الموت برصاص حرس الحدود.

«دخلتُ المعتقل عام ٢٠١٢، كنا أربعين رجلاً نتقاسم الحمّام، لم يختلف الأمر كثيراً الأن، فنحن الآن ٢٥ عائلةً نتشارك ست دورات مياه، ونستخدم الحطب لإشعال النار لتدفئة الماء للاستحمام في الشتاء. تأتي بعض الجمعيات بشكلٍ متقطّع وبمددٍ متفاوتة لتقديم المساعدات، وهي عبارةٌ عن سلّةٍ غذائية تكفي لأقلّ من شهر، ومن ثم يختفون

لوحة للفنان أنس سلامة

لعدة أشهر. أعمل أنا في بيع الحطب، وتعمل زوجتي على بيع خبز التنور، وتُعتبر حالتي أفضل بكثير من معظم النازحين».

دولياً لا جديد

يركّز المجتمع الدولي على قضية النازحين في الخارج السوري، والذين بلغ عددهم ثلاثة ملايين لاجئٍ حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مع إهمال قرابة خمسة ملايين نازحٍ سوري، يتوزعون في أماكن متفرقة من الداخل السوري. الأعذار بشأن إهمال هؤلاء غالباً ما تتعلق بالوضع الأمني، والحرب الدائرة، ومخاطر إيصال المساعدات للداخل، مما أدى لنشوء وضعٍ مأساويٍّ في أماكن النزوح.

كما عمدت الأمم المتحدة لتقديم بعض المساعدات عن طريق نظام الأسد، الذي كان هو المسبب الأوّل لنزوح القسم الأكبر من هؤلاء النازحين، والذي حرمهم من هذه المساعدات حسب عدّة تقارير تم نشرها في وقتٍ سابقٍ عن قيام قوات النظام بسرقة هذه المساعدات وحرمان المدنيين منها.

هل أصبح الاندماج واقعاً؟

حسن ممس

لوحة للفنان أنس سلامة

أُجبر عددٌ كبيرٌ من السوريين على النزوح عن وطنهم سورية إلى الدول المجاورة، وكان لتركيا النصيب الأوفر منهم، ومن بين هؤلاء النازحين عددٌ كبيرٌ من الأطفال في سنّ التعليم الأساسي والثانوي، وقد قام عددٌ من أصحاب الأيادي البيضاء في بداية الأمر بافتتاح مراكز تعليميّة لهؤلاء الطلاب، لكن هذه المراكز لم تفِ بالغرض المطلوب، فقامت الحكومة التركيّة ممثلةً بوزارة التعليم بوضع يدها على تلك المدارس من حيث الإشراف، وتأمين مدارس إضافية تستوعب أعداد اللاجئين الوافدين، فأنشأت مدارس في جميع الولايات التركيّة التي تحتوي على عددٍ من النازحين السوريين.

لكن الملفت للنظر في هذا العام الدراسي، هو محاولة دمج الطلاب السوريين مع أقرانهم من الطلاب الأتراك، حيث أمّنت وزارة التعليم التركية مدرّسين أتراك لجميع مدارس التعليم المؤقت، بمعدّل /١٥/ حصةً أسبوعيةً باللغة التركية، وبالتالي ليكونوا مؤهلين في العام القادم أو الأعوام القادمة للاندماج في المدارس التركية.

وقد بدأت بوادر هذا الاندماج بين الطلاب السوريين والأتراك من خلال إلزام جميع التلاميذ في مرحلة الحضانة والصفّ الأول بالتسجيل في المدارس التركية، تفادياً لبقاء عددٍ كبيرٍ منهم خارج حلقة التعليم، وكذلك خوفاً من أن يقعوا في شرك عمالة الأطفال.

لقد ظنّ بعض الآباء وأولياء الأمور أنّ هذه الخطوة ستقضي على مستقبل أطفالهم الدراسيّ، خاصةً وأنهم لم يفكروا بعد بمنطق الاستقرار في بلدٍ ليس بلدهم، لكن من جهةٍ أخرى وكما أفاد أحد مدراء المدارس التركية في قضاء (ألتينوزو) التابعة لولاية (هاتاي) فإنّ التلاميذ السوريين قد أظهروا قدرتهم على التكيّف مع الواقع الجديد، وأثبتوا أنّهم قادرون على مجاراة بل التفوق على أقرانهم الأتراك، وهذا ما شرحه مدير المدرسة الذي قال: «بالأمس فوجئت عند دخولي للصف الأول أنّ أحد التلاميذ عندما أعطته المعلمة واجباً ليقوم بحله مع بقية زملائه قام بوضع دفتره في المحفظة بعد خمس دقائق، سألته عن سبب ذلك فقال أنه أنهى الواجب، فسألت المعلمة فقالت لي أنه يفعل ذلك دائماً، يقوم بحلّ الوظيفة بشكلٍ صحيحٍ خلال خمس دقائق، في حين يحتاج بقية التلاميذ إلى حصةٍ أو حصتين لإنهائها»

وأردف المدير قائلاً: «كلّفتُ المرشد النفسي في المدرسة بالتحقق من وضعه، فأخبرني بعد ساعةٍ من الحديث مع التلميذ أنّ هذا التلميذ يملك قدراتٍ تفوق أقرانه بكثير، وأشار عليّ بأن نرسله إلى مركز التعليم في (هاتاي) ليقوموا بالاعتناء به»

وفعلاً تمّ تحديد يومين في الأسبوع (السبت والأحد) يقوم هذا التلميذ فيها بتلقي الخبرات والتعليم الذي يتلاءم وقدراته وذكائه. هذا نموذجٌ إيجابي يوضح إمكانية اندماج الطلاب السوريين في الحياة التعليمية في بلد اللجوء ويشي بنتائج جيدة في السنوات القادمة بعد تخطّي مرحلة تعلّم اللغة التركيّة.

ومع أن رغبة السوريين هي العودة، لكن السنوات التي طالت عليهم كلاجئين أجبرتهم وستجبرهم على عدم اقتطاع التعليم من حياة أبنائهم كعنصرٍ أساسي من عناصر نشوئهم وتطورهم، وعندها فإنهم سيجدون الاندماج مع الحالة التعليمية وشروطها أمراً واجباً لا مفرّ منه.

«السرطان» القاتل البارد في سورية

عباس علي موسى

لوحة (الطبيب) لوك فيلد في ١٨٨٧

سنوياً يُصاب أكثر من ١٤ مليون شخصٍ بالسرطان، ويُتوقع أن يصل هذا الرقم إلى أكثر من ٢١ مليوناً بحلول عام ٢٠٣٠. ويتسبب المرض في وفاة نحو ٨,٨ مليون شخص سنوياً. تقرير منظمة الصحة العالمية ٢٠١٧، بمناسبة اليوم العالمي للسرطان.

«يومياً هنالك تشخيصٌ واكتشافٌ لحالة سرطانٍ جديدةٍ هنا في عيادتي الخاصة». الدكتورة بلندا عبد الرحمن (مدينة قامشلي).

إنّ مفردة القاتل، أو القتل باتت من مفردات الحياة اليومية السورية، والتي تعكس حالةً من الانكسار في الأنساق الاجتماعية والبنية النفسية للإنسان السوريّ، وهي إذ تغدو اعتياداً تغدو أكثر إيلاماً، لما تحمله من قهرٍ لما آلت إليه الأوضاع في البلاد. أثّرت الحرب في جميع مناحي الحياة، ولعلّ القطاع الصحيّ كان من بين هذه القطاعات التي تعرّضت للإهمال والتدمير، وهجرة ونزوح الأطباء وغياب الكثير من الاختصاصات، وخروج الكثير من المرافق الصحية عن الخدمة.

عزل المنطقة

في محافظة الحسكة أدّت حالات اختطافٍ لعددٍ من الأطباء أو أبنائهم، والمطالبات بالفدية بمبالغ ضخمة (كونهم ميسوري الحال) إلى سفرهم إلى الدول المجاورة كإقليم كردستان أو تركيا، أو اللجوء إلى أوربا، كما أنّ الكثير من المرافق الصحية التي كانت تقدّم بعض الخدمات للأمراض المزمنة من أدويةٍ وما إلى ذلك من خدمات تم تدميرها أو إخراجها عن الخدمة، إضافةً إلى الأطباء الشباب الذين لجؤوا إما إلى دور الجوار أو إلى أوربا خوفا من سوقهم إلى الخدمة العسكرية.

أدّت الأعمال العسكرية في محافظة الحسكة والحسابات السياسية نتيجة تداخل أطراف القوى المسيطرة على المنطقة إلى إغلاق المعابر الحدودية، إما بشكلٍ كاملٍ كما بين سورية وتركيا، أو بشكلٍ جزئي كما بين سورية وإقليم كردستان العراق. وهذا ما يعيق حركة دخول الأدوية وسهولة الحركة بين محافظة الحسكة ودول الجوار، أو دخول الأدوية بشكلٍ منتظمٍ من المحافظات السورية الأخرى أو دول الجوار إليها، حيث شهدت حركة دخول البضائع وأهمّها الأدوية حالات انقطاعٍ وتذبذبٍ في السوق، وتعاني الصيدليات والمشافي العامة والخاصة غياباً لعقاقير مهمة للأمراض المزمنة وبعض أمراض الأطفال.

السرطان وزيادة انتشاره

سجّل مشفى البيروني في دمشق عدد المراجعين من المناطق الشرقية وخاصةً محافظة الحسكة لأخذ جرعات الكيماوي، وأوضح أنّهم في ازديادٍ دائم، ففي عام ٢٠١٣ زار المشفى أكثر من /١٣٥٠/ شخص، ما عدا الذين حاولوا الحصول على العلاج في الدول المجاورة أو في مشافٍ أخرى، وذلك بحسب منظمة روج لحماية البيئة في تقريرها البيئي لعام ٢٠١٥. وترى المنظمة بأنّ انتشار حرّاقات النفط (وهو اسمٌ بات معروفاً في المنطقة، يعتمد على حرق كمياتٍ كبيرة من النفط لتسخين النفط الخام، وتكثيفه وفرزه، وتعدّ هذه الطريقة من الطرق البدائية لتكرير النفط) يعدّ أحد العوامل التي تساهم في زيادة انتشار مرض السرطان في المنطقة، وبشكلٍ خاص بين العمّال الذين يعملون في التكرير، فقد ظهرت أعراضٌ وأمراضٌ للسرطانات الجلدية، فمحافظة الحسكة الغنية بالنفط تدفع ضريبة تلويث الهواء والبيئة بالغازات والإشعاعات المنبعثة من عمليات التكرير، وخاصة في ظلّ غياب إحصاءاتٍ لأمراض السرطانات.

غياب الإحصاءات

إنّ غياب إحصاءاتٍ دقيقةٍ وشاملة لانتشار الأمراض، ودراسة أسبابها ومقارنة ارتفاع أمراض معيّنة كالسرطانات، وربط أسباب الارتفاع بالأسباب الحقيقية، يمنع تشخيص المشكلة بشكلٍ دقيق، الدكتورة بلندا عبد الرحمن الأخصّائية في تشخيص أمراض السرطان، تقول بأنّه «لا يمكن الجزم بشكلٍ قاطع بأنّ ازدياد حالات السرطانات في محافظة الحسكة ناتجٌ عن سببٍ معيّن،

كتكرير النفط أو غيره، وذلك لغياب إحصاءات ومراكز خاصة لمعرفة أسباب الزيادة ومتابعتها ومقارنتها مع السنوات».

ومع أنّ المنظمات المدنية قد شهدت انتشاراً واسعاً وخاصةً في مدينة قامشلي، إضافةً إلى أربع منظمات تُعنى بالبيئة، إلا أنّها تفتقر إلى الدعم الكافي من المنظمات الدولية، وغياب مشاريع حقيقية للعمل عليها.

السفر للعلاج ومصاعبه

في سورية لا يوجد سوى مشفى متخصص واحد بأمراض السرطانات، وهو مشفى البيروني في دمشق، والذي يقع في منطقة حرستا، والذي يقصده المرضى من مختلف المحافظات، ولكن الأمر الآن يختلف عما كان عليه قبل ٢٠١١، حيث أنّ الطرق المؤدية إلى دمشق ليست مفتوحة، وحتى أنّ الطريق الواصل من دمشق إلى مشفى البيروني ليس مفتوحاً دوما حيث شهد مراتٍ عدّة اشتباكاتٍ في الطريق.

يقول الدكتور حسن سليمان مدير «مركز معالجة الأورام»: «إنّ المركز مجهّزٌ بالأسرّة والمعدات منذ أكثر من سنة، وتم التعاقد مع أحد الأطباء في المدينة، ولكن نحن بحاجةٍ فقط إلى الجرعات الخاصة بالأورام، لكي يدخل المركز في الخدمة». مركز الأورام هو مركزٌ حكومي لم يدخل في الخدمة بعد بالرغم من مرور أكثر من سنة على افتتاحه، إلا أنّه يقوم بتسجيل المرضى على أمل افتتاحه لاستقبال المرضى في المستقبل القريب. وقد تم تسجيل ١٨٠٠ مريض حتى الآن بحسب مسؤولة مراقبة الدوام هيفاء خليل.

إنّ آلية عمل المركز في حال دخوله في الخدمة، تعتمد على إجراء التدخل الجراحي أو الكيماوي بدايةً في مشفى البيروني، ومن ثم متابعة أخذ الجرعات في المركز، وذلك إن حصل سيخفّف كثيراً من معاناة الذهاب إلى دمشق لأخذ الجرعات.

السمسرة وغلاء بطاقات الطيران

منذ منتصف العام ٢٠١٢ وحى الآن فإنّ الطرق البرية بين محافظة الحسكة ودمشق مقطوعةٌ بشكلٍ كاملٍ بالنسبة للسفر البري، حيث أنّ شركات النقل توقّفت عن الخدمة بعد حوادث كثيرة تعرّضت لها؛ خاصةً اختطاف البولمانات، وهنا يذكر أحمد حاجو «من مكتب الشحن بشركة هفال»: «تم اختطاف باصٍ للشركة على أيدي مجهولين، ولأكثر من مرة تم اختطاف سيارات الشحن وتهديد سائقيها بالقتل أيضا»، وهذا الأمر أدّى إلى انقطاع السفر عبر الطرق البرية إلى دمشق، وذلك لكثرة الحواجز العسكرية التي لا يعرف أحياناً لمن تتبع، ووجود عصاباتٍ أو من يُسمّون بـ «المشلّحين» بحسب التسمية الشعبية.

هذا أدّى إلى توجّه الناس إلى شركات الطيران، والتي تنطلق من مطار قامشلي، حيث تنطلق منه طائرات الشركة السورية للطيران، وقد أدّى زيادة الطلب عليها للسفر إلى دمشق بقصد المعالجة أو الدراسة أو تسيير أوراق، إلى جعلها بيئةً مناسبةً لعمليات السمسرة وبيع البطاقات بضعف أسعارها المعلنة ومكاناً للاستفزاز، أو دفعهم إلى التوجّه للشركات الخاصة الغالية في الأصل كأجنحة الشام وفلاي داماس، وفي حال تمّ تأمين البطاقات فإنّها تضطر المريضَ إلى الانتظار حتى يحين دوره، أو يضطر إلى السماسرة لتقريب موعد السفر.

بروين عبد الله مريضةٌ تعاني من سرطان الثدي، اضطرت للسفر إلى دمشق عدّة مرّاتٍ بقصد المعالجة، وكانت في كلّ مرةٍ تبقى ٤٠ يوماً لأخذ جرعةٍ واحدة ما بين انتظار بطاقات الطيران وانتظار الدور في المشفى وحتى تعود، وهي تكاليف باهظة جداً تشمل مصاريف الإقامة في دمشق مع مرافق لها، وتكاليف بطاقات الطيران وتأمينها وأجرة الطرقات داخل دمشق، كل ذلك اضطرتها إلى التفكير بحلولٍ بديلة، وهو العلاج في إقليم كردستان، والذي يُعدّ رخيصاً إذا ما تمت مقارنته بالسفر إلى دمشق.

المعالجة في دول الجوار

بسبب إغلاق المعابر الرسمية بين تركيا وسورية في المناطق المحاذية لمحافظة الحسكة، فإنّ المرضى يقصدون إقليم كردستان العراق، ولكن السفر إلى إقليم كردستان ليس سهلاً دوماً، فقد تم إغلاقه عدّة مراتٍ لأسباب سياسية، والآن يُعدّ المعبر مفتوحاً أمام الحالات المرضية وحالاتٍ إنسانيةٍ أخرى، وهو أمرٌ لا يحتاج سوى إلى ورقةٍ من هيئة الصحة في «الإدارة الذاتية»، بحسب الدكتورة عبير حصاف رئيسة الهيئة حيث تقول «نقدّم جميع التسهيلات لمرور المرضى، وخاصةً مرضى السرطانات إلى الإقليم بهدف المعالجة، كذلك نقدّم التصوير الطبقي المحوري في أحد مراكزنا بشكلٍ مجاني وهو ما يخفف الأعباء عن المريض».

السرطان وآفاق الحلول

إن الحديث عن آفاق حلولٍ لمرضٍ كالسرطان لهو الآن بمثابة ضربٍ يقارب المستحيل، في ظلّ عدم اكتشاف حلول طبية للمعالجة النهائية عالمياً، ولكن هناك طرقٌ للحدّ من انتشار المرض في باقي الجسم وتثبيط نشاط الورم، وتركّز مراكز الأبحاث الطبية العالمية على التشخيص المبكّر للمرض، وهو السبيل الوحيدة لإطالة عمر المريض، والحدّ من انتشار المرض في باقي الجسد. على المستوى المحليّ تكمن المشكلة أولا في غياب الإحصاءات التي تساعد في معرفة نسبة السرطانات في محافظة الحسكة وأكثرها شيوعاً، والأسباب التي تزيد منها، وذلك للوقوف على حلّها.

كما أنّ الانتهاكات بحقّ البيئة باتت على درجةٍ كبيرةٍ من التسيّب في ظلّ عدم الضبط، خاصةً فيما يتعلّق بموضوع تكرير النفط، وما يسبّبه من انتهاكٍ صارخٍ في البيئة واستفحال تأثيره على الحيوان والنبات، وقبل كلّ ذلك الإنسان. ويُرجّح أن تكون الزيادات في الإصابة بأمراض السرطان في الجزيرة وفي محافظة الحسكة بالخصوص (فيما لو تم إثبات ذلك) بسبب تكرير النفط بالدرجة الأولى، وهو أمرٌ برسم القائمين على إدارة المنطقة، والذين يتحمّلون وزراً كبيراً إن لم يكن الوزر كلّه في توسيع نطاق هذا العمل الذي يعادي الإنسانية.

في الدرجة الثانية يُرجّح أن يكون عامل المواد الغذائية وعدم مراقبتها من ناحية احتوائها على مواد مسرطنة غير متوافقة والشروط العالمية، والمواد الغذائية القريبة من انتهاء مدة الصلاحية أو المنتهية بالفعل، أو ما يتم من أعمال الغش من تدوين تواريخ مزوّرة في ظلّ رقابةٍ حقيقيةٍ لهذه الأمور.

واقع الميليشات الموالية للنظام السوري

كفاح عباس

لوحة الثالث من مايو لـ غويا

الميليشيات السورية الموالية للنظام السوري من حيث تبعيتها السياسية والعسكرية وطرق عملها، تمويلها، دورها في السياسة السورية، تأثيرها على المناطق التي يسيطر عليها النظام، أسئلةٌ يحاول هذا التحقيق الأولي الإجابة عنها بشكلٍ جزئيّ، حيث أن كلّ جزئيةٍ منها تحتاج لتحقيقٍ مفصّل.

يُعدّ تصنيف هذه الميليشات على أساس تبعيّتها وتمويلها هو التصنيف الأكثرُ دلالةً على وظيفة هذه الميليشيات ودورها، وبالتالي يكون توضيح تقسيماتها وولاءاتها بهذا الشكل بمثابة تعريةٍ لهياكل نمت هي وأفعالها وسمعتها بشكلٍ سرطانيّ في مناطق سورية.

١- ميليشيات محلية:

تم إنشاؤها بمبادراتٍ من رجال أعمالٍ أوقادة عسكريين تابعين للسلطة بشكلٍ مباشر، أو مستفيدين منها ومن فسادها؛ وأبرزها:

ميليشيا «صقور الصحراء»

ظهرت في نهاية عام ٢٠١٣، بقيادة رجل الأعمال وقريب بشار الأسد «محمد جابر»، وبمساعدة أخيه «أيمن جابر» المشرف الميداني والعملياتي.

كُلّفت ميليشيا صقور الصحراء بحماية المنشآت النفطية، لكنّ النظام استخدمها لاحقاً في عدّة جبهاتٍ أخرى منها إدلب وبعض الجبهات في حمص.

تميّزت ميلشيا صقور الصحراء براتبٍ جيّدٍ يصل إلى خمسين ألف ليرةٍ سوريّة، في حين أن راتب ميليشيا الدفاع الوطني لم يتعدَّ خمسة وعشرين ألفاً آنذاك، وظهرت هذه الميليشيا مع بدء انحلال ميليشيا الدفاع الوطني، حيث نجد أن أغلب مقاتليها سبق وكانوا مقاتلين مع ميليشيا الدفاع الوطني.

تعمل هذه الميليشيا بمنطق العصابات، حيث يترأّس كلّ مجموعةٍ شخصٌ مقرّبٌ من أيمن الجابر، ويتم إنجاز مهامها القتالية تحت إشراف «جيش النمر» أوجيش النظام، **وسجّل استقلالها في حماية المنشآت النفطية في تدمر إلى حدٍّ بعيد.**

تمتلك «صقورالصحراء» أسلحةً خفيفةً ومتوسطة، وسيارات دفعٍ رباعيّ، وعربات نقل جنود تم استقدامها من جيش النظام، لكنّ عدد عناصرها لم يتجاوز الخمسة آلاف بسبب ظهورها في وقت انكماش شباب الساحل ونفورهم عن القتال.

ميليشيا «جمعيّة البستان»

ظهرت مع بواكر الثورة السـوريّة بتمويلٍ من «جمعيّة البسـتان» الكائنة في مدينة جبلة، والتي تعود لرامي مخلوف رجل الأعمال القريب من بشـار الأسـد، لكنّ هذه الميليشيا انحلّت بشكلٍ سريعٍ ليتحوّل معظم عناصرها لميليشيا «الدفاع الوطني»، بعد نشاطٍ وُصِف حينها ب «الإجرامي» في مدينة حمص. استُخدم عناصرها للرقابة على حواجز الجيش النظامي في بداية وضع هذه الحواجز في مدينة دمشق وباقي المدن السورية، كما تم تكليف عناصرها بحماية مراكز «سيريتل» في كلّ المدن وخاصةً دمشق، بسبب عدم ثقة النظام في بداية الثورة بعناصر الجيش لكثرة الانشقاقات.

مجموعات رجال الأعمال في طرطوس

بدأت كمثيلتها، «جمعيّة البسـتان»، وتحوّل معظم عناصرها لميلشيا الدفاع الوطني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنها بقيت ضمن تسمياتها التي انطلقت بها كمجموعات «خضر الحسين» ومجموعات «الرحّال»، وحافظت على بنيتها وهرمها القياديّ حتى بعد أن أصبحت جزءاً من الدفاع الوطني.

٢- ميليشات على مستوى سورية :

ميليشيا «الدفاع الوطني»

أسّسها النظام بعد إطلاق الثورة السورية ليستوعب فيها كلّ من أراد التطوّع للقتال، سواءٌ كانت دوافعه طائفيّة، أو معيشيّة أو سلطويّة.

اللّافت في هذه الميليشيا هو تعدّد المصادر التي كانت ترفدها بالمقاتلين، واختلاف مهامها بين المناطق المستقرّة، أو مناطق الاحتكاك الطّائفي، حيث كان ومازال التّطوع في هذه الميليشيا مفتوحاً للجميع ولكن الوساطات كانت تلعب دوراً مهمّاً في مناطق الخدمة والمهام المُوكلة.

لعب «الدفاع الوطني» دوراً هاماً في إحكام القبضة الأمنيّة على السّاحل السّوري، حيث تم تشكيل أغلب الحواجز في المناطق الهادئة من هذه الميليشيا برئاسة أو مشاركة أحد الأفرع الأمنية. وبحكم معرفة أفراد هذه الميليشيات بمناطقهم بشكلٍ كبير، كان من الصّعب على الأفراد من خارج هذه المناطق التحرّك فيها.

سُجّلت وتُسَجّل في تاريخ هذه الميليشيا أفظع المجازر في سورية، من «البيضا» في بانياس إلى «القبو» و«كرم الزيتون»، وغيرها من المجازر التي دفع إليها النظام بحشد عناصر من الدفاع الوطني كانوا يتطوّعون لهذه المهام، يدفعهم الشحن الطائفيّ، والبروبغندا الإعلامية، وحرب الإشاعات التي أتقنها النظام بشكلٍ كبير، حيث تمكن من خلالها حشد المقاتلين الجاهزين ليكونوا سفّاحين دون أن يرفّ لهم جفن.

يُموَّل الدفاع الوطني من الحكومة السورية، وبدعمٍ ماليٍّ واضحٍ من إيران، سواءٌ عبر تدريب عناصره في إيران، وتلقيهم بالإضافة للتدريب العسكري بعضَ الدروس الدينية، أو من خلال دعم وشراء بعض القادات.

وهنا تجدر الإشارة إلى الفشل الذريع الذي وقعت فيه السياسية الإيرانية، والتي كانت تعتقد أن بإمكانها قيادة حملة تشيّعٍ كبيرةٍ عن طريق تدريب المقاتلين، وإعطائهم بعض الدروس الدينية، ولكن الواقع أثبت أن الحلم الإيراني بتشييع السّاحل السّوري ما هو إلا مجرد أضغاث أحلام.

ضَعُف دور الدفاع الوطني بشكلٍ كبير بعد تدخّل حزب الله والميليشيات العراقيّة والإيرانيّة، والتحاق الشباب من أفراده بالجيش النظاميّ، وبقي فيه بعض المعمّرين الذين يؤدون مهام حراسةٍ وتأمين بعض النقاط التي يدخلها الجيش النظاميّ، ويغادرها بقصد الدّخول لمناطق أخرى، فتترك لهم هذه المناطق (لتعفيشها) وحراستها.

يقول أحد المنتسبين إلى الدّفاع الوطنيّ ردّاً على سؤالٍ حول طبيعة الدّفاع الوطني:

«تركتُ القتال مع الدّفاع الوطنيّ وعُدت إليه عدّة مرّات، بسبب انسداد الأفق، فلا يوجد مصدرٌ آخر للدخل غير القتال، كما أنّني أغيب خمسة عشر يوماً وأعود خمسة عشر يوماً، ممّا يتيح لي القيام ببعض الأعمال الزّراعيّة، كما أنّ شروط القتال تحسّنت كثيراً عن ذي قبل، فلم نعد نُكلَّف بمهمّات الاقتحام والاشتباك المباشر مع المسلّحين، بل يوكلون إلينا مهام الحراسة كخطٍّ ثانٍ، فمعظمنا ممن تتجاوزت أعمارهم الأربعين، إذ لم يبقَ في الدّفاع الوطنيّ الكثير من المقاتلين بعد أن التحق جلّهم بالجيش ومع سهيل الحسن».

اللّجان الشّعبيّة

تكفّل حزب البعث بتشكيل هذه اللّجان في بداية الثّورة السّورية، حيث كُلِّفت بوضع الحواجز على مداخل القرى والمدن في السّاحل السّوري، ومداخل الحارات في دمشقَ وحمص، رغم أنّ هذه المناطق كانت تُعتبر موالية للنظام بشكلٍ شبهِ كامل في ذلك الوقت، فقد كانت الغاية منها ترهيب المساندين للثّورة السّورية في تلك المناطق، والنّاس بشكلٍ عام.

انحلّت هذه اللّجان بعد فترة، والتحق العديد من أفرادها بالدّفاع الوطنيّ.

كيف تعمل هذه الميليشيات ولمن تتبع في قراراتها السّياسيّة والعسكريّة؟

في الإجابة على هذا السّؤال يتبيّن الدّور الكبير لإيران، وروسيا فيما بعد، في قيادة الحرب في سورية وتوجيهها في الاتّجاه الّذي تراه مناسباً. فسواءٌ كنا نتحدث عن مجموعاتٍ صغيرةٍ أو ميليشياتٍ كبيرة فإنها تَتْبع بطريقةٍ أو بأخرى لأحد أجهزة الأمن السّوريّ، ويتم التّنسيق فيما بينها عن طريق التّنسيق بين هذه الأجهزة، حيث تتبع هذه الأجهزة بدورها من خلال التحكّم بقيادتها لإيران وروسيا بشكلٍ واضحٍ، إذ تسيطران على مفاصل مهمّة في الأجهزة الأمنيّة، عبر علاقاتها الوثيقة مع ضبّاطٍ ورجال أعمالٍ ذوي نفوذٍ واسعٍ، وهو دورٌ عملت على تعزيزه منذ بداية الثّورة السورية، من خلال شراء الذّمم، والوجود العسكريّ المباشر لقياداتٍ من الحرس الثّوريّ في هرم القيادة العسكريّة والأمنيّة في سورية، والعمل على توريط السّلطة في سورية بالمزيد من العنف لتزداد حاجتُها لها بشكلٍ مضطرد.

وحين نراجع ما قامت به هذه الميليشيات منذ بداية تشكّلها في السّاحل السّوري ودمشق بشكلٍ خاص، نعرف جيّداً كيف جرّت إيران السّلطة في سورية إلى زيادة العنف والاحتقان الطّائفيّ بشكلٍ كبير، مع إدراك أنّ السّلطة لم تكن في موقف المُنصاع أو المجبَر، بل توهّمت أنّ هذا العنف سوف ينهي الثّورة في مهدها، وأنّ الفاتورة التي سيتوجب دفعها للإيرانين لن تكون كبيرة، ومن هنا يسّرت السلطة التّغول الإيراني رغبةً منها في تقاسم الأعباء العسكرية والسياسية والعواقب في آنٍ معاً.

كيف يؤثّر وجود هذه الميليشيات على الناس في مناطق سيطرة النظام؟

في حين تُعتبر هذه الميليشيات بالنسبة للعديد من الناس وسيلةً لكسب العيش، يصرّح آخرون بشكلٍ واضحٍ بالكره الشديد لها، كونها تسيء لسمعة الجيش النظامي، بسبب ارتكابها لأعمال النهب والسلب في المناطق التي تدخل اليها. وعلى الرغم من أن مجمل أعمال هذه الميليشيات تتركّز في مناطق تُعتبر خارج سيطرة النظام، أو مناطق غير موالية بشكل كامل، إلا أن تواجدها في مناطق سيطرة النظام لا يُستهان به، إضافةً إلى أن معظم ما يتم «تعفيشه» يتم بيعه في هذه المناطق.

كما تتّسم علاقة هذه الميليشيات مع الناس بشكلٍ عام بوجهين مختلفين: وجهٌ بربريٌّ في المناطق التي يعتقدون أنها غير موالية بالمطلق، ووجهٌ آخر ينمّ عن الكثير من السذاجة والتعالي على الناس، مع الأخذ بعين الاعتبار المسألة الطائفيّة وتأثيرها الواضح على تعاطي هذه المجموعات مع الناس، سواءٌ كان ذلك بالتركيب الطائفيّ لهذه المجموعات، أو بالتركيب الطائفيّ للمناطق التي تنشط فيها.

عملياً، ماتزال للسلطة السورية سيطرةٌ على هذه الميليشيات وسلاحها وقدرةٌ على إسناد المهام لها، وإن كانت العصا الروسية والإيرانية هي القائد والمدبر الفعلي.

إعلام الحرية.. القيود من جديد

محمد حاجّ قدور

خاص «حنطة»

لطالما كان النظام السوري يراقب وسائل الإعلام باختلاف أنواعها ويضع كافة أنواع الفلاتر الكفيلة بأدلجة وتسطيح وإعادة تكرير كلّ معلومة، ناهيك عن منع ولادة أية وسيلةٍ إعلاميةٍ لا تنضوي تحت شروطه، وبالطبع يبدو هذا كفيلا بكتم أيّ صوتٍ قد يهمّ بنقل حقيقةٍ أو خبر، وهو أمرٌ بات معروفاً للجميع.

أما بدايات الثورة فقد تطلّبت انخراط فئةٍ من المواطنين ممن لا باع لهم بالعمل في هذا المجال لتوثيق المظاهرات السلميّة ضد نظام الأسد، ونقل مجريات الأحداث المتتابعة في الساحة السورية، عبر تصوير الانتهاكات ابتداءً من إطلاق الرصاص الحيّ على المتظاهرين، مروراً بحملات الاعتقال والإعدامات الميدانية، وصولاً إلى القصف الجوي من خلال طائرات النظام الحربية والمروحية على المناطق الخارجة عن سيطرته، وتوثيق جرائم التهجير القسريّة.

ومن هنا كان لدور المواطن الصحفي أهميةً كبيرى لدى وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، حيث نقل المواطن الصحفي حقيقة ما يجري بجرأةٍ راقبها العالم كلُّه، وشاهد هؤلاء المواطنين الصحفيين يتساقطون مع كاميراتهم شهداء الصورة والخبر أمام مشاهد الموت.

وعلى الرغم من أن دور المواطن الصحفي افتقر إلى الدقة والاكتمال في نظر أبناء المهنة، لكن أهميته الكبيرة ورغبة العالم في معرفة ما يجري على الأرض السورية، جعلت مختلف وسائل الإعلام تعتمد على هذا الدور، حتى أصبح أساساً ومصدراً موثوقاً وهامّاً للمعلومات.

وبعد مضيّ هذه السنوات على الثورة وتحوّل سورية إلى أخطر بلدان العالم على الصحفيين، ومع ذلك فإن هؤلاء النشطاء استمروا في تغطية الأحداث وتوثيق الانتهاكات، واستّر قتل وجرح العشرات منهم ولا زالوا يقومون بعملهم لإيصال رسالتهم وإيصال صوت الشعب السوري.

حمل العام ٢٠١٦ تغييراتٍ عدّة على واقع الإعلاميين والناشطين الميدانيين في سورية، وذلك تبعاً للتغييرات في مناطق سيطرة الأطراف المتنازعة جغرافياً وسياسياً، وما يميز هذا العام هو عودة المظاهرات السلميّة للظهور من جديد على خلفية تراجع فصائل المعارضة وخسارتها لكثيرٍ من المناطق، إثر عمليات التهجير القسريّ التي اتبعتها قوات النظام في مناطق ريف دمشق وحمص وحلب، ومطالبة تلك الفصائل بالتوحّد من جديد لدرء خطر تمدّد النظام بمساندة روسيا وإيران.

تقول إحدى الناشطات الإعلاميات وقد فضلت عدم ذكر اسمها (س.ع) في مدينة إدلب: «هناك تغييراتٌ كثيرةٌ طرأت على الحالة الأمنية، طالت بالطبع الناشطات اللواتي يعملن في الداخل السوري تحديداً، ويقمن بتوثيق الانتهاكات، وإجراء مقابلات مع الناجيات من سجون النظام. ومع تعدد الفصائل وتشتت الحالة الأمنية في مناطق الشمال المحرر، وعدم وجود جسمٍ واحدٍ يدير تلك المناطق، برز دور بعض الفصائل الإسلاميّة المتشدّدة، ما أثر سلباً على عملنا كناشطات، وقيد حريتنا الإعلامية، لدرجةٍ وصل بنا الحال أن نخشى من التصريح أمام أحدٍ أننا نعمل في هذا المجال، خشيةً من ردة الفعل، فعلى سبيل المثال شهد عام ٢٠١٦ (أي بعد عامٍ على تحرير مدينة إدلب) توظيفَ داعياتٍ في شوارع المدينة من قِبل اللجنة الشرعية في إدارة جيش الفتح، ومهمتهن إيقاف كل فتاةٍ أو سيدةٍ لا تلتزم باللباس الشرعي، وسوقها إلى اللجنة الأمنيّة لتكتب تعهداً بعد طلب وليّ أمرها بأن تلتزم به. ونحن كناشطات لاحظنا تكرر الاعتداءات على بعض الفتيات في الأسواق، وصل بعضها لإطلاق الرصاص وملاحقتهن في الأسواق، فكنّا نخشى على أنفسنا من الاعتقال عند توثيقنا ما جرى، لأننا حسب رأيهم سندعو للنفور من الإسلام وعدم تطبيق شريعته».

وتتابع بخصوص تأثيرات سقوط حلب على طبيعة عملها: «أما بالنسبة لما حدث في حلب، فكان تهجير أهلها حدثاً محبطاً للجميع، فتوجه كثيرٌ من نشطاء المدينة بعد فكّ

خاص «حنطة»

الحصار عنهم إلى تركيا، لكونهم قد فقدوا الأمل بتغييرٍ لصالح الثورة في سورية، وبالأخصّ مع قيام النظام بمواصلة سياسته في وادي بردى بريف دمشق، وبالنسبة ل(داعش) فنحن لا نخشى كثيرا منهم لأنهم بعيدون عنا حالياً، ولكون قوات درع الفرات المدعومة من تركيا تتقدم باتجاه مناطق نفوذهم».

ويقول باسل من مدينة بنش: «لم يطرأ أيُّ تطورٍ نحو الأفضل فيما يخص واقع الإعلاميين في الشمال السوري، بل على العكس، شهد عام ٢٠١٦ موجة اعتقالاتٍ وخطفٍ طالت عدداً من الإعلاميين، وأغلبهم من قِبل جهاتٍ مسلّحةٍ مجهولة، فضلاً عن تقييد حرياتهم بما يتماشى مع السياسة التي تتبعها الجهات العسكرية الحاكمة في تلك المناطق، ومعروفٌ ما حدث في إحدى مظاهرات مدينة إدلب من اعتداءٍ على إعلاميين بالضرب وتكسير معداتهم من قِبل عناصر تابعة للفصائل العسكرية دون أيّ مبررٍ أو حججٍ مقنعةٍ في ظلّ غياب الحماية الأمنية عنهم، فضلاً عن عدم إعطائهم تصاريح لتوثيق وتصوير بعض الأحداث أو الفعاليات المهمة التي تحدث في تلك المناطق، ليقوم الإعلاميون التابعين لهم بتوثيقها.

أستطيع أن أقول أنّ الحدث موجود، ولكننا لانستطيع في معظم الأحيان توثيقه، أو إيصاله إلى الناس ليعرفو الحقيقة، تحت طائلة الخوف من القوى المسلحة على الأرض، وأضيف أنه يمكننا تغطية الجوانب الإيجابية ومايتعلق بجرائم النظام فقط، وأنَّ أيّ تغطيةٍ تمسّ أفعال أيّ فصيلٍ أو مجموعةٍ مسلحة غير ممكنة، وربما يمكن ذلك ولكن بسريةٍ تامّة، وهذا الأمر ربما سيكون صعباً ولن يكون بمقدرونا عنده القيام بدورنا كنشطاء إعلاميين كما يجب. والمفارقة أننا بتنا نمتلك شبكة علاقاتٍ واسعةٍ مع وسائل الإعلام، ولكننا لانستطيع استعمال هذه العلاقة أو الاستفادة منها لتسليط الضوء على الأخطاء من أي طرفٍ كان، وذلك تحت عنوان الخوف على حياتنا».

أما الناشط نديم فيقول:» حول تغطية الأخبار وبالأخصّ فيما يتعلق بموضوع التوثيق، مازال هناك بعض الإشكاليات لبعض الجهات الإعلامية، فهناك صعوبةٌ في منحها تصاريح من قبل إدارة جيش الفتح تخوّلها التجول في تلك المناطق، وتصوير أو إجراء مقابلات، أو توثيق حدث، فقد تعرّض كثيرون منهم للاعتقال لدى تصويرهم في أماكن عامة. وغالباً ما تكون التصاريح مشروطةً بزمنٍ وبأماكن معيّنة لا يمكنهم تجاوزها، وإلا تعرّضوا للمساءلة. أضف إلى ذلك التقييد من ناحية نقل الأخبار التي تتعلق بالمشاكل بين الفصائل كالتي حدثت مؤخراً بين جند القصى وأحرار الشام، بحجّة أن نقلها يسيء لسمعة مناطق المعارضة، ويتعرض الإعلاميين للاستهداف بعبواتٍ ناسفةٍ، أو للخطف، دون وجود ضامنٍ لسلامتهم».

وأضاف: «شخصياً لم أتأثر بسقوط حلب على مستوى العمل الإعلامي، بل دفعني ذلك للعمل بشكلٍ أكبر، حيث شعرت أننا كمواطنين صحفيين أو نشطاء إعلاميين كان لنا دورٌ في سقوطها بهذا الشكل السريع، وحاولت أن أكون إيجابياً بين زملائي من النشطاء، فعظمهم كان محبطاً بشكلٍ كبير.

وأضاف نديم حول الصعوبات والعقبات التي يتعرضون لها، بأن أشار إلى تدني مستوى الدخل مع بعض وسائل الإعلام

خاص «حنطة»

التي يعمل معها، قياساً بساعات العمل الطويلة التي يقضيها أمام الحاسوب، وهو يقوم بتحرير الأخبار، ومعاناته مع مشكلة الكهرباء ومشاكل معيشيةٍ أخرى جميعها تتعلق بمستوى الدخل المقدّم له من قِبل الوسيلة الإعلامية التي يعمل معها، يقول: «لا أمتلك علاقاتٍ واسعة مع وسائل الإعلام الأخرى، وإن هدفي غير مادي، ولكن لكي أقوم بعملي كناشطٍ إعلاميّ بشكلٍ جيد لابد من تأمين متطلبات الحياة الأساسية التي تمكنني من التنقل والعمل على الأقل».

أمّا عمار من قرية طعوم فيقول: «مجمل مشاكل النشطاء هي ذاتها تقريباً، وخاصةً فيما يتعلق بالموضوع الأمنيّ، وقدرتهم على التغطية بشكلٍ جيد، فالدرس محفوظٌ من قِبل الجميع، إذ لا يتجرأ أحدٌ على الإشارة إلى السلبيات، خاصةً عندما يتعلق الموضوع بالفصائل، وأيّ موضوعٍ يخصّ الحياة في هذه المناطق سيودي في النهاية إلى الحديث عن واقع سيطرة الفصائل، وشكل الحياة في ظلها، فيما كنا في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ نمتلك الحرية كاملةً لنقل الأخبار وتوثيق الانتهاكات. تستطيع أن تلاحظ الآن أنّ حريتنا كإعلاميين باتت تتلاشى، وبات الجميع يعرف القانون العام من دون أن يكون مكتوباً، وأستطيع أن أصفه بأنه صار عرفاً، وهو بجملة واحدةٍ مفيدة وبخطٍ عريض (تحدّث عن النظام وجرائمه، وإيجابيات الفصائل فقط) وخارج هذا فالجميع معرضون للمساءلة على أقلٍ تقدير».

وأضاف عند سؤالنا له عن تأثيرات سقوط حلب عليهم كنشطاء: «بالطبع أثّر سقوط حلب في قبضة النظام سلباً على الإعلاميين، وبالأخص لمن كانوا محاصرين داخل أحيائها الشرقية، فقد خرجوا رغماً عنهم محبطين كونهم كانوا يوثّقون وينقلون واقع القصف والعمليات العسكرية التي كان يشنّها النظام حينها لإجبارهم على الاستسلام، إلا أن قسماً كبيراً منهم تابع عمله في المناطق التي خرجوا إليها، وحاولنا مساعدتهم بالرغم من إحباطنا الشديد، ووصول بعضنا لحد الاستسلام والتسليم بأن الثورة انتهت».

الإعلامي عمر نجدت أخبرنا عن تجربته خلال عام ٢٠١٦ في العمل الإعلامي:

«من أكثر المشكلات التي تعترض عملنا نحن المصورون والنشطاء الإعلاميين بشكلٍ عام، اعتراض بعض الفصائل العسكرية لمهامنا لدى توثيق أيّ حدثٍ آنيّ، فعلى سبيل المثال كنا نستعد لتصوير الأهالي المهجّرين القادمين من ريف دمشق، وعند انتظارنا وصول الباصات في ريف حماه، قمنا بتجهيز الكاميرات، فقام بعضٌ من عناصر تابعةٍ لفصيل جيش النصر باعتراضنا والتهجّم علينا بحجة أن إعلاميي الفصيل هم وحدهم من يمتلكون الأحقيّة بالتصوير، وكأن العمل الإعلامي حكرٌ عليهم، باعتبار أنّ الحدث يقع في منطقة نفوذهم، فقاموا بالاعتداء بالضرب وتكسير المعدات».

وأضاف أنه من المؤسف أن الحال تغير للأسوأ، فقد زاد الخوف من الفصائل المقاتلة، ولم نعد نتجرأ كنشطاء على توجيه أيّ انتقادٍ لأيّ فصيلٍ أو أية إدارةٍ تتبع لأيّ فصيل، لأن ذلك سيعود بالخطر على حياتنا.

وحول القدرة على تغطية الأخبار والتعقيدات التي طرأت قال عمر: «إن قدرتنا على التغطية انخفضت بشكلٍ عام، وذلك بسبب كون الأحداث التي تجري في الشمال السوري متسارعة ومعقدة، أحداث التهجير القسري والاقتتال بين الفصائل مثالاً، وأيضاً الانشقاقات والانضمامات، فعند تغطية مثل هذه الأحداث الحسّاسة فإن بعض الفصائل تتّخذ الناشط الذي يقوم بالتغطية على أنه طرف، وربما تقوم بمضايقته أو اعتقاله وضربه» وأضاف أيضاً أن تغطية قصف المدنيين أو أعمال المنظمات المدنية والإنسانية ليست أقل تعقيداً، فالعديد من المدنيين وبعد قصف منازلهم وقدومنا لتغطية الحدث، وتوثيق جرائم النظام، يقومون بمنعنا، وفي بعض الأحيان يحاول بعضهم الاعتداء علينا لاعتقادهم أن الصورة هي سبب القصف».

وأضاف: «كان لسقوط حلب تأثيرٌ معنويٌّ كبيرٌ علينا كنشطاء، حيث شعرنا أننا لم نكن على قدرٍ من المسؤولية في الحرب الإعلامية التي كان يشنها النظام، وتابع بها حتى النهاية، وأثرت بشكلٍ كبيرٍ على معنويات المدنيين، وسير المعركة وسقوط الأحياء بشكلٍ سريعٍ جداً وغير متوقع».

وعند سؤالنا له عن علاقته بوسائل الإعلام أجاب: «لقد تطورت علاقتي بشكلٍ كبير مع وسائل الإعلام العربية والعالمية، وبتُّ أمتلك شبكةً كبيرةً من العلاقات مع أكبر وأشهر وسائل الإعلام».

وتحدّث الناشط مهند عن بعض المعوقات التي اعترضته في عمله:» كنتُ مارّاً بأحد أحياء مدينة سرمين، فلفت انتباهي جدارٌ نُقشت عليه جملٌ معبّرة، فأردت تصويره، وما إن أخرجت الكاميرا وبدأت بالتقاط الصورة وإذا بمجموعةٍ من عناصر أحد الفصائل وقد تجمعوا حولي، وصادروا الكاميرا، وشرعوا بسؤالي من أنا؟ وماذا أصوّر؟ بحجّة أن الجدار يتبع لبناءٍ يتخذونه مكاناً لهم، وظنّوا أنني أقوم بتصويره لأرسلها إمّا للنظام أو للتحالف لضرب مقرّهم، وكأنني عميلٌ لهم، وبعد نقاشٍ علَت فيه أصواتنا ريثما تأكدوا أنني إعلامي ولي سمعتي في البلد، أدركت أنه من الممكن في أي لحظة أن يلقى القبض على أيّ إعلاميّ يقوم بالتصوير دون وجود حمايةٍ أو حريةٍ أو قوانين تُمكّنه من ممارسة عمله دون التعرّض لهجومٍ أو لاعتداءٍ قد يكون فيه الضحية، أو ربما يمكن أن يتعرض للخطف أو القتل بحجة أنه عميلٌ للأطراف الأخرى».

أما الإعلامي أبو يزن فيخبرنا عن واقعهم في الشمال السوري: «من أهم صفات الإعلام الناجح أن يتّصف بالشفافية والحيادية، وينقل مجريات الواقع بكلّ صدقٍ دون تزييف، إلّا أننا نقع في نفس الخطأ، ونتّبع سياسة إعلام النظام المبنية على نقل الأخبار التي تصب فقط في مصلحتهم، وكأننا إعلامٌ ينقل فقط الأخبار العسكريّة، وتغيّر مناطق السيطرة تبعاً للطرف الذي ندعمه. وبالمقابل نخشى على أنفسنا كإعلاميين من نقل أخبارٍ تسيء لسمعة المعارضة بشكلٍ عام، ولفصيلٍ معينٍ على وجه الخصوص، كحوادث الاقتتال والاشتباكات التي تدور بينهم كلّ مدّة، وإلّا سيكون مصيرنا حتماً الاعتقال بحجة الإساءة للسمعة وتشويه صورتهم أمام الرأي العام، ومع سيطرة تنظيم (داعش) على جزءٍ لا بأس به من الأراضي السورية، أُضيف عدوٌّ جديدٌ للنشطاء الإعلاميين، على الرغم من عدم تأثيره المباشر علينا، إلّا أنه يُصنَّف على أنه عدوٌّ بشكلٍ عام للحريات، ومن المعروف أنه وعند سيطرته على أية منطقةٍ فإنه يسارع فوراً إلى البحث والسيطرة على منابع الأخبار ونقل المعلومات، ومنع النشطاء من العمل إلّا بقيودٍ يحددها، وإجبار الجميع على العمل تحت رقابته».

السياسة والممارسة وغياب الديمقراطية

جمال الجميلي

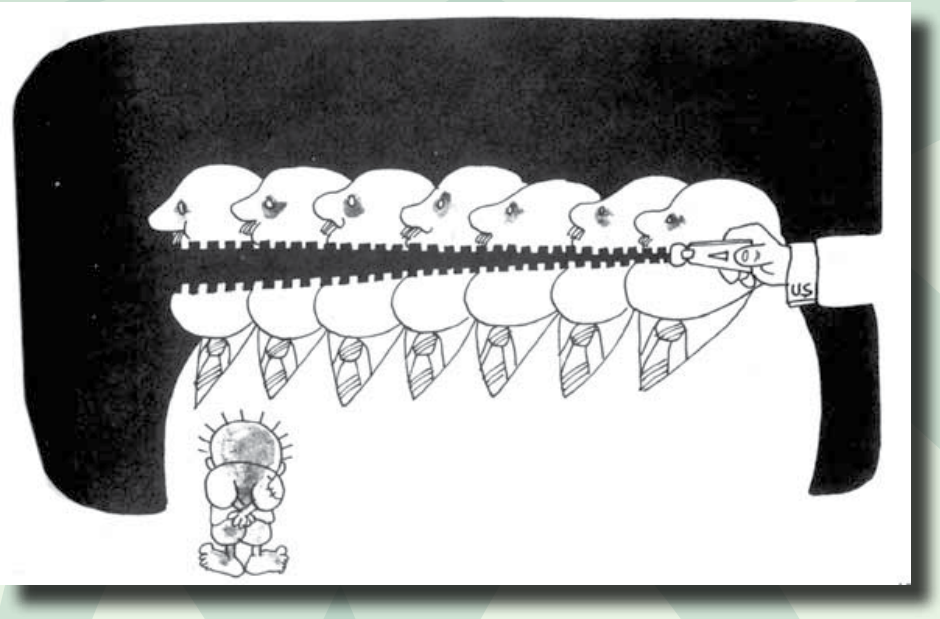

ناجي العلي

ورقة عمل ننشرها على جزأين

الجزء الأول

إشارة أولى: لا يمكن الحديث عن تطوّر النظرية الديمقراطية، دون متابعتها في الواقع السياسي والاجتماعي وعبر الجدل والصراع بين الفكر والواقع، ومن خلال نضال الطبقة الوسطى في صراعها مع النظام الطبقي في القرن الثامن عشر، واستمرار هذا النضال عبر النقابات والاتحادات العمالية.

إشارة ثانية: واكب تطور النظرية الديمقراطية، تطور النظرية الليبيرالية، التي خاضت صراعاً مع القوى المحافظة والاستقراطية، بالدفاع عن حرية الاعتقاد والتعبير، واستقلال القضاء وفصل السلطات، وهي قيمٌ رفضتها القوى الديمقراطية، والتي اعتبرت أن حكم الأغلبية وقيم حق الاقتراع فقط، هي الاساس في العملية الديمقراطية.

إشارة ثالثة: نستنتج أن النظريتان الديمقراطية والليبيرالية، خاضتا صراعاً مستقلاً بدايةً مع القوى المحافظة ومع بعضهما، من خلال النضال والممارسة، وعبر ديناميكياتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ وفكرية أنتجت مركّباً من النظرية الديمقراطية الليبيرالية، ويتبين للدارس والمتابع أن النظرية الديمقراطية الليبيرالية في تقدّمٍ وتطورٍ مستمرين من خلال الممارسة والسلطة والعمل، لكن هناك قيمٌ وعناصر أوليّة وأساسية فيها تتطور لكن لاتُلغى، مثل حق الاقتراع لكل مواطن، فصل السلطات، الحقوق الليبيرالية للمواطن، كحق الحرية وحق الملكية.. إلخ وهذا التطور يتم من خلال تعميق الثقافة الديمقراطية بالحوار والنقاش والممارسة والتجربة.

نُبذة عن الأسس الفلسفية للديمقراطية:

لن أعود للتاريخ الفلسفي اليوناني القديم أوالقروسطي أو عصر النهضة، للحديث عن جذور الديمقراطية وينابيعها وروافدها، لأن الغاية من ورقتي ليس البحث الفلسفي في تاريخية الفكرة الديمقراطية، سأكتفي بتقديم لمحةٍ من بدايات القرن العشرين، مع معلمي الديمقراطية الكبار، جون ستيورات ميل، وجون ديوي، وكارل بوبر.

تقوم الفكرة الديمقراطية عند ستيورات ميل على مفهوم المنفعة العامة، القائل أن الأفعال هي خيرٌ بقدر ما تعزّز السعادة لدى الفرد والمجتمع..إلخ، أما بوبر فقد دفع بصيغةٍ جديدةٍ لمذهب المنفعة العامة، هي إضافةٌ وليست نقصاً له، وأطلق على هذه الصيغة مذهب المنفعة السلبي القائل (إننا لانعرف كيف نجعل الناس سعداء، لكننا نعرف جيداً وسائل لتقليل شقائهم..إلخ) وذهب الفيلسوف جون ديوى مؤكداً على حق الاقتراع العام، والانتخابات المتكررة.. إلخ، على أنها (وسائل ثبت نفعها في تجسيم الديمقراطية لطريقةٍ إنسانيةٍ حقّةٍ للعيش)، لكنها وسائل وليست غايات، لذلك علينا ألا نستبدل الوسائل ونجعلها غايات، فالشكل السياسي ليس غايةً في ذاته، بل هو وسيلةٌ للارتقاء بالشخصية الإنسانية التي هي (الغاية).

في الحقيقة قدّمتُ هذه المقتطفات الفلسفية الحديثة، حتى أشير إلى الأساس الفلسفي للمفهوم الديمقراطي الليبيرالي، ولكي أؤكد على الحاجة إلى تأسيسٍ فكريٍّ وفلسفيٍّ لآليات العمل السياسي الديمقراطي، والتي من شأنها أن تجعل المجتمع قادراً على حلّ أغلب مشكلاته، وتصحيح أخطائه دون عنفٍ ودماء، ولكنها بالطبع ليست هي الوصفة السحرية لقيام مجتمعٍ نموذجيٍّ مثاليٍّ خالٍ من كل المشاكل والآلام، ولكن التجربة أثبتت أن النظام الديمقراطي هو من أنجع النظم في التأسيس لعمرانٍ اجتماعيٍّ سياسيٍّ سائدٍ وناجح على كافة الأصعدة والميادين، وهو نظامٌ قابلٌ للتطوير والتعديل والنمو من خلال الممارسة، لكن بالطبع تحتاج الديمقراطية إلى مناخٍ لتنمو من داخلها جوهرتها الحرية، والحرية لايمكن الحصول عليها دفعةً واحدة، والديمقراطية كنظام هي الطريق للوصول إلى الحرية.

ويبقى السؤال لماذا نتحدث عن الديمقراطية الآن، ويتردد لفظها كثيراً، ويتفاخر الفرد أو الحزب أو التيار أنه ديمقراطي. أعتقد أن الإجابة تكمن في الحاجة لها، والتي بدت واضحةً للعيان، وأن مسألة الديمقراطية وغيابها لعقودٍ طويلة، أصابنا بالضعف والهزال والكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية، وإننا في ماحدث سابقاً ومايحدث الآن في مجتمعاتنا على كافة المستويات والأصعدة كنا منفعلين غير فاعلين. إن تسليط الضوء على مجتمعاتنا وأنظمتنا وأحزابنا، ومعارضتنا وثورتنا والثقافة السائدة، وطرائق حياتنا وأساليب تفكيرنا، تجعلنا نشعر بمسيس الحاجة للنظام الديمقراطي على كافة مستويات حياتنا وفي كلّ الميادين السياسية والتعليمية والقانونية، **فالديمقراطية رؤيةٌ ومنهجٌ وطريقةٌ ونظامٌ تتكامل فيه العناصر والعوامل، لبناء الفرد والمجتمع والدولة.**

لقد اعتمدت الأنظمة والأحزاب الشمولية والعقيدية في السلطة والمعارضة، على توجيه الناس إلى أن هناك قضايا لها الأولوية، وهي برأيهم أكثر إلحاحاً من المسألة الديمقراطية، ومن الأمثلة على ذلك (الهجمة الصهيونية الأمريكية، وكذلك الهجمة على الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية من الغرب، وفرض الدفاع عن الدين والإسلام، كما أن الديمقراطية مفهومٌ غربي، وهو يناسب الدول والمجتمعات الأوربية، والسعي إلى أسلمة مفهوم الديمقراطية..إلخ) وتم حصر المفهوم بشعوبٍ دون أخرى، والغرض من هذا كله كان استمرار حالة التسلط الاستبدادية، والحفاظ على التردي والضعف والفساد الاجتماعي والتعليمي والقانوني، وبالطبع المزيد من الهوان والمذلّة.

مع العلم أن الديمقراطية هي القضية التي تسمح بحلّ كلّ القضايا، والتخفيف من المساوىء وتصحيح الأخطاء والأفكار في كلّ الميادين والمنظومات.

نحن والديمقراطية: عرف المجتمع العربي عموماً والسوري تحديداً، مثقفين وسياسيين قوميين ويساريين يتماثلون مع أنظمةٍ دكتاتوريةٍ واستبدادية، وقد ناصبوا الديمقراطية الليبيرالية العداء، على اعتبار أنها تمثل الإمبريالية وحكم رأس المال، والبرجوازيات الجشعة المتمثل بالشركات الكبرى، أو كما قال لينين (البرلمانات غرفٌ للثرثرة) والصحافة خداعٌ وتضليل، وحقوق الإنسان كذبةٌ كبيرة، والمؤامرة الإمبريالية مستمرة ودائمة، ومازال البعض منهم حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي متمسكاً بموقفه من الديمقراطية الليبيرالية، ومازال القوميون يعتقدون بالمؤامرة على العروبة والعرب، فهو موقفٌ أيديولوجي عقيدي من النظم السياسية والاجتماعية يمتاز بعقلٍ سكونيٍ مغلق، في حين أن البعض الآخر من المثقفين والمعارضين انتقل مباشرةً إلى تبني الديمقراطية الليبيرالية شعاراً وعنواناً رائجاً لمرحلةٍ سياسيةٍ جديدة، تسعفه على الاستمرار وربما الوصول إلى السلطة، دون أية مراجعةٍ صادقةٍ لوضعه ورؤيته وأفكاره السابقة، وقد كان هذا واضحاً في الثورة السورية.

لقد كانت الانتفاضة الثوريّة، لحظة قياسٍ حرجٍ للأحزاب والقوى الديمقراطية والعلمانية، والتي أثبتت الثورة السورية ضعفها وهشاشة بنيانها التنظيمي والمفهومي

أولاً: لم تستطع هذه الأحزاب والقوى الديمقراطية والتكتلات السياسية السابقة، من تقديم بديلٍ سياسيٍ ديمقراطيٍ ليبيرالي، يتضمن برنامجاً لقيادة الثورة والوصول إلى السلطة.

وثانياً: لم تتمكن من إدارة كوادرها وأحزابها، وبدأت انقسامات جديدة، وفوضى سياسية وتنظيمية. ثالثاً: أخفقت في إقامة تحالفاتٍ وائتلافاتٍ ناجحة، وتداول السلطة بين مكونات الائتلافات التي أقامتها، حيث خضع مبدأ التداول للتبعية والولاء الشخصي لفردٍ أو جماعةٍ أو مناطقيةٍ أو طائفيةٍ مستترة، **وبتقديري أن السبب في ذلك يعود إلى أن الخيار الديمقراطي الليبيرالي، لم يكن مطروحاً جديّاً كبديلٍ عن النظام الأسدي،** كما أن ضعف تمثّلها للنظرية الديمقراطية الليبيرالية على مستوى القيادة والقواعد ساهم أيضاً في عدم قدرتها على طرح نفسها وبرنامجها للداخل والغرب.

لقد استطاعت الحركات القومية الفاشيّة مثل البعثيّة، نسفَ كلّ المرحلة السابقة المتمثلة بحالةِ ديمقراطيةٍ وطنيةٍ بدأت تتلمس نفسها، وتحبو ببطءٍ باتجاه الديمقراطية في الخمسينيات، وبقيت الثقافة الديمقراطية الليبيرالية محصورةً في نخبٍ أو أفراد قلائل، لا يؤمنون بالعمل السياسي وبعيدين عن الشأن العام.

إن القوى السياسية اليسارية والقومية والإسلامية، التي كانت تناهض الفاشية البعثية، لم تكن أيضاً قوى ديمقراطية، **فلا الأنظمة كانت ديمقراطية، ولا المعارضات التي كانت تناهضها كانت ديمقراطيةً نظراً وعملاً**، والأغرب أن هذه المعارضات القومية واليسارية والليبيرالية المستحدثة، تريد محاسبة النظام على طغيانه واستبداده ورفضه للديمقراطية، وهي أي المعارضة اللاديمقراطية) لم تقدم البديل السياسي الديمقراطي الليبيرالي للآن، لذلك لم يستطيعوا حشد الناس والشعب وراءهم، وكذلك لم يقنعوا الغرب بتمثيلهم السياسي للشعب. أما الإسلام السياسي المتمثل بتشكليه الإخواني، والذي يتعامل مع الديمقراطية من خلال الوعظ والدعوة للديمقراطية من غير ديموقراطيين، محاولاً تقديم نفسه للغرب بكلّ سذاجةٍ على أنه البديل الديمقراطي المقبول من الناس، وقد أثبتت تجربة مصر أنهم غير مقبولين، وأنهم غير قادرين على إدارة البلاد وفق نظامٍ ديمقراطيٍ يؤمن بالمساواة بين المواطنين على كافة الأصعدة والميادين. ولدينا كذلك تجربة جبهة الإنقاذ في الجزائر، وإن انتقلنا إلى سورية لوجدنا أنّ الإخوان المسلمين في سورية وكثيرٌ من الأحزاب الهجينة والمُطعمة، لا تشكل الديمقراطية همهما ولا برنامجهما، فما هي إلا وسيلةٌ للوصول إلى غايةٍ وهي السلطة، وهم ضامنون ذلك من خلال انعدام الثقافة الديمقراطية، لدى مجتمع تغيب عنه كلّ محاسن وفضائل الديمقراطية، ودفع في الثورة كلفةً بشريةً هائلة، وهو يريد وقف هذا الاستنزاف الإنساني والبشري.

الوجهة إلى الأمام.. دائماً

لونا صفوان

بيكاسو

على قصاصة ورقٍ مربعةٍ كتب ناجي الجرف «الحرية آتية.. ولو بعد حين» خلال انتظاره لقاءنا في مقهىً تركي في اسطنبول. لم يكن اللقاء الأول على الرغم من أن جلساتنا لم تكن كثيرة. يومها حدّثني ناجي أو «النوج» أو «الخال» كما كان يحب أن نناديه، عن مجلة «حنطة» التي كان يترأس تحريرها، عن إعلام ما بعد الثورة، وعمّا ينقصه من خبراتٍ وإصلاحات. أزاح شعره عن جبينه وأعاد تكرار الحركة مع كلّ رشفة نسكافيه الذي يُعتبر ملازماً له، حتى أنهُ اعتبره من أفضل الاختراعات على مَرّ العصور.

حصل ذلك قبل أشهرٍ قليلةٍ من اغتياله في تركيا، وربما أكثر، لم أعد أذكر التواريخ التي جمعتنا، ولكن أكثر ما أذكره عن ناجي، هو إصراره على أن أشارك جزءاً من قصتي يوماً ما، أمرٌ لا بدّ من إنجازه قبل فوات الأوان. قالها لي ناجي مراتٍ عديدة: «أن تكون مختلفاً يعني أن تملك ما يكفي من الشجاعة لمناقشة اختلافك» ولكنني لم أفضّل يوما تسليط الضوء على اختلافي، لأن التهم قد تتعدد، من «مجبَّةٍ للشهرة» إلى «مندسّة» لتصل حد التخوين واستخدام صفة «شيعة السفارة» وربما أكثر. إلا أن ثقل الانتماء لفئةٍ أو طائفةٍ أختلف عنها كلّ الاختلاف أنهكني وأنهك كُثراً، أولائك الذين يختارون الصمت يمنحوننا غالباً ما يكفي من القوة لصياغة نصوصٍ قد تصلح لشرح تحدياتٍ لا تظهر للمجتمع المحيط بهم وبنا.

أنا شيعيةٌ من لبنان، ولو أنني لم أعرف ما تعنيه عبارة «شيعية» قبل عام ٢٠٠٥. أذكر جيداً أنني سألت والدتي فور بلوغي العاشرة من عمري عن سبب ذهاب أصدقائي إلى قراهم وإلى الأرياف كلّ صيف، في حين أننا نقضي عطلتنا في بيروت، يومها قالت لي «نحنا من بعلبك، بس ما منطلع كتير». ومنذ ذلك اليوم صرت أردّد تلك العبارة الشهيرة عند السؤال عن «أصلي وفصلي» في لبنان. عُرفنا بمواليد وسكان بيروت طوال سنوات الدراسة، إلا أن كل شيءٍ تغيّر بعد عام ٢٠٠٥، وموجة الاغتيالات التي بدأت باستهداف رئيس مجلس الوزراء يومها، رفيق الحريري.

بعد عام ٢٠٠٥، لم أعد ببساطة من مواليد وسكان بيروت، اتسعت دائرة الأسئلة المطروحة، «من وين الأصل»؟ .. «من بعلبك بس ما منطلع كتير» .. «ليش؟» .. «لأنو.. رأيي مختلف عن الآخرين»

والحقيقة كانت ببساطة أننا مختلفون كعائلةٍ، ليس فقط بمفهوم الموروثات والتقاليد، وليس لأننا عائلةٌ مسلمةٌ بالاسم، غير متدينة، تحترم أديان ومعتقدات الآخرين ولكنها تفضلّ عدم زجّ تفاصيل الدين في عقول أولادها، وليس لأننا من داعمي الزواج المدني والمدافعين الشرسين عنه، بل لأننا ببساطة، لا ندعم سياسة الطائفة التي تحدّرت منها عائلتيْ أمي وأبي. نحن مسلمون شيعة، ولكننا لا نشبههم في شيء، على الصعيدين الديني والسياسي.

مرت السنون والايام، وبين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ تغيرت حسابات الجميع في لبنان، إلا حساباتي، فنحن، عائلتي وأنا، كنا قد أثبتنا تمسّكنا بأن أفعال وقرارات وسياسات حزب الله والطائفة المنضوية خلفه، لا تمثلنا كلبنانيين. كثيرةٌ هي التحديات التي رافقت ذلك الموقف، الخوف من الاغتيالات السياسية، التقلّبات و«الخضّات» الأمنية في لبنان، خسارة سياسيين وكتاب وصحافيين بسبب آرائهم المعارضة، بالإضافة إلى المضايقات المدرسية، وخسارة أصدقاء في سنّ المراهقة، إلى إيجاد صعوبةٍ في تكوين صداقاتٍ جديدةٍ تشبهني. كل ذلك حصل، بالإضافة إلى الانفصال عن حبيبٍ كان قد اختار القتال إلى جانب ميليشيا من الميليشيات اللبنانية التي هاجمت بيروت في أيار ٢٠٠٨، ناهيك عن التهديد والوعيد اللذين اختبرتهما بعد اختياري وضع علم لبنان على شرفة منزلي خلال وبعد تلك الأحداث.

مرت سنوات المراهقة، وكانت العشرينيات بعدها، يوم انطلق الربيع العربي. إلا أن انطلاق ربيع سورية لم توازِه انطلاقة أيّ ربيعٍ آخر بالنسبة لنا. مطلب إسقاط نظامٍ أحكم سيطرته ليس فقط على شعبه، بل على الشعب المجاور له، كان بمثابة حلمٍ يتحقق بالنسبة لي، أنا التي ترسّخت في ذاكرتها لحظات مغادرة قوافل الجيش العربي السوري منطقة «البوريفاج» ومحيطه عام ٢٠٠٥. يومها، تخلّت المخابرات السورية عن وجودها الجسديّ في لبنان، إلّا أنها لم تغادر فعلاً، وكان ربيع عام ٢٠١١ السبيل الفعليّ لتثبيت مغادرتها ليس لبنان فقط، بل لبنان وسورية والحدود التي تفصلهما.

كلّ ما سبق عام ٢٠١١ بدا لي بسيطاً، مضحكاً، غير معقّد، وكلّ ما تلا ذلك منذ بدأت تظاهرات درعا ودمشق الأولى قلبَ حياتي، حياتنا وحياة الجميع، رأساً على عقب.

الأصل والفصل

أن تكون من عائلةٍ بقاعيةٍ يعني أن تألف أذنك مصطلحاتٍ معيّنة خلال سنوات المراهقة، حتى بلوغك سناً معيناً فيه ما يكفي من الوعي الذي يَسمح لك بمناقشة تلك المصطلحات، وبدورك تترتب عليك الإجابة عن عدة تساؤلاتٍ قد يطرحها عليك المجتمع المحيط بك في بيروت،

حيث قد يعتبر البعض أن مجرد الانتماء إلى عائلةٍ بقاعية، يعني أن المعايير والمفاهيم بعناوينها العريضة تتشابه، ما يُحوّل المساءلة إلى نوع من التحدي الذي يُحاول المُجيب من خلاله تغيير وعكس الصورة النمطيّة الموجودة.

بعد ربيع دمشق اتضح للجميع أني لبنانية، مسلمة، شيعية، من البقاع، ولكنني لا أؤيد حزب الله. انطلقت الثورة السورية ودعم المعارضين للنظام لم يكن أمراً قيد المناقشة حتى، أذكر جيداً يوم دخل والدي إلى المنزل أوائل عام ٢٠١١ خلال انطلاق التظاهرات في سورية، كنت أتابع مباراة كرة السلّة اللبنانية، انتزع جهاز التحكم من يدي، واختار قناة العربية قائلاً «هي سورية.. عن جد عم تصير!» وكانت يومها الشاشة منقسمةً إلى أربع أقسامٍ تنقل تظاهراتٍ مباشرة تحصل في عدة مدنٍ سورية.

التحدي الجامعي

عام ٢٠١١ كان عامي الثاني في كلية الإعلام الميّالة سياسياً بمجتمعها الطلابي إلى فريق الثامن من آذار، وعلى الرغم من اندماجي في عالم الصحافة في بيروت منذ اليوم الأول، وحضور تدريباتٍ عديدة، كان موعد التخرج المنتظر محدداً بعام ٢٠١٤. لكنني لم أتخرج ذلك العام، بل ولم أحصل على شهادتي الجامعية إلا في صيف ٢٠١٦. ست سنواتٍ من الدراسة الجامعية أمرٌ يصعب تبريره لأرباب العمل، ست سنواتٍ صقلت شخصية كل من تابع أخبار سورية. مواقف سياسية لم تساعدني على الاندماج في الجامعة حتماً، مواقف قد تكون سبباً من أسباب استغراقي كل تلك السنوات للتخرج، مواقف أكدت أني مختلفة، وهو أمرٌ لم يعجب الكثيرين.

رسبتُ في المادة عينها في الجامعة أربع دوراتٍ متتالية، في المرة الثانية للرسوب اكتشفت أن السبب هو أني أرسلت للأستاذ المحاضر العمل التطبيقي عبر بريدي الإلكتروني الذي كان يحوي يومها رابط مدونتي التي كنت أخزّن معظم مواقفي السياسية الداعمة للثورة السورية عليها. بعد ذلك بأيام استدعاني الأستاذ إلى مكتبه وشرح مدى «خيبة أمله» بالمسار الذي اخترته لنفسي، قائلاً أنني «لا أمثل طائفتي» وأنه يستغرب وجودي في الجامعة اللبنانية لأنني لا أشبهها بشيء. كل ذلك لم يشكل حينها رابطاً منطقياً قد يمنعني من التخرج، لأستنتج لاحقاً أنه سببٌ من أسباب تأخّر حصولي على إجازتي الجامعية.

الخوف المبطّن

لم أستطع يوماً تحديد ما يخيفني في لبنان، هل هو كوني غير راضيةٍ دائماً عن أفعال وسياسات حزب الله في لبنان وفي سورية؟ أم هو خوفي من ردود فعل المحيط المُقرّب؟ أم هو خوفي من عائلتيْ أبي وأمي، على الرغم من وجود حدودٍ واضحة بيني وبينهم بسبب اختلافنا العقائدي والسياسي، أم هو خوفي من ردّ فعل أحدهم على المقربين مني، أو الإحراج الذي قد يسببه موقفي السياسي لعائلتي المقربة، أم هو ببساطة خوفي من طغيان صوتي المعارض على صوتي العقلاني المتزن، رغبتي بالصراخ والتعبير عن امتعاضي من تدخّل طائفةٍ لم أختر الانتماء إليها، في حربٍ أتت تبعاتها لتكون قاتلةً على شعبها وكل ما يحيط بها.

أن تتفقّد السيارة يومياً، أو أن تهاف من أن يباغتك أحدهم خلال سيرك في الشارع، هل هو جزءٌ متعارفٌ عليه في العشرينيات؟ في حين يعيش آخرون حياةً عاديةً مليئة بالرقص والأفلام والسفر، نعيش نحن، الراغبون بتغيير العالم وإسقط الديكتاتوريات، حروباً أخرى قد تطيح بنا أرضاً في أيةِ لحظة، حتى لو لم نكن شخصياتٍ عامة، يكفي أن صدى آرائنا هو عالٍ ومسموع.

الرقابة الذاتية

الكتابة بعد عام ٢٠١١ بدت سهلة، في أوائل عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كان الجميع يغني، ينشد، يشتم، يصرخ، يلوّح بالعلم الذي يناسبه من دمشق إلى ساحة الشهداء في بيروت. البداية كانت ثوريةً بامتياز ولم تكن إعادة الحسابات مطروحةً على الطاولة، إلا أن التغيرات الجيوستراتيجية ظهرت منذ عام ٢٠١٤ وترسّخت عام ٢٠١٥ لتصبح الرقابة الذاتية مفروضةً علينا. «اليوم معك بكرا ضدك» عبارةٌ من العبارات التي ردّدها أبي مراراً على مسمعي عند تنبّهه أنني أهمّ بكتابة منشورٍ يعبّر عن امتعاضي من موقفٍ في لبنان أو سورية، وكان يضيف في بعض الأحيان «لم نعد نثق بأنفسنا.. السياسة دوّارة».

التوقف عن زيارة مخيمات عرسال

بعد اختطاف مسلحين تابعين لتنظيمٍ متطرفٍ عدداً من العسكريين في الجيش اللبناني في بلدة عرسال القريبة من الحدود السورية في آب ٢٠١٤، باتت زياراتي إلى عرسال محدودة. ضرب الجيش اللبناني طوقاً أمنياً محكماً وبعد عددٍ من الحوادث والصدامات والخلافات، بات الصحافي في حاجةٍ لإذنٍ أمنيٍّ خاص يسمح له بالدخول إلى عرسال لنقل وقائع ما يحصل، أو للكتابة عن المنطقة الحدودية. وبعد أشهر قليلة من اختطاف العسكريين، ومع إعلان مجموعاتٍ أكّدت أنها تابعةٌ لتنظيم «داعش» مسؤوليتها عن عملية الخطف، توقفت زياراتي إلى عرسال بشكلٍ نهائي. وجدتُ نفسي في دائرةٍ جديدةٍ من التخوّف والحظر في ظل تكرار عمليات الاختطاف، لم يكن «مستحبّاً» أن أزور عرسال بشكلٍ علني لأنني «شيعية»، حيث أن الشرخ المذهبي الحاصل في عددٍ من المناطق البقاعية كان يهدد سلامة وأمن الجميع، لتعود الطائفة إلى الواجهة وأجد نفسي سجينةً بسببها، مرةً أُخرى.

ولكن، وعلى الرغم من كلّ ما حصل خلال السنوات الماضية، وكلّما وجدتُ نفسي سجينة تلك الدوّامة المليئة بالخوف والأسئلة والاضطرابات، تعود بي الذاكرة إلى عام ٢٠١٥، إلى اللحظات التي أعقبت مغادرتنا ذلك المقهى التركي في إسطنبول، يومها سألت ناجي إن احتفظ بالورقة المربعة، لأكتشف بأننا نسيناها على الطاولة، وقبل شروعي بالعودة لإحضارها، قاطعني وقال لي: «الوجهة دائما إلى الامام، ما تطلعي لورا»، ولم أفعَل، فكان ذلك أثمن الدروس.

ليس لدى الشعب السوري من يمثله

راتب شعبو

دخل الشعب السوري صراعه ضد نظام الأسد في مطلع ٢٠١١، دون قيادةٍ مبلورةٍ ودون تمثيلٍ فعلي، ومع تقدم الصراع في الزمان والاتساع لم تُنجز هذه المهمة التمثيلية/القيادية. تعثّرت المحاولات ثم فشلت، وقُطع الطريق على التطور الطبيعي للتمثيل الشعبيّ الذي كانت التنسيقيات وحدته الأولى.

إذا تجاوزنا عن البحث في أسباب هذا الخلل، ووقفنا على نتائجه، نلاحظ هدراً كبيراً في الطاقة الثورية التي لم تجد الجهة القادرة على استثمارها وتوظيفها في قنواتٍ سياسيةٍ منتجةٍ للتغيير الذي أمله السوريون. هذا الهدر لم يحرم السوريين فقط من تحقيق الغاية التي خرجوا لها، بل حوّل الصراع إلى مطحنةٍ عبثيّةٍ لهم ولآمالهم ولبلدهم.

كما لم يمتلك السوريون، طوال تاريخهم الحديث، اختيار نظامهم السياسي وسلطتهم السياسية، ووجدوا أنفسهم دائماً محكومين لقوى أمرٍ واقع تسيطر على جهاز الدولة، ثم تمضي في التأسيس لنفسها «تشريعياً»؛ كذلك وجدوا أنفسهم، وهم يثورون على «نظام الأمر الواقع»، مرهونين لقوى لم يختاروها أيضاً، قوى فرضت نفسها على السوريين بقوةٍ مستمدةٍ من خارج سورية ومن خارج مساعي التحرر السورية.

لم تتأسس في سورية آليةٌ طبيعيةٌ لاختيار التمثيل السياسي، بحيث يستمد التمثيل قوته من القاعدة الشعبية التي اختارته، بل تأسست آليةٌ معاكسةٌ هي فرض التمثيل على الناس بقوة الأمر الواقع. الانقلاب العسكري يستولي على الدولة بقوة الجيش، ويفرض نفسه على الناس الذين «يختارونه» بعدئذ. الاستيلاء على الدولة أولاً، ثم حيازة «قبول» الناس، وليس العكس. قبول الناس يؤخذ بالقوة، وليست القوة هي التي تؤخذ من قبول الناس، تلك هي الآلية المعكوسة التي اعتادها السوريون في علاقاتهم مع السلطة السياسية التي تحكمهم، وهي التي تكررت أيضاً بنفس الآلية مع القوى التي فرضت نفسها عليهم خلال ثورتهم، ولذلك ظلّ السوريون بعيدين عن آلية إنتاج التمثيل الخاص بهم، وغرباء عن ممثليهم. وظلّ الممثلون أكثر أمانةً لمصادر قوتهم التي لا يشكل القبول الشعبي السوري عنصراً حاسماً فيها.

شدة وسهولة توجيه النقد، أو حتى السخرية والشتم، بحق الممثلين السياسيين للمعارضة السورية لا يدلّ على ديموقراطية أو حيوية العلاقة مع الشعب، أو على انكسار الحاجز بين التمثيل والشعب كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن، لأن مثل هذا النقد وهذه السهولة ليست متوفرةً إزاء القوى العسكرية المتواجدة في الداخل، والتي نسخت ولصقت العلاقة التسلطية السائدة بين النظام الأسدي ومحكوميه، ثم دخل الناس في هذه العلاقة بسلاسة المعتادين. الواقع أن الناس انضووا تحت سلطة هذه القوى العسكرية بنفس آلية انضوائهم تحت سيطرة قوى النظام من قبل، وما يفسر الجرأة «الديموقراطية» على الممثلين السياسيين في مؤسسات المعارضة هو غياب السلطة الرادعة لدى هؤلاء، مع تدني، أو انعدام، انجازاتهم.

مع بروزوديمومة المناطق «المحررة»، ونشوء سلطات أمر واقع إسلامية الطابع، وغير تحرريه لا بالمعنى السياسي ولا بالمعنى الاجتماعي، راحت تتكرس على نحوٍ خفيٍّ ومتدرجٍ خسارةٌ أساسيةٌ للثورة، هي تراجع نزعة التحرر التي حرّكت الثورة، التحرر الذي يعني كسر العلاقة سلطة/خضوع. ما حدث في هذه المناطق هو تكرار حالة الامتثال لسلطةٍ مستبدةٍ وليدة، وراء حجاب الصراع «الأساسي» مع النظام الأسدي، دون أن يكون لهذا الامتثال أو الخضوع ضرورةٌ عسكريةٌ ما تقتضيها المواجهة مع النظام، فقد بدأت القوى الإسلامية المسيطرة تمارس «شريعتها» في مناطقها، وهي ممارساتٌ متخلفةٌ وقهرية دون أن يتجرأ الناس، عموماً، على رفض هذه الممارسات.

الصراع العسكري ضد النظام الأسدي وحلفائه، برّر القبول بالاستبداد المستجد، القوى المسيطرة تبرر به لنفسها ممارسة استبدادها، (من لا تروق له ممارساتنا فليأتِ ويقاتل النظام على الأرض)، والسوري الممتثل يبرر لنفسه خضوعه (مستعدون لقبول أيّ شيءٍ طالما أن هذه القوى تواجه النظام). على هذا يبدو الثائر السوري في هذه المناطق ثائراً ضد سلطةٍ وخاضعاً لسلطةٍ مشابهةٍ في الوقت نفسه. والحقّ أن هذه المعادلة غير ثوريةٍ البتّة في المناطق المحررة، إنها في الواقع «سكة السلامة» في هذه المناطق؛ تماماً كما أن معاداة «الإرهابيين» والخضوع للنظام في مناطق سيطرته هي سكة السلامة بالنسبة للسوريين هناك، التمرد ضد سلطةٍ بعيدةٍ أسهل وأقل تكلفةً من التمرد ضد السلطة المباشرة.

الخضوع المفروض هنا وهناك هو ما يفسر أن الكثير من الناشطين فروا من مناطق سيطرة النظام كما من المناطق الخارجة عن سيطرته، واليوم لا يملك محكومو النظام أمام فضيحة سجن صيدنايا الرهيبة، مثلاً، سوى أن يصمتوا أو يعيدوا اسطوانة التكذيب والمؤامرات والفبركات ..الخ، أو يعربوا عن مواقفهم الرافضة سراً. كما لم يملك محكومو القوى الإسلامية أن يفعلوا شيئاً حيال الرجم العلني أو غيرها من ممارسات العنف الاستعراضي.

لا النظام ولا هذه القوى الإسلامية تمثل الشعب السوري، هذه قوى مفروضة لم ينتجها تطلّعٌ أو توافقٌ أو اختيارٌ سوري. هذه هي القوى التي ذهبت وستذهب لتتفاوض في شأن الشعب السوري الذي ليس له من يمثله.

آمال ترامب بإقامة منطقةٍ عازلة في سورية قد يدفع إلى اتخاذ إجراءاتٍ ضد الأسد

ترجمة: عروة الحلاق

فيل ستيوارت
رويترز

صورة المقال الأصلية

إنّ مساعي الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» لإقامة منطقةٍ آمنةٍ في سورية قد يجبره على اتخاذ عدة قراراتٍ حسّاسةٍ حول المدى الممكن الوصول له في حماية اللاجئين، بما في ذلك إسقاط طائراتٍ سوريةٍ وروسيةٍ أو إشراك الآلاف من الجنود الأمريكان، بحسب خبراء.

وكان ترامب قد صرّح بأنه سيقوم بإنشاء منطقةٍ آمنةٍ في سورية للاجئين الهاربين من العنف، وبحسب وثيقةٍ اطّلعت عليها رويترز، فإنه من المتوقع في الأيام المقبلة أن يتم الطلب من وزارتي الدفاع والخارجية وضع خطةٍ لإنشاء هذه المناطق في سورية والدول المجاورة.

ولم توضّح الوثيقة ما هي تفاصيل إقامة هذه المنطقة الآمنة وما إذا كانت ستقام لحماية اللاجئين من الأخطار على الأرض فحسب –مثل المقاتلين الجهاديين- أو أن ترامب سيسعى لإقامة منطقة حظر طيرانٍ تُدار من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها.

فإذا كان الإجراء القادم فرض منطقة حظرٍ جوي، دون التفاوض والاتفاق على بعض النقاط مع روسيا فإن ترامب سيتعين عليه أن يقرر ما إذا كان سيتم إعطاء الجيش الامريكي الإذن لإسقاط الطائرات السورية أو الروسية إذا كانت تشكل خطراً على الناس في تلك المنطقة، الأمر الذي رفض سلَفه الرئيس السابق باراك أوباما القيام به.

بينما قال «جيم فيليبس» الخبير في شؤون الشرق الأوسط بمؤسسة التراث في واشنطن: «هذا الأمر يشير إلى أنه استعدادٌ لخوض حربٍ من أجل حماية اللاجئين» مشيراً إلى الدفاعات الجويّة الروسيّة المتطورة.

وقد وعد ترامب خلال حملته الانتخابية قبل وصوله إلى البيت الأبيض باستهداف الجهاديين من تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» دون الانجرار العميق في الصراع السوري، تاركاً التساؤل ما إذا كان سيحظى بضماناتٍ وربما من موسكو، بأن الطائرات الروسية أو السورية لن تستهدف المنطقة.

وفي موسكو، قال المتحدث باسم الكرملين «ديمتري بيسكوف» بأن ترامب لم يقم بالتشاور مع روسيا حول هذه الخطة، وحذّر أن عواقبها يجب أن تكون محسوبة.

وأضاف قائلاً: من المهم ألّا تؤدي هذه الخطة إلى تفاقم الوضع مع اللاجئين.

وقال فيليبس وغيره من الخبراء، بمن فيهم مسؤولون سابقون في الولايات المتحدة أن العديد من اللاجئين لن يكونوا راضين عن ضماناتٍ تقدمها موسكو، في حين أن أيّ اتفاقٍ مع الأسد؛ والمدعوم أيضاً من إيران، قد لا ينال رضى حلفاء أميركا من الدول العربية.

ورفضت وزارة الدفاع الأميركية التعليق على هذا الموضوع قائلةً بأنه لم يتم إصدار أيّ قرارٍ رسميٍ لتنفيذ مثل هذه الخطط بعد، ويبدو أن الكثير من المسؤولين الأمريكيين لم يكونوا على اطلاعٍ على هذه الوثيقة قبل نشرها في وسائل الإعلام.

وقال النقيب «جيف دافيس» المتحدث الرسمي باسم البنتاغون: «إن قواتنا الآن مكلفةٌ بمهمةٍ واحدةٍ في سورية، وهي هزيمة داعش والقضاء عليها».

عشرات الآلاف من الجنود:

دعوة ترامب لخطة إنشاء مناطق آمنة هي جزءٌ من إجراءٍ أكبر، من المتوقع تنفيذه بدءاً بحظرٍ مؤقتٍ على دخول معظم اللاجئين إلى الولايات المتحدة، وتعليق التأشيرات الممنوحة لمواطنين من سورية وستة بلدانٍ شرق أوسطيةٍ وأفريقيةٍ أخرى، اعتبرت بأنها قد تشكل تهديداتٍ إرهابية.

خلال وما بعد حملته الانتخابية، دعا ترامب لمنطقة حظرٍ جوي لإيوائهم كبديلٍ عن دخول الولايات المتحدة، واتهم ترامب إدارة أوباما بالفشل في فحص المهاجرين السوريين الذين يدخلون الولايات المتحدة لضمان عدم علاقتهم بجماعاتٍ مسلّحة.

ومن شأن أية منطقةٍ آمنةٍ في سورية تضمنها الولايات المتحدة أن تتطلب حمايةً عسكريةً أمريكية، ويقول مسؤولون أمريكيون سابقون وخبراء أن تأمين وحماية الأرض لوحدها تحتاج الآلاف من الجنود.

وحذّر «أنتوني كوردسمان» الخبير العسكري في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن إقامة منطقةٍ آمنةٍ داخل سورية سوف يجبر إدارة ترامب على التوفيق بين مجموعاتٍ إثنيةٍ وسياسيةٍ سوريةٍ مختلفة إلى أجلٍ غير مسمى، ما قد يسبب الكثير من التوترات.

وقال خبراء آخرون أن هذه المنطقة قد تجذب المتشددين، إما لتنفيذ هجماتٍ بهدف إحراج الولايات المتحدة، أو لاستخدام المنطقة كملاذٍ آمنٍ ليعيدوا تنظيم أنفسهم داخلها.

ومثل هذه المنطقة ستكون مكلفةً من حيث توفير المنازل والتعليم والمساعدات الغذائية والرعاية الصحية للاجئين.

وقال كوردسمان: «أعتقد أن هؤلاء المخططين لا يملكون أدنى فكرةٍ عما يتطلبه دعم ٢٥٠٠٠ شخص، والذي هو في الحقيقة عددٌ قليلٌ، في ظروف النزوح الداخلي واللاجئين في سورية.

كما لم تذكر مسودة الوثيقة المقدمة أية تفاصيل عن كيفية إقامة المنطقة الآمنة، وإمكانية إقامة واحدةٍ والدفاع عنها.

تستقبل الأردن وتركيا ودول الجوار ملايين اللاجئين السوريين، بينما قامت الحكومة التركية بالضغط على أوباما دون نجاح لإقامة منطقة حظرٍ جويٍ على الحدود السورية التركية، ولكنها الآن على خلاف مع واشنطن بسبب دعمها المقاتلين الأكراد في سورية.

آخر معاقل داعش في الشمال السوري محاصر كلّياً

ريك غلادستون و ماهر سمعان
نيويورك تايمز

تم اختيار هذا المقال الذي نُشر قبل تحرير مدينة الباب بسبعة أيام، لرصد السياق والطريقة التي كانت وسائل الإعلام الغربية تتابع من خلالها أحداث مدينة الباب قبيل الحدث.

ترجمة: فريق التحرير

صورة المقال الأصلية

لا يزال موقعٌ هامٌ في شمال سورية تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وهو آخر موقعٍ رئيسيٍ للتنظيم في المنطقة، وهو في الواقع محاطٌ الآن بالقوات الموالية للنظام السوري وقوات المعارضة التي تضغط عليها من اتجاهاتٍ مختلفة، وفقاً للمعارضة ووسائل الإعلام الرسمية السورية.

مدينة الباب في ريف محافظة حلب، والتي تبعد ما يقارب خمساً وعشرين كيلومتراً عن الحدود السورية التركية، تم تطويقها في الشهور الماضية من قِبل المقاتلين المعارضين والقوات التركية، الذين قطعوا جميع المنافذ من الشرق والشمال والغرب، وفقاً للفصائل التي تنسق العمل مع تركيا، فضلاً عن نشطاء محليين والمرصد السوري لحقوق الإنسان.

ولكن قوات النظام مدعومةً بمقاتلي ميليشيا حزب الله اللبناني وقوات المدفعية الروسية قطعت الطريق نحو مدينة الباب من الجنوب كما قال المرصد السوري. وأكدت وسائل الإعلام التي يديرها النظام هذه الأخبار، قائلةً أن القوات الموالية للحكومة السورية استولت على تلةٍ تطلّ على الطريق الجنوبي الشرقي من الباب، الطريق الذي لم تتم السيطرة عليه بالفعل من قبل القوات التركية والفصائل المعارضة.

على الرغم من أن القوات المعارضة المدعومة تركياء وقوات النظام المدعومة من روسيا لا تنسق بشكلٍ علنيٍ تحركاتها، وفي ظروفٍ أخرى، قد تكون في حالة قتالٍ مباشر، إلا أنهم قاموا بتطويقٍ مشتركٍ لمدينة الباب، وذلك يعكس فيما يبدو رغبةً استراتيجيةً لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يصنّف كلا الطرفين كعدوٍ لها.

تلتزم كلٌ من تركيا وروسيا بالتعاون الدبلوماسي، بهدف توسيع الهدنة الجزئيّة، والتوفيق بين المعارضة والنظام في سورية لإقامة جولةٍ جديدةٍ من محادثات السلام.

ولكن ومع اقتراب القوى المتنازعة للوصول أقرب ما يمكن إلى الباب، يمكن أن يصبح هذا التطويق نقطةً حساسة، فإذا قام مقاتلوا تنظيم الدولة الإسلامية بالفرار، ستجد القوات الموالية والمعارضة للنظام نفسها في مواجهة بعضهما البعض عبر خط جبهةٍ جديدةٍ لا يمكن التنبؤ بها.

في حين أن روسيا وتركيا قد بدأت بتنسيق العمليات الجوية في شمال سورية في بعض الحالات، لم ترد أية تقارير عن التنسيق على أرض الواقع.

الباب هي واحدةٌ من أكبر المناطق الحضرية في شمال سورية، بعد حلب، المدينة التي سيطرت عليها قوات النظام السوري، بمساعدةٍ روسية، منذ ما يقرب من شهرين. ومنذ ذلك الحين يركز الأسد المزيد من الموارد العسكرية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما في تدمر، المدينة الأثرية التي سيطر عليها التنظيم في أيار\مايو ٢٠١٥، وخسرها في آذار\ مارس الماضي، واستعادها مجدداً في ديسمبر\ كانون الاول.

في حال تمت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في الباب، فسوف تفقد آخر منطقةٍ تسيطر عليها في محافظة حلب، بعدما سيطرت سابقاً على مساحاتٍ واسعةٍ منها. ومن شأن ذلك أن يغربل الأراضي السورية الهامة للتنظيم، وعندها لن يتبقى سوى المناطق المحيطة بالرقة، التي أعلنها التنظيم عاصمته شرقي البلاد.

تعزز هذه الاحتمالات من أهمية مدينة الباب بالنسبة لجميع الأطراف المتقاتلة لما يقارب ست سنوات. فسيطرة جيش النظام السوري على الطريق الجنوبي للمدينة يعطيها السيطرة على «الطريق الرئيسي الوحيد والأخير المستخدم من قبل الجهاديين بين الباب والرقة»، بحسب المرصد السوري الذي تستند تقاريره على شبكةٍ من الأشخاص على الأرض.

تعمل تركيا وروسيا على دفع محادثات السلام في سورية، على الرغم من أنهما تدعمان أطرافاً متناقضة. وقد عُقدت جولةٌ قصيرةٌ من المحادثات الشهر الماضي في أستانة، كازاخستان، ومن المقرر أن تُستأنف هذا الشهر في جنيف، في حين يتم استبعاد الدولة الإسلامية والفصائل المسلحة المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة منها.

إذاً فتنظيم الدولة الإسلامية يتعرض على نحوٍ متزايدٍ للهجوم في سورية والعراق، حيث كانت الجهود العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة لطرد التنظيم من مدينة الموصل شمالي العراق متواصلةً لعدة أشهر، وتمت استعادة نصف المدينة من قبل القوات الحكومية العراقية.

وقالت الأمم المتحدة في تقريرٍ صادرٍ عنها أن الدولة الإسلامية كانت مقيّدة بفعل هبوطٍ في الإيرادات من عمليات تهريب النفط، فضلاً عن قلّة عدد المجندين.

ويقول التقرير أن التنظيم على الصعيد العسكري كان في موقفٍ دفاعيٍ في العديد من المناطق، لا سيما في أفغانستان والعراق وليبيا وسورية.

غير أن التقرير حذّر بأن تنظيم الدولة الإسلامية تكيّف جزئياً وهو يواصل تشجيع أتباعه والمتعاطفين معه خارج مناطق النزاع لارتكاب هجماتٍ خارج أرضيه.

حصاد السوريين في جائزة الشارقة

فريق التحرير

تصدرت المشهد الثقافي العربي مؤخراً نتائج الإصدار الأول للدورة العشرين من جائزة الشارقة للإبداع الأدبي، والتي توجت ١٩ فائزاً في ستة حقولٍ أدبيةٍ وهي: «الشعر والقصة القصيرة والرواية وأدب الطفل والنقد الأدبي».

وأعلنت دائرة الثقافة والإعلام في مدينة الشارقة عن النتائج في مؤتمرٍ صحفي تمّ عقده في الثامن من الشهر الماضي، وكان للمواهب السورية الإبداعية حضورٌ بارزٌ ومهيمن بين الفائزين في مجمل الحقول الأدبية التي تنافس فيها العديد من الأدباء الشبان من معظم البلدان العربية، إذ فاز بالجائزة الأولى في مسابقة الشعر «أحمد شكري عثمان» عن مجموعته الشعرية «كمآذن ألفت مراثي الريح»، أما الجائزة الثانية فحظي بها الأدرني «جعفر عبد الحميد عبد الله ربع» عن مجموعته «الغجرية تبحث عن أرضها»، في حين كانت الجائزة الثالثة أيضاً من نصيب السوري «حيدر محمد هوري» عن مجموعته الشعرية «كبرت حين ضاق القميص» وذلك مناصفةً مع المصري «وفيق جودة السيد عبد المقصود» عن مجموعته «سألت الله أن ..».

أما في مسابقة القصة القصيرة، فكانت الجائزة الأولى للسورية «روعة أحمد سنبل» عن مجموعتها القصصية» حمل هاجر»، وأيضاً بحسب النتائج استحق السوري «محمد أحمد حاج حسين» الجائزة الثانية عن مجموعته القصصية «اعترافات المسخ»، لتذهب الجائزة الثالثة إلى المغربي «محسن أخريف» عن مجموعته «حلم غفوة».

وفي حقل النصوص المسرحية، فاز النص المسرحي»حمّالة أوجه» بالجائزة الأولى للمغربي «محسن الوكيلي»، في حين حاز النص المسرحي»صديقة النافذة» للسوري «مصطفى تاج الدين الموسى» على الجائزة الثانية، لتتوج الجائزة الثالثة مسرحية «الفاقد» للسورية «مريم طه العثمان».

وفي مجال الرواية نالت الجائزة الأولى رواية «البساط الفيروزي: في ذكر ما جرى ليونس السمان» للمصري «أحمد الزناتي محمد حسن»،

وفازت بالجائزة الثانية رواية «الأكسجين ليس للموتى» للفلسطينية «هبة كمال أبو ندى»، في حين كانت الجائزة الثالثة مناصفةً بين المغربيين «إلهام زنيد» عن رواية «الروائح» و«عبد الكريم إبراهيمي» عن رواية «رهين الصبوتين».

وفي مسابقة أدب الطفل التي خُصصت هذا العام لموضوع «الشعر الموجه للطفل»، فازت بالجائزة الأولى مجموعة «في بيتنا غيمة» للمغربي «محمد عريج»، وحازت على الجائزة الثانية مجموعة «قصائد الأطفال الحالمة» للبحريني «جمال مطهر كليب»، في حين نالت الجائزة الثالثة مجموعة «دفتر الحكايات» للسوري «عصام كنج الحلبي».

وفي حقل دراسات في النقد الأدبي خُصص هذا العام لدراسة «تحولات القصة القصيرة بين الجماليات والضرورة»، ووفقاً لذلك فازت الدراسة المعنونة بـ«جداول الكتابة وآفاقها الثقافية في القصة القصيرة العربية المعاصرة»، ونالت دراسة جاءت تحت عنوان»القصة القصيرة في مصر.. رؤية نقدية» بجائزةٍ تشجيعية لكاتبتها المصرية هدى عطية محمد سلامة.

يُذكر أنه بحسب بيان دائرة الثقافة والإعلام، فإن الأعمال الإبداعية المقدمة لحقول الجائزة هذه السنة بلغت ٤٣٠ مشاركة، حيث جاءت ٤٤ مشاركة من سورية، فيما جاءت ١٣٨ مشاركة من مصر. وكانت وفق الحقول المخصصة ١٣٣ مجموعة شعرية، و١٤٩ مجموعة قصصية، ٧٥ رواية ، و٣١ نصاً مسرحياً، وفي مجال أدب الطفل تلقت الأمانة ٣٨ مشاركة، في حين تلقت ٤ دراسات نقدية فحسب.

الجدير بالذكر أن جائزة الشارقة للإبداع الأدبي انطلقت عام ١٩٩٦ م لتحفيز المواهب الإبداعية العربية الشابة التي لم يكن لها إصدارتٌ سابقة، وتبلغ جائزة الفائز الأول ٦ آلاف دولار، والثاني ٤ آلاف دولار، والثالث ٣ آلاف دولار. فضلاً عن طباعة النص الإبداعي الفائز وعرضه في معارض الكتب العربية.

فرات

سرمد الجيلاني

قلعة جبر

أمشي غريباً في هذه المدينة، حتى الطقس اتفق مع أحزاني ليمنع ظلّي عن المسير بجانبي، كنت وحيداً، وكان حولي من الناس من يكفي لتكذيبي، لكنهم مستعجلون، إذ تعلّم مواطنو مدينتنا، أن يسابقوا ساعة موتهم، يفرّون من كلّ شيء، من يلحق بهم ليستعجلوا هكذا! يقطع تفكيري صوت طائراتٍ تكاد تحجب نور السماء، ونعيقُ غربان. ألتفت حولي ولا أرى سِوى أشخاصٍ سمّوا أنفسهم «حُسبة»، أضحك في سرّي -أسكن حيث نُجرَّمُ للابتسامة- من لا يلحق بهم!

تتعدد الوجوه، جميعنا تغيرنا بمرور الزمن، حتى أننا فقدنا علاقتنا الطردية بين الزمن وأعمارنا، لا بأس لو كبرتَ عامين من عمرك، فهي مجرّد لحظةٍ من سيف الجلّاد، تزيدها أشهراً قليلةً عند كلّ غارة، حيث اعتدنا على الغارات بعد أن أكلت من أعمارنا الكثير، ولكن الفزع فِطريٌّ لدينا. تصلُ الخمسينات عائداً للمنزل الذي تركتَه قبل ساعاتٍ وكنت في الثلاثين من العمر.

تكبر، تفقد ذاتك، تحاول نكران نفسك شيئاً فشيء، لا عجب لو أنكرتنا ديارنا بعد ذلك.

كلّ شيءٍ تغيّر في مدينتنا، إلا فُرات، فُرات صديق طفولتي، شريك التجارب الأولى، لنا من التجارب منذ سيجارتنا الأولى كطفلين معاً، حتى إمساك يد محبوبتي للمرة الأولى وهو ينتظرنا، وما بينهما.

ألقاه عند رأس الشارع، أو ربما قدميه، بعد أن قُلِبَ رأساً على عقب، كان هناك بيتٌ كافر، أو كانت تهمته أنه مملوكٌ لـ«مرتدٍّ» غادر المدينة، حُكِمَ عليه بالتفجير، وعلى رُكامه الذي «أسلم» لاحقاً، صار مقرّاً للإخوة، وهكذا لم نعد نهتمّ بالرصاص ولا السكاكين، حتى أن أمي باتت تخرج لساحة المنزل مرتديةً الحجاب، كي لا تُلتَقط لها صورةٌ من طائرةٍ بلا طيارٍ شاركتنا الهواء.

أصلُ إلى فُرات، نمشي معاً ذاهبين للسوق، تمرُّ سيارةٌ أخرى للحسبة، أسبابٌ كثيرة تدفعني لأكرههم، حتى أن قريبي الذي انضمّ إليهم لم يشفع لهم، هو طيّب القلب، ولكن ممر المنزل الذي جمعنا بعد تحويله لملعب كرة وسطحنا الذي نمنا سويةً عليه، قد دمرهما تفجير منزل جارنا. ترى لو أوقفتُه وشرحتُ له أنَّ الحفر في الشارع وقتها كانت تشققاتٍ في الروح، سيفهم؟ لو نصحته بتلوين الشوارع بدل اللون الأسود، هل سيعرفني؟ ربما كنتُ سأشرح له عني، ومن يشبهني، وتوقفتُ عند عدم تأكّدي من وجودي. يوبخني فُرات، يؤنبني لكثرة الشرود بعد أن نويت المغادرة خلال أيام.

تغيّرت الحارات والوجوه حتى باتت مخيفة، لكن فُرات بقي وفيّاً، ما زال يفهمني حتى في الصمت، وفي كل مرةٍ أخبره أنّه سيبقى بعد أن أفنى، وكل المارقين بجانبه.

رجلٌ بلغ من العمر عتيّه يضحك، يقول لي فرات أنّه سيكون من المحظوظين لو مات بجلطةٍ قلبيّة، يستمر الرجل بالضحك، وددتُ لو أستطيعُ الصراخ في وجهه، أتضحك رغم كلّ السواد! يعود فرات لتوبيخي، نكمل دربنا معاً.

»كل شيءٍ طعمه.. طعم الفراق»، يقولها فُرات متنهداً، يحفظ من الشعر ما لم أستطع قراءته بعد، يزفر فينا القصائد، لي، للحي، لمدينتنا وما حولها، حتى السماء، ولأننا اعتدنا على الإيمان ببطلٍ يعيد للأبطال هيبتهم، كان هو المنشود.

حان موعد رحيلي إلى الشمال، هذا ما أخبرني قلبي به بعد وفاة جارنا حزناً. مات في منزله، و قد أُدرج الحزن في مدينتنا كمسببٍ رئيسيٍ للموت.

كان وداعُ فُرات هو الأصعب، أتذكر سؤاله «من نظّف رقبتك؟ هل ما زالت أمك مريضة؟» كان أول من رأى اليتم في عينيّ، هربت إليه بعد أيام هرباً من عويل النساء في منزلنا حزناً على والدتي، غسلني، «للأسف أنك لن تستطيع رؤية رقبتك من الخلف، ولكنني نظفتها جيداً» أرفق حديثه بابتسامةٍ قطعت نمطية بكاء الجميع عند رؤيتي، واحتضنني، قلت له «يا البيك ريحة هلي» هذا ما كانت أمي تقوله لي دائماً، كان له حنانها.

وصلتُ للرقة، كان لي صديقٌ سيخرج معي من هناك، ودّع صديقي كل الشوارع والأزقّة، كانت المرّة الأولى لي وأنا أرى كيف يُقتلع صديقاً من جذوره، تذكرت ديرالزور، لم يتسنَّ لي توديعها عندما خرجت، في تلك الليلة حلمت أنّي أودّعها، و كتبت على عمودٍ انزوى خلف بيتنا «بِوداعة الله».

نستيقظ صباحاً، نودع عدداً من الأصدقاء، ونكملُ شمالاً، حتى نصل.

وصلت نصف أنا، إذ أن الأصدقاء الذين يشبهوننا، نترك فيهم شيئاً منّا، على طول الطريق، حتى أنني اكتشفت أن فُرات كان نهراً، تجسّد فينا روحاً، وُلِدنا وشاركنا أفراحنا والأتراح، حتى بات خرير الطفل فيه سعال عجوز، ولم أقوَ على شرب الماء من نهرٍ بعدك، حتى الآن، يا فُرات الروح.

في آذار السّادس

علي صدر الدين حمودي

هل بتنا نحسد بعضنا على من يمتلك غربةً مرصّعةً أكثر بملامح المكان؟؟

وما الذي أمتلكه في شارعي لأدلّ الزّائرين؟

لا منهلٌ للماء هنا «يا صديقتي» ليكون عنوانكِ، ولا طاحونةٌ متقاعدة، ولاأشجار كينا.. عناوينهم أرقام كثيرة، وعناويننا خبز يعانق مدفئةً في الشتاء ليكتسي لون حنطة الصيف. عنواني في بلادي جدٌّ يجلس أمام الباب في ذات الوقت كل يوم، يلفُّ تبغه ويلقّم شايه لكل العابرين أمامه.

عنواني أبٌ مناضلٌ رسمت الشّمس على صدره زاوية كل فتوحات ثوّار العالم، وأمٌّ تُسقط كل أنظمة العالم صباحاً وهي تقرأ الفنجان بحثاًعن وليدٍ جديدٍ أو طريقٍ أبيض سالك.

عنواني ثقبٌ في جدار منزل كاتب التّقارير في حارتنا، إلى جانبه عربة بائعٍ يبيع أيّ قطعةٍ في هذا العالم بعشر ليرات!

عنواني بيتُ عتابا تحت داليةٍ في ليلةٍ صيفية.

هل تصل رسائلكم إلى أصحابها إن دوّنتهم عليها بيت عتابا؟؟؟

كل ما أعرفه عن غربتي هو بيوتٌ كثيرةٌ تشبه بعضها، وجيرانٌ صامتون كل الوقت، عدا بعض السّلامات المرتبكة أمام ملامحي الشرقيّة المرسومة بالسّيوف والدّماء وصهيل الخيول التي ماعادت تعرف لماذا هي تقاتل.

تقول جارتي: «ابتسم عندما تراهم، علّهم يألفونك ويهدأ الارتباك»

يا عزيزتي لن يجعل الابتسام حالهم أفضل، ولن يوقف خوفهم، فهم يعلمون أنّ السفاح لا يردعه الابتسام،

فأنا حزامٌ ناسفٌ ملتفٌّ على خصورهم، سكّينٌ مسلّطٌ على رقابهم، ذئبٌ بشريّ، ومسعورٌ جنسيٌّ لا يعلمون متى ينشب أظافره وأنيابه في طهارتهم، متطرّفٌ لا يعلمون متى يقيم عليهم الحدَّ، حدُّ الرِّدَّةِ وحدُّ السّيف.

أنا خطرٌعلى جيلٍ كاملٍ من أطفالهم، أنا ثقبٌ أسودٌ في مجتمعٍ أبيض؛ سوّدته تسعة بلدانٍ قطعتها زحفاً ومشياً وركضاً وبكاء، ورصّاً مع أكوام المنفيين في علبة نجاة.

أنا وجهٌ يخفي بلحيته تشوّهاً خلّفته حوافر داحس والغبراء، والبسوس، وفتح مكّة، وهدم كربلاء، وصلاح الدّين وشيوخ الجبل، وبلفور ، وكل من لفّ لفيفهم سابقاً ولاحقاً.

أنا متهمٌ ولو أثبتتُ ألف عكس. أكره البذّات الأنيقة مع رجالٍ طوال القامة، كلهم سيقومون بتفتيشي بحثاً عن أثرٍ لشعر أمي، أو كمشةٍ من صوت أبي، بحثاً عن تهمةٍ يجعلوني بعدها مجرداً من ذكرياتي،

أنا بردان وجائع وخائف في كلّ العناقات، يرون ثيابي مبلّلةً رغم مرور عامين ونيف على رحلة قارب النّجاة من الموت إلى العدم!

أنا شخص بدائيٌّ يعلمونه التحيّة والابتسام والنّظر في عيون الآخرين دونما خوفٍ أو ارتباك، نحن لا ننظر في عيون الآخرين، هذه ثقافتنا فنحن لا نحب المجاقرة في بلادي، وما الذي ستجدونه في عيوني عدا احمرارٍ من بقايا عبواتٍ غازيّة، ودواليب محروقة ودخانٍ يكفيني سعالاً لعشر سنواتٍ قادمة؟

يعلموننا ألّا نتدافع، وأن ننظر صندوق البريد كل يومٍ صباحاً، يرددون حقوق الطفل والمرأة في كل لقاء، دونما أن يعرفوا أنّ في بلادي أطفالاً تجاوزت أعمارهم أعداد مغتصبي أمهاتهم، وهم لا يملكون أي تصوّرٍ عن العصفور والشّجرة؛ و أي شيءٍ يتجاوز مفهومه أطراف فتحة الطّعام من أسفل باب مسقط رأسه، و لكن هذا ليس ذنبهم، بل نحن الذين حملنا فتوحات بعضنا على بعض، وانتصارات بعضنا على بعض في حقائبنا الصغيرة التي رميناها في البحر خوفاً من الغرق، نعم في البحر عليك أن ترمي كل الأمجاد التي حملتها معك في آخر ألفي عامٍ حتى لا تُغرقك، وتُبقي معك وثيقةً تحمل اسماً لـ لا أحد، ورقماً يدلّ على انتمائك الطّائفي والعقائديّ، وتقول لهم فرحاً بعد أن ينتشلوك: «هذه هويتي، هنا اسمي، وهذا رقمي!» ارتجاف العضلة تحت جفن العين أقوى من كل الوثائق، أقرأ اسمي مجدّداً، و أُعيد تكراره مع رقمي بشكل رتيبٍ كما مجنّدٌ هلاميُّ الوجود، في اجتماعٍ صباحيّ.

وثائقك لا تعني شيئاً، بخمسين عصمليّةً تستطيع شراء جنسيّتي، هم يعلمون هذا تماماً، لا يبحثون معك عن كل ما ذكرته، لا يهمهم اسمك على قطعةٍ من الورق، يسألونك عن كلّ شيءٍ إلا اسمك، فالأسماء مجرد وُسومٍ لم تخترتها كما رقمك، يعلمون من ارتجاف يديك، واضطراب كلماتك، وحرحرة بؤبؤ عينيك إن كنت أنت نفسك الذي هو أنت، الوثائق التي تدلّ عليك هي مقدار الألم الذي تسببه لهم حكاياك، إذا أعاد عليك السّؤال فهذا يعني أنّ جوابك لم يؤلمه بالشّكل الذي ينتظره من شابٍّ ثلاثينيٍّ لم ينم في فراشٍ واحدٍ مرتين طوال سنوات؛ ويبكي أمه وكعك العيد، فأعد عليه الجواب، اشرح له أكثر عن الأراجيح في بلادك، وترجم له أغنية «عمّي الحج أحمد» ولا تنسَ أن توضّح له أنّ لا عنصريّة في وصف بناته السّود بال قرود؛ وإنّما هي مقتضيات وحساسيّة المعركة. اشرح له عن الدّواليب التي تُضرب بالعصا وتطوف البلاد أمام سائقيها، وعن البرميل الذي سبح فيه كل أطفال الحارة لسنوات، لن يفهم! ولكن عليه أن يفهم أنها ليست مجرد أحلام طفولةٍ فقيرة، أو هذيانٌ نتيجة دوار البحر، بل هي ملحمةٌ سوف يحكيها التّاريخ لأجيال، عن أنّ أطفالاً في بلدٍ بعيدٍ أشعلوا دواليبهم دفاعاً عن أحلامهم، واستطاعوا إيقاف نيران أقوى الأساطيل الجويّة في العالم بدخانها الذي يحمل أحلامهم الصغيرة.

عندها فقط، عندها فقط تستطيع امتلاك حقّ الوجود في زقاقات منفاك الجديد.

تذكر قبل أن أذهب من هنا أن الحزن في زاويتك ترف، والفرح ترف.. وأنت لن تكون مترفاً!

ملكٌ من له الآن زاويةٌ يتجمع فيها ويرضع «ربعيّة».

#وجع_الفرات